أمين معلوف

اختلال العالم



الفارابي

اختلال العالم

حضاراتنا المتهافتة

AMIN MAALOUF

Le Dérèglement Du Monde

Quand nos civilisations s'épuisent

BERNARD GRASSET
PARIS

أمين معلوف

اختلال العالم

حضاراتنا المتهافتة

ترجمة: ميشال كرم

دار الفارابي

الكتاب: اختلال العالم
المؤلف: أمين معلوف
ترجمة: ميشال كرم
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى 2009
ISBN: 978-9953-71-455-4

لأجل مارلين وسليم نصر
ولذكرى باولو فيولا (1948 ـ 2005)

ظل الانسان باقياً حتى الآن لأنه من فرط جهله لم يكن قادراً على تحقيق رغباته. والآن وقد بات قادراً على تحقيقها، عليه أن يبدلها أو يهلك.

وليم كرلوس وليامز
(1963 ـ 1883)



دخلنا القرن الجديد بلا بوصلة.

لقد أخذت تحصل منذ الأشهر الأولى أحداث مقلقة تحمل على الظن بأن العالم يعاني اختلالاً كبيراً، وفي عدة ميادين معاً ـ اختلالاً فكرياً، اختلالاً مالياً، اختلالاً مناخياً، اختلالاً جيوسياسياً، اختلالاً أخلاقياً.

صحيح أننا نشهد، بين حين وآخر، تحولات غير مأمولة؛ فنروح نحسب أن البشر، وقد وصلوا إلى المأزق، لا بد لهم من أن يكتشفوا وسائل الخروج منه، كما بمعجزة. إلا أنه سرعان ما تبرز اضطرابات جديدة، تميط اللثام عن نوازع بشرية مختلفة جداً، أشد غموضاً، أكثر اعتيادية، فنروح نتساءل عما إذا لم يكن جنسنا البشري قد بلغ، بمعنى ما، عتبة قصوره الخلقي، وما إذا كان لا يزال قادراً على التقدم، وما إذا كان قد باشر تواً حركة تقهقرية تنذر بالتنكر لما جهدت أجيال متعاقبة في العمل على بنائه.

لست هنا بصدد حالات الجزع اللاعقلانية التي رافقت الانتقال من ألفية إلى أخرى، ولا بصدد صيحات الويل

المتكررة التي يطلقها دوماً أولئك الذين يخشون التغيير أو يفزعون من وتيرته. إن مصدر قلقي هو من نوع آخر؛ إنه قلق نصير للأنوار، يراها تترنح، وتشحب، وفي بعض البلدان، تشرف على الانطفاء؛ إنه قلق مولع بالحرية، التي كان يحسبها سائرة إلى الانتشار في كل أنحاء المعمورة وهو الآن يشهد ارتسام ملامح عالم لا مكان لها فيه؛ إنه قلق نصير للتنوع المتناسق يجد نفسه مكرهاً على أن يشهد، عاجزاً، صعود التعصب، والعنف، والنبذ، واليأس؛ إنه أولاً، وبكل بساطة قلق عاشق للحياة، لا يقبل التسليم بالفناء الذي يتربص بها.

دفعاً لكل التباس، أصر على القول إنني لست من أولئك الناقمين على الزمن الحاضر؛ وإنما أنا مفتون بما يأتينا به عصرنا، مترصد لآخر مخترعاته، التي أسارع إلى إدراجها في حياتي اليومية؛ وأنا مدرك لانتسابي، بسبب الخطوات المتقدمة في الطب وفي المعلوماتية على الأقل، إلى جيل محظوظ جداً بالنسبة إلى الأجيال التي سبقته. غير أنه لا يسعني أن أتذوق ثمار الحداثة بكل اطمئنان ما لم أكن واثقاً بأن الأجيال القادمة ستتذوقها بالاطمئنان إياه.

أتراني أبالغ في المخاوف؟ لا أظن، لسوء الطالع. فهي، على عكس ذلك، تبدو لي مخاوف لها مبرراتها، الأمر الذي سأعمل على تبيانه في الصفحات التالية؛ لا أبغي من وراء هذا مراكمة وثائق في ملف، ولا الدفاع عن فرضية قد

تخصني، مدفوعاً بحب الذات، وإنما إيصال صرخة الانذار هذه إلى الأسماع؛ وما أطمح إليه بالدرجة الأولى هو إيجاد الكلمات الصائبة لإقناع معاصريّ، «رفاقي في السفر»، بأن المركب الذي نحن على متنه بات بعد الآن هائماً على وجهه، بلا طريق، ولا مقصد، ولا رؤية، ولا بوصلة، في بحر هائج، وأنه لا بد من صحوة، ومن حالة طوارىء تفادياً للغرق. لن يكون كافياً أن نواصل السير في الوثبة التي بدأناها، كيفما اتفق، مبحرين اتكالاً على البصر، متحاشين بعض العوائق، مسلمين أمرنا للزمن. فالزمن ليس حليفنا، وإنما هو القاضي الذي يحاكمنا، ونحن منذ الآن محكومون مع وقف التنفيذ.

إذا كانت الصورة البحرية تحضر إلى الذهن عفو الخاطر، فلربما كان من واجبي أولاً أن أعبر عن مخاوفي بهذه المعاينة البسيطة والجافة: تواجه الانسانية، في مرحلة تطورها الراهنة، أخطاراً جديدة، لا مثيل لها في التاريخ، وتتطلب حلولاً شاملة مبتكرة؛ وإذا لم تتوافر هذه الحلول في مستقبل قريب، فلن يكون بالامكان أن نحافظ على شيء من كل ما صنع عظمة حضارتنا وجمالها؛ والحال أنه لا توجد حتى اليوم سوى مؤشرات قليلة تسمح بالأمل بأن يحسن البشر التغلب على تبايناتهم واستنباط حلول يسيرة التصور، ثم أن يتحدوا ويعبئوا جهودهم لوضعها موضع التنفيذ؛ هناك

علامات كثيرة تحمل على الظن بأن اختلال العالم وصل إلى طور متقدم وبأن الحؤول دون التقهقر سيكون أمراً عسيراً.

في الصفحات التي تلي، لن أعالج الاضطرابات المختلفة كملفات منفصل بعضها عن بعض، ولا على نحو منهجي. سيكون مسعاي أقرب إلى مسعى ناطور ليلي لبستان غداة مرور عاصفة، وفيما تنذر بالهبوب عاصفة أخرى أشد عنفاً. يجول الرجل بقدمين حذرتين. حاملاً مصباحه، ناقلاً ضوءه من مكان إلى آخر، مستكشفاً الممرات، منحنياً فوق شجرة عتيقة اقتلعتها العاصفة؛ ثم يتوجه إلى مرتفع، ويطفىء مصباحه، ويحاول إلقاء نظرة شاملة على المشهد بكامله.

إنه ليس عالم نبات، ولا مهندساً زراعياً، ولا رساماً لمناظر الطبيعة، ولا يملك شيئاً في هذا البستان. إلا أنه هنا يقيم، مع الأشخاص الأعزاء عليه، وكل ما يمكن أن يمس هذه الأرض يمسه عن كثب.

الفصل الأول

الانتصارات الكاذبة



1

عندما سقط جدار برلين اجتاحت العالم موجة من الأمل. فانتهاء المجابهة بين الغرب والاتحاد السوفياتي أبعد خطر حصول زلزال نووي كان معلقاً فوق رؤوسنا منذ نحو أربعين سنة؛ وكان ينتظر بعد ذلك أن تنتشر الديموقراطية شيئاً فشيئاً، حسب اعتقادنا، حتى تعم أرجاء المعمورة بمجملها؛ وأن تزول الحواجز بين مختلف أصقاع الكرة الأرضية، وأن يتطور تداول الناس والسلع والصور والأفكار دون عوائق، مدشناً بذلك عهداً من التقدم والازدهار. لقد تحققت بضع خطوات مرموقة في كل من هذه الميادين، بادىء الأمر. لكننا كنا نزداد ضياعاً كلما ازددنا تقدماً.

لدينا، من هذا القبيل، مثال ساطع هو مثال **الاتحاد الأوروبي**. كان تفكك الكتلة السوفياتية انتصاراً في نظر هذا الاتحاد. فإنه بين الطريقين المعروضتين على شعوب القارة، تبين أن إحداهما مغلقة، فيما الثانية مفتوحة حتى الأفق. فجاءت بلدان أوروبا الشرقية السابقة تطرق باب **الاتحاد**؛ ومن لم يحظ من بينها بالاستقبال ما برح يحلم به.

على أن أوروبا ضيعت معالم طريقها لحظة انتصارها وفيما كان كثير من الشعوب يتقرب منها، مبهوراً بها، كما لو أنها جنة الله على الأرض. فمن كان عليها أن تضم بعد، ولأي غرض؟ ومن كان عليها أن ترفض، ولأي سبب؟ إنها اليوم، أكثر منها في الماضي، تسائل نفسها عن هويتها، وحدودها، ومؤسساتها المستقبلية، وموقعها في العالم، غير واثقة بالأجوبة.

وإذا كانت أوروبا تعرف تماماً من أين أتت، وتعرف أية فواجع أقنعت شعوبها بضرورة التوحد، فإنها لم تعد تعرف جيداً وجهة سيرها. هل عليها أن تتبني كاتحاد فدرالي شبيه باتحاد الولايات المتحدة الأميركية، تحركه «وطنية قارية» تسمو وتستوعب وطنية الأمم التي تتألف منها، ويتمتع بمكانة دولة عالمية ليس على الصعيد الاقتصادي والدبلوماسي فحسب، بل السياسي والعسكري أيضاً؟ هل هي جاهزة للاضطلاع بمثل هذا الدور، كما بالتبعات والتضحيات التي تصاحبه؟ أم أن عليها أن تكتفي بشراكة مرنة بين أمم متمسكة بسيادتها، فتبقى قوة تكميلية على الصعيد العالمي؟

هذه المآزق كانت غير موجودة في ظل انقسام القارة إلى معسكرين عدوين. أما الآن فهي مطروحة بأكبر قدر من اللجاجة. أكيد أن القارة لن تعود إلى عصر الحروب الكبيرة ولا إلى زمن «الستار الحديدي». غير أنه من الخطأ الظن بأن

في الأمر خصاماً بين سياسيين أو بين علماء سياسة؛ فما في الأمر هو مصير القارة بالذات.

سأعود بمزيد من الإسهاب إلى هذه المسألة، الجوهرية في نظري، وليس في نظر شعوب أوروبا وحدها. فما توخيته هنا خصوصاً، هو اتخاذ **الاتحاد الأوروبي** كمثال، لأنه أحد مظاهر حالة الضياع هذه، حالة فقدان التوجه، حالة الاختلال، التي تصيب البشرية بالإجمال كما تصيب كل واحد من مكوناتها.

في الحقيقة، حين أجول ببصري على مختلف مناطق الكرة الأرضية، فإنما أنا أقلق على أوروبا أقل من قلقي على غيرها، لأنها، كما يلوح لي، تقدر، خيراً من غيرها، ضخامة التحديات التي يجب أن تواجهها البشرية؛ لأنها تحوز الرجال والمرجعيات اللازمة لمناقشة هذه التحديات مناقشة مجدية، بغية استنباط حلول؛ لأنها حاملة مشروع تجميعي وانشغال أخلاقي شديد ـ وإن كانت تترك بعض الأحيان انطباعاً بأنها تضطلع بهما دون اكتراث.

للأسف، لا يوجد شيء كهذا في أماكن أخرى. فالعالم العربي ـ الاسلامي يغوص أكثر فأكثر في «بئر» تاريخية يبدو عاجزاً عن الصعود منها؛ وهو حاقد على الأرض كلها ـ الغربيين، الروس، الصينيين، الهنود، اليهود، الخ ـ وعلى ذاته بالدرجة الأولى. والبلدان الأفريقية، هي، باستثناء

حالات نادرة، غارقة في حروب أهلية، وأوبئة، ومتاجرات قذرة، وفساد شامل، وانحطاط للمؤسسات، وتفكك للنسيج الاجتماعي، والبطالة الكثيفة، والقنوط. وتعمل روسيا بشق النفس على الإبراء من سبعين سنة من الشيوعية ومن الطريقة الفوضوية لخروجها منها؛ ويحلم قادتها باستعادة قدرتهم، فيما يذوق سكانها طعم الخذلان. أما الولايات المتحدة، فبعد أن صرعت عدوها العالمي الرئيسي، وجدت نفسها تخوض غمار مشروع هائل ينهكها ويدفع بها إلى التيه: أن تروض بمفردها، أو تقريباً بمفردها، كوكباً يستحيل ترويضه.

وحتى الصين، التي تصعد بصورة مسرحية، لديها أسباب للقلق؛ ذلك أنه إذا كانت طريقها، في مطلع هذا القرن، تبدو مرسومة ـ مواصلة نموها الاقتصادي بلا هوادة إلى جانب الحرص على صون التماسك الاجتماعي والوطني ـ فإن دورها المستقبلي كدولة كبرى سياسياً وعسكرياً تكتنفه شكوك خطيرة، بالنسبة إليها بالذات كما بالنسبة إلى جيرانها وإلى بقية العالم أيضاً. لا يزال العملاق الآسيوي هذا يمسك ببوصلة يمكن الوثوق بها تقريباً، إلا أنه يقترب بسرعة كبيرة من بقعة لن تعود آلته فيها بذات نفع.

إن جميع شعوب الأرض في مهب العاصفة بشكل أو بآخر. سواء كنا أغنياء أو فقراء، مستكبرين أو خاضعين، محتلين أو تحت الاحتلال، فنحن جميعاً على متن زورق

هزيل، سائرين إلى الغرق معاً. لكننا مع ذلك لا نكفّ عن تبادل الشتائم والمشاحنة غير آبهين لتعاظم أمواج البحر.

ولعلنا حتى قادرون على الترحيب بالموجة القاتلة إذا ما ابتلعت أعداءنا أولاً إبان صعودها نحونا.

2

لكن هناك سبباً آخر أيضاً لإيراد مثال **الاتحاد الأوروبي**، وهو أنه يصور جيداً هذه الظاهرة التي يعرفها المؤرخون والتي يتثبت منها كل كائن بشري في مجرى حياته الخاصة، وهي أن الفشل قد يتبدى منقذاً، بعد حين، فيما قد يتبدى النجاح وبيلاً؛ إن انتهاء الحرب الباردة يدخل، كما يلوح لي، في عداد هذا النوع من الأحداث الخادعة.

أن تفقد أوروبا معالم الطريق من جراء انتصارها، فهذه ليست أول مفارقة في عصرنا. وقد يكون في وسعنا أن نقول بالطريقة ذاتها إن انتصار الغرب الاستراتيجي، الذي كان من شأنه أن يعزز تفوقه، قد عجل في انحداره؛ وإن انتصار الرأسمالية قد عجل في زجها في أسوأ أزمة عرفها تاريخها؛ وإن «توازن الرعب» قد خلق عالماً مهجوساً بـ «الارهاب»؛ وإن هزيمة نظام سوفياتي اشتهر بالقمع ومعاداة الديموقراطية قد أدى إلى تراجع النقاش الديموقراطي في العالم كله.

سأتوقف أولاً عند هذه النقطة، لكي أشدد على أننا انتقلنا، بعد انتهاء المجابهة بين الكتلتين، من عالم كانت فيه

الانشطارات إيديولوجية بالدرجة الأولى وكان النقاش فيه متواصلاً، إلى عالم باتت فيه الانشطارات هووية بالدرجة الأولى وللنقاش فيه حيز صغير. فراح كل واحد ينادي بانتماءاته في وجه الآخرين، ويطلق لعناته، ويحشد أهله، ويؤبلس أعداءه ـ هل لديه ما يقول غير هذا؟ ما أقل المراجع المشتركة بين أعداء اليوم!

هذا لا يعني تأسفاً على المناخ الفكري الذي كان سائداً في زمن الحرب الباردة.

فهذه لم تكن باردة في كل مكان، وقد تجلت، على العكس، في تفجرات جانبية عديدة أودت بحياة عشرات الملايين من الكائنات البشرية، في كوريا، وفي أفغانستان، وفي المجر، وفي أندونيسيا، كما في فيتنام وفي شيلي وفي الأرجنتين. بيد أنه يبدو لي من المشروع أن نأسف لكون العالم خرج منها «بالباب التحتي» أعني أنه خرج نحو تدنّ في المسكونية، تدنّ في العقلانية، تدن في العلمانية؛ نحو تعزيز للانتماءات الوراثية على حساب الآراء المكتسبة؛ وبالتالي نحو تدن للنقاش الحر.

كانت الأرض كلها أشبه بمدرج رحب طالما كانت المجابهة الايديولوجية قائمة بين أنصار الماركسية وخصومها.

وفي الصحف، والجامعات، والمكاتب، والمصانع، والمقاهي، والبيوت، في معظم المجتمعات البشرية، كانت تدور مناقشات لا نهاية لها حول محاسن ومساوىء هذا

النموذج الاقتصادي أو ذاك، وهذا الفكر الفلسفي أو ذاك، وهذا التنظيم الاجتماعي أو ذاك. وبعد هزيمة الشيوعية، بعد أن توقفت عن عرض بديل ذي صدقية، أمست هذه المبادلات بلا موضوع. ألهذا السبب أقلع مثل هذا العدد من الناس عن طوباوياتهم المهزومة ولجأوا إلى تحت سقف طائفة يشعرهم بالأمان؟ نستطيع أن نفترض أيضاً أن الافلاس السياسي والمعنوي الذي أصاب ماركسية متمسكة بالالحاد قد أعاد الاعتبار إلى المعتقدات والتضامنات التي أرادت تلك الماركسية استئصالها.

إننا لنجد أنفسنا، على كل حال، منذ سقوط جدار برلين، في عالم استشرت فيه الانتماءات، ومن بينها خصوصاً تلك المتعلقة بالدين، بحيث أن التعايش بين مختلف الجماعات البشرية بات يزداد صعوبة يوماً بعد يوم، وحيث أمست الديموقراطية تحت رحمة المزايدات الهووية على الدوام.

وكان لهذا الانزلاق من الايديولوجيا نحو فكر الهوية عواقب مدمرة على الكرة بمجملها، لكن هذا الدمار لم يبلغ في أي مكان القدر الذي بلغه في المحيط الثقافي العربي ـ الاسلامي، حيث اكتسبت الأصولية الدينية، التي ظلت أقلوية ومضطهدة زماناً طويلاً، أعلوية فكرية جماهيرية داخل معظم المجتمعات، كما في الشتات؛ وراحت هذه الحركة تعتمد خلال صعودها نهجاً معادياً للغرب بعنف.

بعد أن ابتدأ هذا التطور مع صعود آية الله الخميني سنة

1979، راح يتفاقم مع نهاية الحرب الباردة. كانت الحركات الاسلاموية، على مدى المجابهة بين الكتلتين، تبدو بالاجمال أكثر معاداة بوضوح للشيوعية منها للرأسمالية. لا شك في أنها لم تكنَّ أدنى تعاطف مع الغرب، وسياسته، ونمط عيشه، وقيمه؛ غير أن إلحادية الماركسيين المناضلة كانت تجعل من تلك الحركات أعداء أكثر جذرية. وبموازاة ذلك، فإن الخصوم المحليين للاسلامويين، ومن بينهم القوميون العرب كما الأحزاب اليسارية، سلكوا وجهة مضادة، فوجدوا أنفسهم حلفاء أو زبائن للاتحاد السوفياتي. وقد عاد عليهم هذا الاصطفاف بعواقب وخيمة، لكن كان يفرضها التاريخ بمعنى ما.

كانت النخب الحداثية في العالم العربي ـ الاسلامي تسعى عبثاً منذ أجيال إلى تربيع الدائرة، أي: كيف يمكن التأورب دون خضوع لسيطرة الدول الأوروبية التي كانت مسيطرة على بلدانها، من جاوا إلى المغرب، وكانت تهيمن على مواردها؟ وكان كفاحها في سبيل الاستقلال يخاض ضد البريطانيين والفرنسيين والهولنديين، وكلما عمدت بلدانها إلى أخذ زمام السيطرة على قطاعات جوهرية في اقتصادها، اصطدمت بشركات النفط الغربية أو بالشركة الفرنسية ـ البريطانية لقناة السويس، فيما خص مصر. وحينما برزت في شرق أوروبا كتلة قوية، تدعو إلى تصنيع متسارع، وترفع شعار «الصداقة

بين الشعوب»، وتتصدى بحزم للدول الاستعمارية، رأى كثيرون في ذلك حلاً لهذه المعضلة.

في سياق الكفاح من أجل الاستقلال، كان مثل هذا التوجه يبدو معقولاً وواعداً. إلا أنه مع مرور الزمن لا بد أن نعاين أنه كان مشحوناً بالبلايا. فلم تحصل نخب العالم العربي ـ الاسلامي لا على تطور، ولا على تحرر وطني، ولا على ديموقراطية، ولا على حداثة اجتماعية، وجل ما حصلت عليه نسخة محلية عن ستالينية قومية لا تحوز شيئاً مما جعل للنظام السوفياتي إشعاعه العالمي ـ لا خطابه الأممي، ولا إسهامه الكثيف في دحر النازية خلال 1941 ـ 1945، ولا قدرته على بناء قدرة عسكرية من الطراز الأول؛ بل نسخة أمينة لأسوأ عوراته ـ انزلاقاته في كره الأجانب، عنفه البوليسي، إدارته الاقتصادية التي أثبتت عقمها، واحتكار الحكم لمصلحة حزب، أو فئة، أو زعيم. كان نظام صدام حسين «العلماني» مثالاً بليغاً من هذا القبيل.

ليس مهماً اليوم أن نعرف ما إذا كان يجب توجيه اللوم إلى عمى المجتمعات العربية المزمن أم إلى جشع الدول الغربية المزمن. فالدفاع ممكن عن كل من الفرضيتين، وسأعود إلى هذا الموضوع لاحقاً. على أن ما هو أكيد، وما يلقي بثقله على عالم اليوم، هو أن العناصر ذات الطاقة الحداثية، العلمانية، في العالم العربي ـ الاسلامي، قد قاتلت الغرب مدى عقود عدة، وأنها كانت بذلك تسير على

غير هدى، مادياً ومعنوياً، في طريق مسدود، وأن الغرب حاربها، بفاعلية رهيبة في الغالب، وبمساندة من الحركات الدينية أحياناً.

لم يكن هذا تحالفاً حقيقياً، وإنما كان مجرد تلاقٍ تكتيكي لأجل مواجهة عدو قوي مشترك. غير أنه نتيجة لذلك، كان الاسلامويون عند انتهاء الحرب الباردة في عداد المنتصرين. وبات تأثيرهم في الحياة اليومية واضحاً وعميقاً في كل الميادين. وبات قسم كبير من السكان بعد ذلك يكتشف نفسه فيهم، لا سيما وأنهم كانوا قد تبنوا جميع المطالب الاجتماعية والوطنية التي كان ينادي بها اليسار والحركات المنبثقة من الكفاح في سبيل الاستقلال تقليدياً. ومع بقاء الخطاب الاسلاموي مرتكزاً على التطبيق الحسي لتعاليم الايمان، التي تفسر بصورة محافظة في الغالب، فإنه كان يتجه إلى أن يصير خطاباً أصولياً في الحقل السياسي ـ أكثر مساواتياً، أكثر عالمثالثياً، أكثر ثورية، أكثر قومية، وبات ابتداءً من آخر سنوات القرن العشرين موجهاً بحزم ضد الغرب ومن يحميهم هذا الغرب.

في ما خص هذه النقطة الأخيرة، تخطر في البال مقارنة: إن الديموقراطيين اليمينيين والشيوعيين، الذين تحالفوا ضد النازية في الحرب العالمية الثانية في أوروبا، أمسوا أعداءً منذ سنة 1954؛ كذلك كان من المتوقع أنه عند انتهاء الحرب الباردة سيتواجه الغربيون والاسلامويون في صراع بلا

هوادة. وإذا كان المطلوب حقلاً مؤاتياً لإشعال الفتيل، فقد كان هذا الحقل جاهزاً: أفغانستان. هنا كان حلفاء الأمس قد خاضوا كفاحهم المشترك ضد السوفياتيين؛ وهنا اكتملت القطيعة بينهم في العقد الأخير من القرن، بعد أن كانوا قد انتصروا؛ ومن هنا أُلقي في 11 أيلول/سبتمبر 2001 قفاز فتاك في وجه الولايات المتحدة الأميركية، وقد شهدنا ردود الفعل المتسلسلة على ذلك ـ غزوات، انتفاضات، إعدامات، مجازر، حروباً أهلية ـ واعتداءات عديدة أخرى.

3

إن الفكرة القائلة بأن الغرب يواجه حفنة من إرهابيين يتحدثون زوراً باسم الاسلام وأن أعمالهم تقابل بالشجب من جانب الكثرة الكبرى من المؤمنين، لا تتفق مع الواقع دائماً. صحيح أن المذابح الشديدة الفظاعة، كمذبحة مدريد في آذار/مارس 2004، تثير اشمئزاز العالم الاسلامي، وتربكه، وتلقى منه إدانات صادقة. إلا أننا، إذا رصدنا عن كثب «القبائل الكروية» التي تؤلف بشرية اليوم، لوجدنا أن ردود فعلها على الاعتداءات، كما على النزاعات المسلحة أو المنازلات السياسية، نادراً ما تكون متماثلة: ما يندد به بعضهم يبرره آخرون ويعذرونه، بل يصفقون له أحياناً.

نحن بوضوح أمام تفسيرين للتاريخ تبلورا حول مفهومين لـ «العدو». فبعضهم يرى أن الاسلام أظهر عجزه عن تبني القيم المسكونية التي ينادي بها الغرب؛ ويرى البعض الآخر أن الغرب يطمح خصوصاً إلى سيطرة عالمية يجهد المسلمون لأجل مقاومتها بما بقي لديهم من وسائل محدودة.

إن هذا المشهد، في نظر من يستطيع الاستماع إلى كل

«قبيلة» بلغتها، الأمر الذي تعودته منذ سنين طويلة، هو مشهد غني بالعبر، ساحر ومثير للأسى في آن واحد. ذلك أنه منذ أن نطرح بعضاً من المقدمات نتوصل إلى تفسير لكل الأحداث على نحو متجانس دونما حاجة إلى سماع رأي «الآخرين».

فإذا سلمنا مثلاً بمقولة أن بلية عصرنا هي «بربرية العالم الاسلامي»، فلا يمكن لما نشهده في العراق إلا أن يعزز هذا الانطباع. لقد كان هناك طاغية دموي حكم البلاد بواسطة الارهاب طوال ثلث قرن، وأثخن شعبه بالجراح، وبذر أموال النفط في نفقات عسكرية أو بذخية؛ وغزا جيرانه، وتحدى الدول، وأكثر من العنتريات، وسط تصفيق الاعجاب من جانب الجماهير العربية، قبل أن ينهار دون قتال حقيقي؛ ثم لم يكد الرجل يسقط حتى غرقت البلاد في الفوضى، وراحت الطوائف المختلفة تتذابح، كما لو كان يراد القول: أنظروا، كان لا بد من حكم دكتاتوري لضبط شعب كهذا!

وإذا سلمنا، على العكس، بمقولة «وقاحة الغرب»، فيمكن تفسير الأحداث على نحو مماثل من التماسك: كان هناك في البداية حصار أوقع شعباً بكامله في البؤس، وأودى بحياة مئات الآلاف من الأطفال، دون أن يحرم الدكتاتور من تدخين سيكاره؛ ثم كان هناك غزو تقرر تحت ذرائع كاذبة ولم يأبه للرأي العام ولا للمؤسسات الدولية، وكان من بين دوافعه الطمع بالسيطرة على الثروات النفطية؛ ولم يكد النصر

الأميركي يتحقق حتى تقرر التعجيل بشكل اعتباطي في حل الجيش العراقي وجهاز الدولة، وأُدخلت الطائفية صراحة إلى قلب المؤسسات، كما لو أنهم تعمدوا إغراق البلاد في حالة دائمة من عدم الاستقرار؛ وعلاوة على ذلك، كانت أعمال التنكيل في سجن أبو غريب، والتعذيب المنهجي، والاهانات المتواصلة، و «الأضرار الجانبية»، والتجاوزات العديدة التي ظلت بلا عقاب، وأعمال النهب، والفوضى الادارية والمالية. . .

يرى البعض أن حالة العراق تثبت عدم قابلية العالم الاسلامي للديموقراطية؛ ويرى الآخرون أنها تميط اللثام عن حقيقة وجه «نشر الديموقراطية» حسب الطريقة الغربية. يمكن أن نرى حتى في شريط موت صدام حسين مدى ضراوة الأميركيين والعرب على السواء.

الخطابان، في نظري، صائبان، كما أنهما باطلان. فكل واحد منهما يدور في مداره، أمام جمهوره، الذي يفهمه بالتلميح، والذي لا يسمع الخطاب المضاد. ويُفترض بي، من حيث أصولي، ومن حيث مسيرتي، أن أكون منتمياً إلى هذين المدارين معاً، لكنني أحس بالابتعاد عن الاثنين أكثر فأكثر كل يوم.

إن هذا الاحساس بالابتعاد ليس وليد رغبة في إقامة توازن من الملامات بين مكونات هويتي هذه، ولا فقط وليد نقمتي حيال هذه المعاندات الثقافية التي تسمم بداية هذا القرن،

والتي تسهم عرضياً في هدم البلد الذي جئت منه. وإنما انتقادي يتناول الممارسة المزمنة لهذين «الميدانين الحضاريين»، ويمس حتى، كما أخشى، علة وجودهما بالذات. ذلك أن جوهر تفكيري هو أن هذه الحضارات الجديرة بالتبجيل وصلت إلى حدودها؛ ولم تعد تجلب للعالم إلا تشنجاتها المدمرة؛ وأنها أفلست أخلاقياً، أسوة، على كل حال، بجميع الحضارات الخاصة التي ما برحت تفرق الانسانية؛ وأن الوقت قد حان للارتقاء إلى ما فوقها. فإما أننا سنعرف كيف نبني في هذا القرن حضارة مشتركة يقدر كل فرد أن يتماهى معها، حضارة ترسخها قيم مسكونية واحدة، ويرشدها إيمان قوي بالمغامرة البشرية، وتزيد من ثرائها كل تنوعاتنا الثقافية؛ وإما أن نغرق جميعاً في بربرية مشتركة.

ما آخذه على العالم العربي اليوم هو فقر وعيه الخلقي، وما آخذه على الغرب هو ميله إلى تحويل وعيه الخلقي إلى أداة للسيطرة. هذان الاتهامان خطيران، وهما موجعان بقدر مضاعف بالنسبة إلي. لكنني لا أستطيع السكوت عنهما في كتاب يدعي التصدي لأسباب التقهقر الذي ذر قرنه. قد نبحث عبثاً في خطاب بعضهم عن آثار انشغال أخلاقي ما أو عن الرجوع إلى قيم مسكونية؛ أما في خطاب الآخرين، فهذه الانشغالات وهذه المراجع حاضرة في كل مكان، إلا أنها تُستعمل بصورة انتقائية، وتوضع دائماً في خدمة سياسة ما.

ونتيجة لذلك، فإن الغرب لا يكف عن فقدان صدقيته الخلقية، فيما لا يحوز مناوئوه أية صدقية من هذا النوع.

بيد أنني لا أضع أزمات هذين العالمين الثقافيين في مستوى واحد. فبالمقارنة مع ما كان عليه الغرب قبل ألف سنة، أو ثلاثماية سنة، أو حتى خمسين سنة، فمما لا شك فيه أنه أحرز تقدماً ساطعاً، وما زال هذا التقدم يتواصل ويتسارع حتى في بعض الحقول. هذا فيما العالم العربي اليوم في الدرك الأسفل، الأمر الذي يندى له جبين أبنائه، وأصدقائه، ويخجل منه تاريخه.

لنأخذ من بين أمثلة كثيرة مثالاً بليغ الدلالة، أي مثال القدرة على تنظيم العيش المشترك: في زمن فتوتي، كانت العلاقات بين مختلف الطوائف في الشرق الأدنى لا تزال علاقات لباقة ولطف إن لم تكن علاقات مساواة وإخاء. كان السنة والشيعة يتبادلون نظرات الارتياب أحياناً، لكن حالات الزواج المختلط كانت متواترة، وهذه المجازر اليومية المتبادلة، التي سخفتها المأساة العراقية، ما كانت لتخطر ببال أحد.

أما في ما خص الأقليات المسيحية، فإن وضعها لم يكن مثالياً يوماً، لكنها كانت تتوصل عموماً إلى الحفاظ على البقاء، في ظل جميع الأنظمة، وحتى إلى الازدهار؛ لم يسبق لها في أية لحظة، منذ فجر الاسلام، أن تحس بأنها مهمشة إلى هذا الحد، مقهورة، وحتى مدفوعة إلى الرحيل

كما هي حالها اليوم في العراق وفي بضعة بلدان أخرى وبعد أن أمست هذه الطوائف غريبة في أرضها، التي تقيم فيها منذ قرون، وأحياناً منذ آلاف السنين، فإن بعضاً منها سينقرض خلال العشرين سنة القادمة دون أن يثير هذا كثيراً من الانفعال عند مواطنيها المسلمين أو عند أبناء دينها في الغرب.

وأما الطوائف اليهودية في العالم العربي، فإن انقراضها بات من قبل أمراً واقعاً؛ ولم يعد هناك سوى بضعة ناجين متفرقين صامدين تجهد السلطات والسكان أحياناً في إهانتهم واضطهادهم.

رب سائل يقول أليس هناك مسؤولية أكيدة لأميركا وإسرائيل عن واقع الأمور هذا؟ بلى، دون شك؛ لكن في ذلك عذراً بائساً للعالم العربي. لنستعد المثال الذي هو تحت أنظارنا بصورة دائمة اليوم، أي مثال العراق. أنا مؤمن بأن السلوك الخاطىء للمحتل الأميركي قد أسهم في إغراق البلاد في العنف الطائفي؛ وربما كنت على استعداد للتسليم بأن بعض المتمرنين على السحر في واشنطن وغيرها قد وجدوا منافع لحمّام الدم هذا، مع أن مثل هذه الوقاحة تبدو لي من فعل مسوخ. لكن، حين يقعد ناشط سني وراء مقود شاحنته الملغومة ويمضي ليفجر نفسه في سوق شعبي ترتاده عائلات شيعية، ثم يوصف هذا القاتل بـ «المقاوم» و «البطل» و «الشهيد» من قبل خطباء متزمتين، فلا تعود هناك فائدة من

اتهام «الآخرين»، بل يتوجب على العالم العربي بالذات أن يقوم بفحص ضميره. أي كفاح يخوض؟ عن أية قيم يذود؟ أي معنى يعطيه لمعتقداته؟

ينقل عن النبي قوله: «خير الناس أنفعهم للناس»؛ هذا شعار سام ينبغي له اليوم أن يثير أسئلة مؤلمة، عند الأفراد، والقادة، والشعوب: ماذا نجلب الآن للآخرين ولنا نحن؟ بأي شيء نحن «نافعون للناس»؟ هل هناك من مرشد لنا غير اليأس الانتحاري، الذي هو أدهى من الكفر؟

4

فيما خص الحضارة الأخرى التي أعدها حضارتي، حضارة الغرب، فإنها لا تعاني هذه الضلالات، إذ إنها تبقى القدوة بالنسبة إلى الانسانية جمعاء، أو المرجعية الرئيسية في كل حال. على أنها تجد نفسها اليوم، هي أيضاً، وعلى طريقتها، في مأزق تاريخي يؤثر في سلوكها ويسهم في اختلال العالم.

إذا وجد في مطلع هذا القرن «مسألة شرقية» وخازة لا تبدو حتى الآن سائرة نحو الحل، فمما لا شك فيه أن هناك «مسألة غربية» أيضاً؛ وإذا كانت مأساة العرب هي كونهم فقدوا مكانهم بين الأمم وشعورهم بعدم القدرة على استعادته، فإن مأساة الغربيين هي اضطلاعهم بدور كروي مبالغ فيه باتوا غير قادرين على المضي في ممارسته بشكل كامل، ولكنهم عاجزون أيضاً عن التخلي عنه.

غني عن القول أن الغرب أعطى البشرية أكثر مما أعطتها أية حضارة أخرى. فمنذ «المعجزة» الأثينية التي جرت قبل

ألفيتين ونصف من السنين، وخصوصاً في خلال القرون الستة الأخيرة، لا يوجد حقل واحد من حقول المعرفة، والابداع، والانتاج، والتنظيم الاجتماعي، لا يحمل اليوم سمة أوروبا وامتدادها الافريقي الشمالي. وذلك في سبيل الأفضل كما في سبيل الأسوأ. لقد أمسى علم الغرب هو **العلم** وكفى؛ وأمسى طبه هو **الطب**؛ وفلسفته هي الفلسفة؛ وعرفت مذاهبه المتنوعة، من الأكثر تحريراً إلى الأكثر شمولية، أشكالاً متحولة في أنأى الأصقاع. حتى الناس الذين يقاتلون سيطرة الغرب، إنما يقاتلونها أولاً بالآلات المادية أو الفكرية التي استنبطها الغرب إياه ونشرها في بقية العالم.

ومع انتهاء الحرب الباردة، بدا أن أعلوية الدول الغربية ارتقت إلى مستوى جديد. فقد برهن نظامها الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي تواً عن تفوقه، ولاح أنه على وشك الامتداد على كامل مساحة الكرة الأرضية؛ وراح بعضهم يتحدث عن «نهاية التاريخ»، لأن العالم بكامله يزمع أن يذوب سلمياً في قالب الغرب الظافر.

لكن التاريخ ليس العذراء الطيعة والعاقلة التي يحلم بها الايديولوجيون.

وهكذا، أدى انتصار الغرب، في الميدان الاقتصادي، ويا للمفارقة، إلى إضعاف هذا الغرب.

فقد انطلقت الصين ثم الهند بسرعة وقوة في هذا الميدان، بعد أن انعتقت من نير الاقتصاد الموجه؛ حصلت ثورتان هادئتان ودون ضجيج على يد شخصيات متحفظة ولكنها ماضية الآن في تعديل توازنات العالم بشكل مديد.

في سنة 1978، بعد مرور سنين على وفاة ماو تسي تونغ، انتقل الحكم إلى رجل قصير القامة في الرابعة والسبعين من العمر كان نجا بأعجوبة من حملات تطهير الثورة الثقافية، ويدعى دنغ كسياو بنغ؛ بادر الرجل على الفور إلى توزيع أراضٍ كانت ملكية جماعية على بعض الفلاحين، وسمح لهؤلاء بأن يبيعوا قسماً من غلالهم. وجاءت النتيجة مثبتة لصوابية هذا التدبير؛ فازداد الانتاج مقدار الضعف أو الضعفين أو الثلاثة أو الأربعة، حسب القرى. وخطا الزعيم الصيني خطوة ثانية، فقرر أن من حق الفلاحين بعد الآن أن يقرروا ما يريدون أن يزرعوا، بعد أن كان هذا القرار يعود إلى السلطات المحلية. وازداد الانتاج مجدداً. هكذا ابتدأ كل شيء، بلمسات صغيرة، دون إعلانات مدوية، دون حشود جماهيرية، أخذ النظام السابق غير المنتج يتلاشى تدريجاً. تدريجاً نعم، لكن بسرعة الضوء مع ذلك، وتحت تأثير الفعل المضاعف بلا ريب، المرتبط بأبعاد البلاد الديموغرافية. وهكذا، حين رفعت السلطات الحظر عن المشاريع العائلية

الصغيرة في الريف ـ محالّ البقالة، الحوانيت، مشاغل التصليح، الخ ـ نشأ منها اثنان وعشرون مليوناً يعمل فيها خمسة وثلاثون مليون شخص. حين نتحدث عن الصين يخيل لنا دائماً أننا نتصفح كتاب أرقام قياسية؛ من ذلك مثلاً عدد ناطحات السحاب في شانغاي ـ كان خمساً سنة 1988، ثم ارتفع بعد ذلك إلى حوالى خمسة آلاف بعد مرور عشرين سنة، أي ما يعادل نيويورك ولوس أنجيليس معاً.

إلا أن هناك ظاهرات لا تتوقف على العملقة وكان من شأن هذه حتى أن تجعلها أكثر مشقة، كنمو الانتاج الداخلي الخام، هذا الذي ظل طوال ثلاثين سنة يدور حول العشرة بالمئة وسطياً، ما أتاح للاقتصاد الصيني أن يتجاوز على التوالي مستوى فرنسا، وانكلترا، ثم ألمانيا منذ العقد الأول في القرن الواحد والعشرين.

وجرى تفكيك الاقتصاد الموجه في الهند بمثل هذا الهدوء أيضاً، وبنتائج مماثلة في الإدهاش. لقد واجهت الحكومة في تموز/يوليو 1991 أزمة مالية كبرى كانت تهدد بإحداث إفلاس. فقرر وزير المالية ماغوهان سينغ أن يعالجها بواسطة التخفيف من القيود التي كانت تكبل المؤسسات. كانت البلاد قبل ذلك خاضعة لقوانين كثيرة القيود تفرض الحصول على إذن مسبق لإجراء كل صفقة اقتصادية: رخصة استيراد،

رخصة قطع، رخصة تمويل، رخصة زيادة الانتاج، الخ. وحالما تحرر الاقتصاد من هذه القيود، اندفع بسرعة إلى الأمام.

إن ما ذكرته هنا في بضعة مقاطع مختصرة يشكل بالنسبة إلى البشرية جمعاء خطوة عملاقة وغير مأمولة، خطوة من أكثر الخطى إثارة للحماسة في التاريخ. فالبلدان الأكثر سكاناً في العالم، اللذان يمثلان نصف سكان ما درجنا على تسميته «بالعالم الثالث»، أخذا يخرجان من التخلف؛ وهناك في كل من آسيا وأميركا اللاتينية بلدان أخرى يبدو أنها سلكت السبيل الصاعد إياه؛ وأخذ يتلاشى شيئاً فشيئاً التقسيم التقليدي للكرة الأرضية بين **شمال** صناعي **وجنوب** بائس...

ومع مرور الزمن ستتبدى اليقظة الاقتصادية عند أمم الشرق العظيمة هذه على أنها دون ريب النتيجة الأكثر مسرحية لإفلاس الاشتراكية البيروقراطية. ولا يسعنا إلا أن نفرح بذلك، من وجهة نظر المغامرة الانسانية. أما من وجهة نظر الغرب، فالفرح ممزوج بالتخوف، إذ إن العملاقين الصناعيين الجديدين ليسا فقط شريكين تجاريين، بل إنهما يمثلان مزاحمين مخيفين وعدوين محتملين.

لقد انتهينا من الصورة التقليدية لجنوب يقدم يداً عاملة رخيصة لكن قليلة الفاعلية. وإذا كان الشغيلة الصينيون أو

الهنود باقين ـ وسيبقون فترة ما أيضاً ـ أقل تطلباً، فإنهم أكثر فأكثر إنصافاً ولديهم حوافز قوية. هل هم أقل ابتكاراً كما يردد الغرب، مع أفكار مضمرة أحياناً تشوبها أحكام مسبقة ثقافية أو إثنية؟ إذا كان هذا لا يزال موجوداً اليوم، فيجب أن نتوقع أن يتغير الوضع كلما ازداد شعور نساء ورجال الجنوب ثقةً بأنفسهم، بأنهم أكثر حرية، وأقل تقييداً من جانب التراتبيات والامتثاليات الفكرية؛ حينذاك سيكون بالامكان الانتقال، مدى جيل أو جيلين، من التقليد إلى التكييف، ثم إلى الابداع. إن تاريخ هذين الشعبين العظيمين يبين أنهما مؤهلان لذلك ـ البرصلان، البارود، الورق، الدفة، البوصلة، التلقيح، واختراع الصفر، هي برهان على ذلك. ما كان ينقص هذين المجتمعين الآسيويين اكتسباه الآن أو أنهما يقومان باكتسابه في مدرسة الغرب؛ وبعد أن خرجا من التعسف ومن الجمود، واكتويا بنار الهزائم والاهانات والبؤس، بات يبدو أنهما أصبحا جاهزين لمواجهة المستقبل.

لقد فاز الغرب، وفرض نموذجه؛ إلا أنه بفوزه هذا بالذات قد خسر.

لعل من الواجب أن ندرج هنا تمييزاً بين الغرب المسكوني، غير الواضح، الضمني، الذي نفذ إلى روح كل أمم الأرض، والغرب الخاص، الجغرافي، السياسي،

الاثني، غرب الأمم البيضاء الأوروبية والأميركية الشمالية. هذا الغرب الثاني هو الذي في مأزق اليوم، ليس لأن حضارته قد تكون أمست مقصرة عن حضارات الآخرين، بل لأن الآخرين تبنوا حضارته فحرموه مما كان يشكل نوعيته وتفوقه.

مع تباعد الزمن، سنقول ربما إن الجاذبية التي مارسها النظام السوفياتي على بلدان **الجنوب** قد ساعدت ـ يا للمفارقة ـ في تأخير أفول نجم الغرب. فإنه طالما كانت الصين والهند وغيرهما من بلدان الاقتصاد الموجه في العالم الثالث باقية أسرى نموذج اقتصادي عديم الفاعلية، فقد كانت لا تشكل خطراً على تفوق الغرب الاقتصادي بينما كانت بالضبط تظن أنها تقاتله؛ لقد كان ينبغي لها أن تتخلص من هذا الوهم، وأن تسير بقدم ثابتة في طريق الرأسمالية الدينامية، قبل أن تباشر زعزعة عرش «الرجل الأبيض» بصورة جدية.

أخيراً، كانت الأمم الغربية تحيي عصراً ذهبياً دون أن تدري، حين كانت تحوز وحدها نظاماً اقتصادياً مجلياً، بينما أنها، في البيئة التنافسية الكروية التي سعت بكل ما أوتيت من قوة كي تقيمها حولها، تبدو محكومة بتفكيك قطاعات بكاملها من اقتصادها ـ الصناعة اليدوية كلها تقريباً، وقسم متزايد من قطاع الخدمات.

والوضع دقيق بنوع خاص بالنسبة لأوروبا، هذه الواقعة بين نارين، بمعنى ما، نار آسيا ونار أميركا، كي تتقدم بسرعة. أعني بذلك بين المنافسة التجارية من جانب الأمم الصاعدة، والمنافسة الاستراتيجية من جانب الولايات المتحدة التي تظهر آثارها في القطاعات الطليعية كالطيران ومجمل الصناعات التي تنتج أدوات حربية. تضاف إلى هذا عقبة كبيرة تتمثل في عجز أوروبا عن الهيمنة على مصادر التموين بالنفط والغاز، المتمركزة في الشرق الأدنى وفي روسيا بصورة أساسية.

وهناك نتيجة هامة أخرى لانطلاق الدول الآسيوية الكبيرة في الميدان الاقتصادي، ألا وهي ولوج مئات الملايين من الأشخاص إلى نمط استهلاكي كانت مقصاة عنه حتى الآن.

لكل فرد أن يبتسم أو يستنكر بعض التجاوزات، لكن لا يحق لأحد أن ينكر على هذه الشعوب حقها في امتلاك ما تمتلكه شعوب البلدان الغنية منذ زمان طويل ـ الثلاجة، غسالة الثياب، غسالة أدوات المائدة، وكل المنتجات المصاحبة لها؛ السيارة العائلية، الحساب الفردي؛ الماء الساخن، الماء النظيف، الغذاء الوفير؛ وكذلك الطبابة، والدروس، ووسائل التسلية، والأسفار، الخ.

لا يحق أخلاقياً لأحد اليوم، ولن يكون لأحد القدرة

الفعلية غداً، أن يحرم هذه الشعوب من كل هذا، لا حكامها ولا الدولة العظمى، ولا غيرها. وما لم يرد بعضهم أن يفرض في طول الأرض وعرضها أنظمة حكم استبدادية دموية وعبثية بغية إرجاع هذه الشعوب إلى حال الفقر والقنانة، لست أرى كيف يمكن منعها من أن تفعل ما كان يطلب منها، منذ عقود، أن تفعل: أن تشتغل على نحو أفضل، وأن تكسب مالاً، وأن تحسن ظروف عيشها، وأن تستهلك، وتستهلك، وتستهلك.

لقد كان النضال ضد التخلف استكمالاً منطقياً للنضال من أجل الاستقلال، في نظر عدة أجيال متعاقبة، ومنها جيلي، خصوصاً بالنسبة إلى المولودين منا في أصقاع الجنوب. وكان النضال من أجل الاستقلال يبدو حتى يسيراً بالمقارنة مع النضال ضد التخلف. كان يبدو أن محاربة الفقر، والجهل، والاهمال، والركود الاجتماعي، أو الأوبئة، يجب أن تمتد قروناً. لذا فأن تتمكن الأمم الأكثر سكاناً من الانطلاق أمام أعيننا، لهو أمر بمثابة معجزة لا أنفك أحس بالاعجاب به.

وبعد، أرى من واجبي أن أضيف، بنبرة أقل ذاتية، أن النمو العاصف للطبقات الوسطى في كل من الصين والهند وروسيا والبرازيل، كما في مجمل الكرة، هو واقع يبدو معه العالم، حسب أدائه الراهن، غير قادر على التكيف معه. فإذا

راح ثلاثة أو أربعة مليارات إنسان يستهلكون قريباً، بمعدل الفرد، قدر ما يستهلك الأوروبيون أو اليابانيون، ناهيك عن الأميركيين، فغني عن القول إننا سنشهد اختلالات كبرى، بيئوية واقتصادية على السواء. وهل من حاجة إلى إضافة أن ما اتحدث عنه هنا ليس المستقبل البعيد، بل المستقبل المباشر، وحتى الحاضر تقريباً؟ إن الضغط على الموارد الطبيعية ـ بما فيها النفط، والماء العذب، والمواد الأولية، واللحم، والسمك، والحبوب، وغيرها ـ والكفاح لأجل السيطرة على مناطق انتاجية؛ واستماتة بعضهم في الاحتفاظ بحصة في الثروات الطبيعية، واستماتة غيرهم في الحصول على حصته؛ كل هذه أمور تغذي نزاعات فتاكة عديدة.

لا شك في أن من شأن هذه التوترات أن تتدنى حدتها في مرحلة انكماش اقتصادي شامل، حيث ينخفض الاستهلاك ويتدنى الانتاج ويخف القلق على نفاد الموارد. إلا أن هذا الانفراج النسبي «ستعوض عنه» وتزيد، للأسف، التوترات الناجمة عن الأزمة بالذات. كيف ستتصرف هذه الأمة أو تلك إذا تعرضت آمالها بالتطور الاقتصادي لكبح فظ. إلى أية انقلابات اجتماعية، وأية ضلالات إيديولوجية أو سياسية، وأية انحرافات حربية، قد يؤدي مثل هذا الحرمان؟ إن الحدث المماثل الوحيد الذي يمكن أن نقيس عليه هو

الانحطاط الكبير الذي حصل سنة 1929، والذي أدى إلى زلازل اجتماعية، إلى استشراء التزمتات، إلى نزاعات محلية، إلى انفجار عالمي.

يمكن بصورة معقولة أن نأمل أن السيناريوهات القصوى لن تحدث. غير أنه ستكون هناك حتماً هزات وانقلابات، ستخرج منها البشرية غير ما كانت من قبل، ستكون بلا ريب منهكة، مكدومة، مثخنة بالجراح، ولكن ربما أكثر نضجاً، أكثر رشداً، وأكثر وعياً من ذي قبل لكونها تحيا مغامرة مشتركة على متن زورق هزيل.

5

إن تدني حصة الغرب النسبية في الاقتصاد العالمي، حسبما ابتدأ قبيل انتهاء الحرب الباردة، يحمل في طياته عواقب خطيرة يصعب تقديرها كلها منذ الآن.

من بين أدعى هذه العواقب للقلق ذلك الاغراء، الذي يبدو كبيراً بعد الآن، الذي يجعل الدول الغربية، وخصوصاً واشنطن، تحافظ بواسطة التفوق العسكري على ما لم يعد يمكن أن تحافظ عليه بواسطة التفوق الاقتصادي ولا بواسطة السلطة المعنوية.

لعلنا نجد هنا العاقبة الأكثر مفارقة والأكثر فساداً لانتهاء الحرب الباردة، هذا الحدث الذي كان يفترض به أن يحمل السلام والمصالحة، لكنه أتبع بسلسلة من النزاعات المتوالية، راحت أميركا من خلالها تقفز من حرب إلى أخرى دون مرور بمراحل انتقالية، كما لو أن الأمر بات «نهج حكم» لسلطة كروية بدلاً من أن يكون وسيلة أخيرة.

إن اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001 الفتاكة لا تكفي

لتفسير هذا الانحراف؛ فهي قد عززته. وشرعنته جزئياً، لكنه كان قد ابتدأ قبلها بكثير.

ففي كانون الأول/ديسمبر 1989، بعد مرور ستة أسابيع على سقوط جدار برلين، تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً في باناما ضد الجنرال نورييغا، وكانت هذه الحملة الأشبه بأعمال المداهمة البوليسية بمثابة إعلان يقول: على كل فرد أن يعرف بعد الآن من هو آمر هذا الكوكب، وأن يطيع، لا أكثر ولا أقل. ثم جاءت حرب العراق الأولى سنة 1991؛ فالمغامرة الفاشلة في الصومال خلال 1992 ـ 1993؛ ثم التدخل في هايتي سنة 1994 لتنصيب الرئيس جان ـ برتران أريستيد في الحكم؛ ثم حرب البوسنة سنة 1995؛ ثم في كانون الأول/ديسمبر 1998، حملة الغارات الجوية الكثيفة على العراق التي سميت «عملية ثعلب الصحراء»؛ ثم حرب كوسوفو سنة 1999؛ وابتداءً من سنة 2001، حرب أفغانستان، وابتداءً من سنة 2003 حرب العراق الثانية؛ وسنة 2004، حملة عسكرية جديدة على هايتي، لخلع الرئيس أريستيد هذه المرة... ناهيك عن الغارات الجوية التأديبية والأعمال العسكرية الأقل ضخامة في كل من كولومبيا، والسودان، والفيليبين، وباكستان، وأماكن أخرى.

سيجد المشاهد ذو البصيرة لكل من هذه التدخلات بعضاً

من التبريرات المقبولة، ولن يرى في الأخرى سوى ذرائع. لكن هذا التكرار بحد ذاته مثير للقلق. أشرت من قبل إلى «نهج حكم»! اتفق لي أكثر من مرة، خلال أوائل سني القرن الجديد، أن أفكر بأن الحقيقة قد تكون أشد قتاماً أيضاً. وأن هذه العمليات تشن كي تكون «عبرة»، حسبما كانت تفعل الامبراطوريات الاستعمارية بالأمس كي تزرع الرعب في قلوب أبناء البلاد الأصليين وتردع كل رغبة طفيفة في الثورة.

إن بعضاً من الحملات العسكرية الأكثر عرضة للرفض تبقى مرتبطة باسم الرئيس جورج بوش الابن، وإنه لبسبب حرب العراق جزئياً حمل الناخبون الأميركيون إلى الحكم باراك أوباما والحزب الديموقراطي. يبقى أنه يجب أن نعرف إلى أي حد كان هذا الانحراف التدخلي مرتبطاً بالخيارات السياسية للادارة، وإلى أي حد كان يفرضه وضع الولايات المتحدة في العالم ـ وضع بلاد ينحدر وزنها في الاقتصاد العالمي بشكل لا مرد له، ولا تكف عن الاستدانة، وتعيش بشكل واضح على مستوى يفوق طاقتها، مع أنها تحوز تفوقاً عسكرياً لا ريب فيه. فكيف لها أن تصمد أمام إغراء استخدام هذه الورقة الرابحة كي تعوض فقدان قدرتها في الميادين الأخرى؟

أياً تكن حساسية رئيسها وقناعاته السياسية، لم تعد

الولايات المتحدة تستطيع أن تسمح لنفسها بأن تفك قبضتها عن العالم؛ ولا أن تفقد الهيمنة على موارد جوهرية بالنسبة إلى اقتصادها، خصوصاً النفط؛ ولا أن تدع قوى راغبة في إيذائها تتمتع بحرية الحركة؛ ولا أن تشهد مكتوفة اليدين صعود دول منافسة يمكن أن تطعن بأعلويتها ذات مرة. ولو أنها تخلت عن إدارة شؤون العالم إدارة لصيقة وحازمة، فمن المرجح أن تنساق في سيرورة من الإضعاف والإفقار.

هذا لا يعني أن التدخلية المنهجية هي الوضعية الجيدة لتدارك الانحطاط. فإذا استندنا إلى حصيلة أولى سنوات القرن، لرأينا أن هذه التدخلية قد سرعت هذا الانحطاط. هل يمكن لسياسة أخرى أن تأتي بنتيجة مضادة؟ هذه التجربة تستحق أن تخاض، غير أنه حين يفك حكم ما قبضته، فالرد التلقائي من خصومه يكون بالعمل على إنهاكه وتشديد الخناق عليه لا بإبداء الشكر له. فقد أظهر الغربيون من الاحترام للاتحاد السوفياتي في زمن بريجنيف أكثر بكثير مما في زمن غورباتشوف، فأهانوه ونهبوه وقطعوا أوصاله، ما ولد ضغينة عميقة عند الشعب الروسي. وعامل الثوريون الايرانيون الرئيس كارتر معاملة لا تعرف الرحمة لأنه أحجم عن ممارسة سياسة عدوانية.

نذكر هذا لنقول إن عقدة الغرب في علاقاته مع بقية العالم

لن تحل بصورة عجائبية إذا عدلت واشنطن سلوكها فجأة على الساحة الدولية، ومع أن مثل هذا التبدل لا يزال ضرورياً إذا كنا لا نزال نرتجي صحوة إنقاذية، فما من شيء يسمح بالقول بأنه سيكون حاسماً.

يميز بعض المحللين بين «قدرة صلبة» و «قدرة لطيفة»، قاصدين بذلك أن في وسع الدولة أن تزاول سلطتها بأشكال متنوعة دون أن تحتاج إلى الاستعانة بقواتها المسلحة في كل مرة. إن عجز ستالين عن فهم هذه الحقيقة هو الذي دفع به إلى السؤال عن «عدد الفرق العسكرية» عند البابا. من جهة أخرى، يوم انهار الاتحاد السوفياتي، كان لا يزال يملك بقدر كبير، من الوجهة العسكرية، وسائل إبادة أعدائه. غير أن النصر والهزيمة لا يتوقفان على الفرق المدرعة، وأطنان القنابل، وعدد الرؤوس الحاملة. فهذه ليست سوى عامل بين عوامل أخرى، عامل ضروري لدولة عظمى بلا ريب، لكنه ليس كافياً. ذلك أنه في كل مجابهة ـ بين أفراد، أو جماعات بشرية، كما بين دول ـ تدخل في المعترك عوامل عديدة تتصل بالقدرة الجسدية، أو الطاقة الاقتصادية، أو الهيبة المعنوية. فيما خص الاتحاد السوفياتي، كان واضحاً أنه فقد اعتباره معنوياً، ودب فيه الوهن اقتصادياً، الأمر الذي جعل ذراعه العسكرية الهائلة غير قادرة على الفعل.

بالمقابل، كان الغرب يتمتع، لدى الخروج من الحرب الباردة، بتفوق ساحق في الميادين الثلاثة معاً. عسكرياً، بفضل القدرة الأميركية خصوصاً؛ واقتصادياً، بفضل تفوق أوروبا كما الولايات المتحدة، التقنولوجي والصناعي والمالي، ومعنوياً، بفضل نموذجه المجتمعي الذي سحق تواً خصمه الأشد خطراً، أي الشيوعية. كان يجب أن يتيح له هذا التفوق المتعدد الأشكال أن يحكم العالم بحنكة، مناوباً بين العصا والجزرة، مثبطاً عزيمة خصومه المعاندين، لكن عارضاً على جميع الآخرين منافع جوهرية تتيح لهم الخروج من التخلف والخلاص من الطغيان.

لذا كان يبدو من المعقول توقع أن يكون اللجوء إلى السلاح بعد الآن استثنائياً جداً، وأنه كان يكفي الغرب أن يثبت امتياز نظامه الاقتصادي وامتياز نموذجه المجتمعي كي يحافظ على أعلويته. لكن ما جرى كان نقيض ذلك، إذ أن تفوق الغرب الاقتصادي قد تآكل مع صعود العملاقين الآسيويين، واللجوء إلى السلاح بات من الأمور العادية.

فيما خص التفوق المعنوي، فإنه يتآكل هو أيضاً، وفي هذا الأمر مفارقة على الأقل، إذ إن النموذج الغربي لم يعد له مزاحم، وأن جاذبية نمط الحياة الأوروبي أو الأميركي الشمالي أقوى مما كانت في أي وقت مضى، ليس في

وارسو أو مانيلا وحسب، بل في طهران، وموسكو، والقاهرة، وشانغاي، وشيني، وهافانا، وفي كل مكان أيضاً؛ على أنه يوجد بين «المركز» و «الأطراف» مشكلة ثقة حقيقية.

لهذه المشكلة جذورها في العلاقة غير السليمة التي كانت قائمة خلال القرون الأخيرة بين الدول الغربية وباقي العالم، والتي تسهم اليوم في جعل البشر عاجزين عن معالجة تنوعهم، عن صياغة قيم مشتركة، عن مواجهة المستقبل معاً، وبالتالي عاجزين عن مجابهة الأخطار المتزايدة.

6

إذا كان الغرب قد عجز عن الافادة بصورة كاملة من انتصاره على الشيوعية فذلك أيضاً لأنه لم يعرف أن ينشر ازدهاره فيما وراء حدوده الثقافية.

نقول على سبيل المثال إن مفاعيل البناء الأوروبي شبه العجائبية، التي أتاحت النهوض في قليل من الوقت لكل من إرلندا، وإسبانيا، والبرتغال، واليونان، قبل أن تمتد بخطى كبيرة إلى أوروبا الوسطى والشرقية، لم تفلح قط في عبور مضيق جبل طارق الرقيق لتنتقل إلى ضفة المتوسط الأخرى، حيث ينتصب الآن جدار عال، غير منظور، لكنه واقعي، وقاس، وخطر، كذاك الذي كان يقسم أوروبا فيما مضى.

لا ريب في أن أزمة العالم الاسلامي المزمنة مسؤولة عن ذلك جزئياً، ومن المرجح أنها العامل الأكثر حسماً فيه. لكنها ليست العامل الوحيد بالتأكيد. فإذا التفتنا صوب **العالم الجديد**، هذه الأرض الشاسعة التي لم يرسخ للاسلام قدم فيها قط، لاحظنا وجود ظاهرة مماثلة، أي عجز الولايات المتحدة عن نشر ازدهار جنوبي ريوغراندي نحو المكسيك

المجاور، وذلك إلى حد رأت معه أن من واجبها أن تبني لنفسها جداراً يحميها، وهو جدار ملموس هنا، ويعود عليها بالارتياب والضغينة من جانب أميركا اللاتينية كلها، هذه التي ـ أيحتاج هذا إلى تذكير ـ هي مسيحية بقدر ما هي أوروبا وأميركا الشمالية مسيحية.

يقودني هذا إلى التفكر بأن عاهات العالم الاسلامي، رغم واقعيتها ومأساويتها، لا تفسر كل شيء. فالعالم الغربي له عشواته التاريخية الخاصة به، وتقصيراته الأخلاقية الخاصة به. وإنه في الغالب من خلال هذه العشوات وهذه التقصيرات عرفته الشعوب المغلوبة على أمرها خلال القرون الأخيرة. وحين نتكلم عن الولايات المتحدة في شيلي أو في نيكاراغوا، وعن فرنسا في الجزائر وفي مدغشقر، وعن هولندا في أندونيسيا، فإن الشخصيات التي تخطر في بالنا أولاً ليست بانجمان فرانكلن، ولا كوندورسيه، ولا هيوم، ولا إيراسم.

توجد في أوروبا اليوم حركة تأفف تدعو للقول: فلنكف عن إدانة أنفسنا! فلنكف عن جلد أنفسنا! كل ويلات العالم ليست من صنع المستعمرين! هذه ردة فعل قابلة للفهم، وهي تلتقي، من جهة أخرى، مع أناس كثيرين ولدوا مثلي في بلدان الجنوب ويغتاظون حين يسمعون مواطنيهم يلومون العصر الاستعماري على كل مصيبة تحل بهم. لا سبيل إلى نكران أن هذا العصر قد سبب جراحاً مديدة، خصوصاً في

إفريقيا، لكن عصر الاستقلالات أثبت أحياناً أنه أكثر تسبباً بالويلات، وأنا من جهتي لا أكن أي إعجاب بالقادة الكثيرين غير الأكفاء، أو الفاسدين، أو الطغاة، الذين يشهدون ذريعة الاستعمار أمام القاصي والداني.

وفيما خص البلد الذي جئت منه، لبنان، فإني على يقين من أن مرحلة الانتداب الفرنسي، بين 1918 و1943، وكذلك المرحلة الأخيرة من الحضور العثماني، بين 1864 و1914، كانتا أقل وبالاً من مختلف الأنظمة التي تعاقبت منذ الاستقلال. قد يكون من غير اللائق سياسياً أن أسجل هذا على الورق، لكن هذه هي قراءتي للوقائع. يمكن أن نلاحظ مثل هذا الأمر عند عدة أمم أخرى على كل حال؛ غير أنني أكتفي، من باب اللياقة أيضاً، بأن أتحدث عن أمتي فقط.

لكن، إذا كان عذر الاستعمار لتبرير فشل قادة العالم الثالث لم يعد مقبولاً، فإن مسألة العلاقات غير السليمة بين الغرب ومستعمراته السابقة تبقى مسألة فاصلة ولا يمكن استبعادها بمزحة، أو غمغمة حانقة، أو بهز الكتفين.

من جهتي، أنا لا أزال على يقين من أن الحضارة الغربية كانت أكثر الحضارات إبداعاً لقيم مسكونية، ولكنها عجزت عن نقلها إلى الآخرين كما يليق. هذا تقصير تدفع البشرية بكاملها ثمنه اليوم.

لهذا الأمر تفسير سهل يقول إن الشعوب الأخرى كانت

غير جاهزة لتقبل مثل هذا «اللقاح». هذه فكرة لا تبلى، تنقل من جيل إلى آخر، ومن قرن إلى آخر، ولم تعد موضوع نقاش، لفرط ما تبدو أنها البداهة بالذات. كانت آخر صياغة لها تتعلق بالعراق إذ قيل إن «غلطة الأميركيين هي أنهم أرادوا أن يفرضوا الديموقراطية على شعب لا يريدها!». تنزل هذه العبارة كحكم غير قابل للاستئناف، ويجد الجميع مصلحتهم فيها، من يتهمون واشنطن ومن يدافعون عنها على السواء؛ بعضهم يسخر من ضلال هذا المشروع وآخرون يثنون على نبله الساذج. هنا نجد خبث هذه الفكرة الموروثة، التي تنسجم مع كل الحساسيات وتتلاءم مع كل الأنماط الفكرية. فالذين يحترمون الشعوب الأخرى، تبدو لهم حاملة للاحترام، لكن الذين لا يحترمون الشعوب الأخرى وهم حتى عنصريون، يجدون فيها تعزيزاً لأفكارهم المسبقة.

يدعي هذا القول أنه تقييم واقعي، لكنه، من وجهة نظري مجرد نقيض للحقيقة. فالذي جرى فعلاً في العراق هو أن الولايات المتحدة لم تعرف كيف تجلب الديموقراطية إلى شعب كان يحلم بها.

فكلما كان يتاح للعراقيين أن يصوتوا كانوا يقبلون على التصويت بالملايين رغم تعرض حياتهم للخطر. هل نعرف شعباً واحداً آخر في العالم يرضى بأن يقف في الصفوف المنتظرة أمام مكاتب الاقتراع مع علمه الأكيد بإمكان حصول هجمات انتحارية ووجود سيارات ملغومة؟ أعن هؤلاء الناس

يقولون إنهم لا يريدون الديموقراطية؟ وهم يقولون هذا، ويرددون القول، في الجرائد، وفي المناقشات الاذاعية أو المتلفزة، وما من أحد تقريباً يكلف نفسه عناء النظر في الأمر عن كثب.

النصف الآخر من الزعم، أي أن الولايات المتحدة أرادت أن تفرض الديموقراطية في العراق، يبدو لي موضع شك أيضاً. يمكن لنا أن نورد أسباباً متنوعة مقبولة بهذا القدر أو ذاك قد تكون أثرت في القرار الأميركي بغزو هذا البلد سنة 2003: محاربة الارهاب والأنظمة المشتبه بمساعدتها له؛ الخوف من رؤية «بلد مارق» يطور أسلحة دمار جماعي؛ الرغبة في التخلص من قائد يهدد ممالك الخليج ويقلق إسرائيل؛ إرادة الهيمنة على حقول النفط، الخ. وطرح بعضهم حتى فرضيات ذات لون يتصل بالتحليل النفساني، كرغبة الرئيس بوش في إنجاز العمل الذي باشره والده ولم ينجزه. إلا أنه، من بين جميع الراصدين الجديين، والعديد من الشهود والباحثين، الذين تفحصوا تقارير الاجتماعات التي اتخذ فيها قرار الحرب، وصدرت عنهم أدبيات وفيرة خلال السنوات الأخيرة، لم يقل أحد منهم أصغر عبارة يمكن أن توحي بأن الدافع الحقيقي للغزو كان إقامة الديموقراطية في العراق.

لا فائدة من المحاكمة على النيات، غير أنه لا بد من أن نلاحظ أن السلطات الأميركية أقامت، منذ أسابيع الاحتلال

الأولى، نظاماً للتمثيل السياسي يرتكز على الانتماء الديني أو الإثني، الأمر الذي أحدث انفلاتاً للعنف لا سابق له في هذا البلد. ولما كنت قد رصدت هذا عن كثب في لبنان وغيره، فبوسعي أن أشهد بأن الطائفية لا تشجع تفتح الديموقراطية إطلاقاً! أقول هذا وأعتبره حتى تعبيراً ملطفاً خجولاً عن الواقع. فالطائفية إنكار لفكرة المواطنية بالذات، ولا يمكن بناء نظام سياسي متمدن على أساس كهذا. وإذا كان بالأمر الجوهري أن تؤخذ في الحسبان مختلف مكونات أمة ما، لكن بصورة مرهفة، مرنة، وضمنية. كي يتاح لكل مواطن أن يشعر بأن له من يمثله، فمن الوخيم بالقدر ذاته، وحتى من المدمر، أن يقام نظام محاصصة يقسم الأمة بصورة مريرة إلى عشائر متخاصمة.

إن تقديم الديموقراطية الكبيرة الأميركية إلى الشعب العراقي هذه الهدية المسمومة التي هي تكريس الطائفية هو ببساطة خزي وعار. وإذا كانت قد فعلت هذا عن جهل، فتلك مصيبة، وإذا هي فعلته عن قصد وقح، فتلك جريمة.

صحيح أنه عشية الغزو، وإبان النزاع، قيل كلام كثير عن الحرية والديموقراطية. هذا كلام دارج ومألوف منذ القدم، وتحت كل سماء؛ فأياً تكن أهداف عملية عسكرية ما، يفضل أصحابها القول بأنهم قاموا بها من أجل العدالة، والتقدم، والمدنية، في سبيل الله ورسله، من أجل الأرملة واليتيم، كما بالطبع، دفاعاً عن النفس وحباً بالسلام. ليس من

مصلحة أي زعيم أن يقال إن دوافعه الحقيقية هي الانتقام، أو الجشع، أو التزمت، أو التشدد، أو إدارة السيطرة أو الرغبة في فرض الصمت على معارضيه. ويضطلع رجال الدعاية بدور إخفاء المرامي الحقيقية وراء الأقنعة الأكثر نبلاً، ويكون على المواطنين الأحرار أن ينقبوا في الأفعال كي يخرجوا الأكاذيب من غلافها المزيف.

وبعد، لقد شهدت الولايات المتحدة، غداة اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001، ولعاً بـ «نشر الديموقراطية». وعندما اكتشف بعض المسؤولين جنسيات أعضاء الفريق الانتحاري، قالوا إن أميركا كادت أن تكون أقل تعرضاً للتهديد لو أن العالم العربي كانت تحكمه أنظمة ديموقراطية وحداثية، وأنه كان من الخطأ دعم ظلاميين واستبداديين ميزتهم الوحيدة هي سيرهم في ركاب سياسة واشنطن. أفما كان يجب أن يطلب من هؤلاء «الزبائن» أن يشاطروا حاميهم بعض القيم التي يقدسها هو؟

إن هذا الولع، الذي ترجم بشعارات رنانة مثل «الشرق الأوسط الكبير» ثم «الشرق الأوسط الجديد»، لم يدم طويلاً. لذلك لن أتوقف طويلاً عند هذه الحقبة، لكن ليسمح لي أن أعبر باقتضاب عن دهشتي أمام هذا المشهد: زعيمة مجموعة الديموقراطيات الغربية تتساءل، في مطلع القرن الواحد والعشرين، عما إذا لم يكن في الأمر فكرة جيدة، بعد كل شيء، إذا شجعنا قيام أنظمة ديموقراطية في كل من مصر

والسعودية وباكستان، وفي سائر بلدان العالم الاسلامي! وذلك بعد أن شجعنا، في كل مكان تقريباً، أنظمة كانت ميزتها الأولى «الاستقرار»، ودون أن نتطلع عن كثب إلى ماهية الطرائق التي كانت تؤمن لها استقرارها؛ وبعد أن ساندنا القادة الأكثر محافظة، دون التفات إلى الايديولوجيا التي ترتكز عليها محافظتهم؛ وبعد أن دربنا، خصوصاً في آسيا وفي أميركا اللاتينية، الأجهزة البوليسية والأمنية الأشد قمعاً؛ ها هي الديموقراطية الأميركية العظيمة تتساءل الآن عما إذا لم تكن فكرة المراهنة على ورقة الديموقراطية فكرة طيبة.

لكن الفكرة الجميلة أصبحت بسرعة طي النسيان: بعد ثلاث جولات قليلة الاقناع، توصلت بلاد ابراهام لنكولن إلى خلاصة تقول إن في كل هذا مخاطرة كبيرة؛ وإن الضغائن باتت مفرطة في العمق بحيث يخشى أن تحمل الانتخابات الحرة، العناصر الأكثر جذرية إلى الحكم، هنا وهناك؛ وأن من الأفضل إذن التمسك بالوصفات القديمة الطيبة. وعلى الديموقراطية أن تنتظر.

7

خلال الأشهر التي سبقت غزو العراق، كان وزير الخارجية كولن باول غالباً ما يحس بأنه في أزعج وضع على الاطلاق. إذ كان عليه أن يقنع العالم بأسره بوجوب خوض هذه الحرب بصورة مطلقة، بينما كان يجهد بعيداً عن الأنظار لإقناع رئيسه بعدم الذهاب إلى الحرب.

يروى أنه قال محذراً، خلال اجتماع ثنائي في البيت الأبيض بتاريخ 13 كانون الثاني/يناير 2003 «إن كسرته دفعت ثمنه وملكته».

هذه توصية كانت تطبقها بعض المتاجر فيما مضى ومفادها أن على الزبون، إذ كسر سلعة، أن يدفع ثمنها كأنه اشتراها. «إذا كسرته فهو لك». وقد فسره باول للرئيس بوش بقوله: «ستكون الحائز السعيد على خمسة وعشرين مليوناً من الأشخاص. ستكون الحائز على كل آمالهم، وكل طموحاتهم، وكل مشاكلهم. كل هذا سيكون لك!».

لم يكن تحذير كولن باول حصيفاً بالنسبة إلى من كانوا يتأهبون لتحطيم العراق وحسب. فإن ابن المهاجرين

الجامايكيين هذا، الذي صار قائداً للجيوش الأميركية، ثم وزيراً للخارجية، قد حدد بعبارة صادمة مسؤولية المنتصرين التاريخية، ولامس مأزق الدول الغربية المزمن: منذ أن بسطت هذه الدول هيمنتها على مجمل الكرة الأرضية، فهدمت بناها السياسية والاجتماعية والثقافية القائمة، فإنها باتت تمسك أخلاقياً بمصائر الشعوب المغلوبة، وكان عليها أن تفكر جدياً بالطريقة التي يجب أن تتصرف بها مع هذه الشعوب، فإما أن تحتضنها رويداً رويداً، كأولاد بالتبني، فتطبق عليها القوانين التي تطبق عندها هي، وإما أن تختار ترويضها، وإخضاعها، وسحقها.

الولد يحسن التمييز بين أم بالتبني وبين زوجة الأب الثانية. والشعوب تحسن التمييز بين المحررين وبين المحتلين.

على نقيض الفكرة الموروثة، ليست خطيئة الدول الأوروبية المزمنة في كونها أرادت أن تفرض قيمها على باقي العالم، بل العكس تماماً هو الصحيح: كانت خطيئتها في تخليها الدائم عن احترام قيمها هي في علاقاتها مع الشعوب المغلوبة. وما دام هذا الالتباس قائماً، سيكون هناك دائماً خوف من الوقوع في الأخطاء إياها.

أولى هذه القيم هي المسكونية، أي أن البشرية واحدة. متنوعة. لكن واحدة. لذا فإنه من الخطأ الذي لا يغتفر أن يساوَم على المبادىء الجوهرية تحت ذريعة دائمة من أن

الآخرين غير جاهزين لاعتناقها. ليس هناك حقوق إنسان لأوروبا، وحقوق إنسان لإفريقيا، أو آسيا أو العالم الاسلامي. ما من شعب في الأرض وجد لأجل الاستعباد، أو لأجل الطغيان، أو الاستبداد، أو الجهل، أو الظلامية، ولا لأجل استعباد النساء. وكلما أهملنا هذه الحقيقة الأساسية نخون الانسانية ونخون أنفسنا.

كنت في براغ خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 1989، حينما ابتدأت التظاهرات ضد شاوشيسكو في بوخارست، وسرعان ما قامت في العاصمة التشيكية، التي تحررت مؤخراً بواسطة «الثورة المخملية»، حركة تضامن عفوية مع شعب رومانيا. فكتبت يد، بالانكليزية، على لوحة في جوار الكاتدرائية: «شاوشيسكو، لا مكان لك في أوروبا!». كان غضب الشخص المجهول الذي كتب هذا مشروعاً، لكن صياغة الشعار صدمتني، وكان بودي أن أسأله في أية قارة يمكن أن يوجد مكان لدكتاتور.

ما عبر عنه هذا الشخص بسذاجة هو للأسف موقف واسع الانتشار. فالدكتاتور غير المقبول في أوروبا يغدو مقبولاً حين يمارس هوايته في الجانب الآخر من البحر المتوسط. هل في هذا دليل على احترام الآخرين؟ إن فيه احتراماً للدكتاتور بلا ريب، وبالتالي احتقاراً للشعوب التي تعاني حكمه، كما للقيم التي يفترض بالديموقراطية أن ترفع لواءها.

سيرد بعضهم متسائلاً: «لكن أليس هذا هو الموقف

الواقعي الوحيد؟» أنا لا أصدق ذلك. هذا العمل السيء ليس حتى مشروعاً ناجحاً. فتعريض الغرب صدقيته الأخلاقية للخطر يعني تعريض مكانته في العالم للخطر، وتعريض أمنه واستقراره وازدهاره للخطر بعد حين. كان يعتقد بالأمس أنه يمكن القيام بذلك دون عقاب؛ واليوم نعرف أن لكل ذلك ثمناً يجب دفعه، حتى الفواتير الأكثر قدماً. مرور الزمن فكرة اخترعها أهل القانون، ولا وجود لها في ذاكرة الشعوب؛ أو بمزيد من الدقة أقول: الشعوب التي تتدبر أمرها تلك التي تفلح في الخلاص من الفقر، والمذلة، والتهميش ـ تغفر في آخر الأمر، لكن دون أن تتخلص تماماً من مخاوفها؛ أما تلك التي لا تتدبر أمرها، فتجتر هذه العاهات إلى ما لا نهاية.

يقودني هذا إلى طرح السؤال الفاصل من جديد: هل حاولت الدول الغربية حقاً أن تنشر قيمها في مستعمراتها السابقة؟ لسوء الطالع، لا. إنها لم تقبل قط بأن يتحدث سكان البلاد «الأصليون» من رعاياها عن الحرية، والمساواة، والديموقراطية، وروح المبادرة، أو الوضع القانوني، بل إنها كانت دوماً تقمعهم حين يطالبون بها.

ولم يكن أمام النخب في البلدان المستقرة من خيار سوى انتزاع هذه القيم، ضد مشيئة المستعمر، واستعمالها ضده.

إن دراسة تفصيلية وهادئة للعصر الاستعماري لتبين أنه كان

يوجد على الدوام بين الأوروبيين أشخاص خارقون ـ مديرون، عسكريون، مرسَلون، مثقفون، بضعة مستكشفين من أمثال سافورنيان برازا ـ كان لهم سلوك كريم، منصف، وبطولي بعض الأحيان، وبالتأكيد منسجم مع تعاليم إيمانهم كما مع مثل حضارتهم. ويحتفظ سكان المستعمرات أحياناً بذكريات طيبة عنهم؛ هذا ما يفسر بلا ريب امتناع أهل الكونغو عن تغيير اسم برازافيل.

غير أن هذا كان مجرد حالة استثنائية. فبوجه عام، كانت سياسة الدول تمليها شركات جشعة، ومستوطنون حريصون على امتيازاتهم وكان أخشى ما يخشونه هو تقدم «السكان الأصليين». وحين كان حاكم آت من الدولة المستعمرة يدعو، بين حين وآخر، إلى اعتماد سياسة أخرى، كان هؤلاء يحاولون التأثير فيه، أو يحاولون شراءه بالمال، أو تهديده؛ واذا ما تمسك بموقفه، كانوا يسعون إلى عزله؛ ووصل الأمر حتى إلى أن موظفاً اعتبر مثالياً فوجد مقتولاً بصورة غامضة. ومن المحتمل جداً أن يكون هذا ما جرى لبرازا. . .

كثيراً ما نسمع في بلدان الجنوب أن الغرب خسر «حتى» النخب الأكثر تمسكاً بالحداثة؛ هذه صياغة ناقصة إلى حد يجعلها مضللة. فالأصح كما يبدو لي هو القول بأن الغرب فقد النخب المتمسكة بالحداثة «خصوصاً» بينما وجد دائماً مع قوى التخلف تسويات، وحقول تفاهم، ومصالح متلاقية.

إن مأساة الغرب اليوم، كما بالأمس، ومنذ قرون، هي في أنه كان على الدوام حائراً بين رغبته في تمدين العالم وإرادته السيطرة عليه، وهذان أمران لا يمكن الجمع بينهما. لقد تكلم عن أنبل المبادىء في كل مكان، لكنه حرص على الامتناع عن تطبيقها في الأراضي التي غزاها.

لم يكن هذا مجرد تنافر سخيف بين المبادىء السياسية وتطبيقها على الأرض، بل كان تخلياً منهجياً عن المثل العليا المنادى بها، الأمر الذي أدى إلى إثارة ارتياب ثابت عند النخب الآسيوية، والأفريقية، والعربية، والأميركية اللاتينية، وحتى بالضبط عند العناصر التي كانت الأكثر إيماناً بقيم الغرب التي كانت قد اعتنقت مبادىء المساواة أمام القانون، وحرية الكلمة أو حرية التجمع. هذه النخب الداعية للحداثة هي التي كانت تصوغ المطالب الأكثر جرأة، فتتعرض دوماً للخيبة والمرارة، فيما كانت العناصر المتمسكة بالتقليد تتقبل الاستبدادية الاستعمارية بسهولة أكبر.

هذا الموعد الذي لم يتم يتبين اليوم أن ثمنه من أغلى الأثمان. فهو غال بالنسبة إلى الغرب لأنه يجد نفسه محروماً من وسائل اتصاله ببلدان الجنوب؛ وهو غال بالنسبة إلى شعوب الشرق لأنها تجد نفسها محرومة من حواشيها المعصرنة، التي كان في وسعها أن تبني مجتمعات تتمع بالحرية والديموقراطية؛ وهو أكثر غلاءً من كل هذا بالنسبة

إلى تلك الحواشي بالذات، إلى تلك الشعوب الحدودية، تلك الأمم الهجينة، إلى كل أولئك الذين كانوا يحملون في بلدان الجنوب ندوب الغرب، وكذلك أولئك الذين، نزحوا نحو الشمال ويحملون ندوب الجنوب. كل أولئك الذين كان بوسعهم، في زمن أفضل، أن يلعبوا دور نوتية العبور بامتياز وها هم الآن أولى الضحايا.

8

من قد يستشف من كلامي هذا غضب امرىء أقلوي شرقي، فلن يرتكب سوى نصف خطأ. فأنا بالفعل أنتمي إلى هذا النوع السائر إلى الانقراض، وسأظل أرفض حتى النفس الأخير أن أرى من الطبيعي قيام عالم تضطر فيه جماعات عمرها آلاف السنين وحافظة لأقدم الحضارات الانسانية، أن ترحل تاركة وراءها أرضاً ورثتها عن أقدم الأسلاف طالبة اللجوء تحت سقف سحيق.

من الطبيعي أن تتحرك مشاعر الضحايا؛ ومن المقلق أن تكون الوحيدة التي تتحرك مشاعرها. مشكلة الأقليات ليست فقط مشكلة لهذه الأقليات. وما في الأمر ليس فقط ـ وأتجرأ على القول ـ مصير بضعة ملايين من الناس. ما في الأمر هو علة وجود حضارتنا وغائيتها. فإذا ما أفضت هذه الحضارة، بعد تطور مادي ومعنوي طويل، إلى مثل هذا «التطهير» الاثني والديني، فمعنى ذلك بجلاء أنها ضلت طريقها.

إن مصير الأقليات، بالنسبة إلى كل مجتمع، وبالنسبة إلى

الانسانية جمعاء، ليس ملفاً كسائر الملفات، وإنما هو، بالاضافة إلى مصير النساء، أحد أصدق المؤشرات على التقدم الخلقي أو على التقهقر. وإن عالماً يتحسن فيه يومياً احترام التنوع البشري، حيث يمكن لكل شخص أن يتكلم اللغة التي اختارها، وأن يمارس معتقداته بسلام، ويؤكد أصوله بهدوء دون أن يتعرض للعداوة ولا للاحتقار من جانب السلطات كما من جانب الناس، إن عالماً كهذا هو عالم يتقدم، ويرتفع. وبالمقابل، إذا تغلبت التشنجات الهووية كما هي الحال اليوم في الغالبية الكبرى من البلدان، في شمال الكرة الأرضية كما في جنوبها، حيث يجد الانسان صعوبة متزايدة كل يوم في أن يكون هو نفسه بصفاء، وأن يتكلم لغته بحرية ويمارس إيمانه بحرية، فكيف يمكن أن لا نتكلم عن تقهقر؟

لقد أحسست بالقلق بنوع خاص، خلال سنة 2007، إزاء الأخطار التي تتعرض لها أقلية صغيرة طالتها العاصفة وباتت مهددة بالانقراض بعد فترة قصيرة، ألا وهي جماعة المانديين أو الصابئة، التي هي طائفة صغيرة، متكتمة، متواضعة، إلى حد يجعل وجودها معروفاً فقط عند قليل من الناس خارج العراق.

كنت أنا بالذات قد سمعت هذا الاسم لأول مرة سنة 1988، حين كنت أقوم بأبحاث حول ماني، مؤسس

المانوية، وهو شخصية مدهشة عاش في بلاد ما بين النهرين في القرن الثالث الميلادي. في أثناء بحثي عن وثائق تتعلق بفتوة الرجل وولادة مذهبه، عرفت أنه عاش أول سني حياته مع أبيه في أجمة نخيل على ضفاف دجلة، جنوبي بغداد الحالية، في كنف جماعة من أهل الغنوص تكرم القديس يوحنا المعمدان وتمارس، أسوة به، طقوس المعمودية بالماء. اكتشفت آنذاك بافتتان أن هذه الجماعة الفريدة، التي كان يمكن اعتبارها منقرضة منذ قرون، لا تزال باقية وتعيش في المكان إياه تقريباً، وتمارس طقوس المعمودية إياها في النهر إياه. بأية معجزة كان ذلك؟ أنا عاجز عن الاجابة. إن جزءاً من التفسير موجود في مقطع من القرآن يمنح «أهل الكتاب» مكانة خاصة، كاليهود أو النصارى أو الزرادشتيين، ويذكر أيضاً **الصابئة** وهذه تسمية تبدو مشتقة من جذر سامي يذكر بفكرة المعمودية بالماء. وتمكنت هذه الطائفة، باعتمادها على هذا الاعتراف، من أن تجتاز الأربعة عشر قرناً كيفما كان. لم يكن هذا يسيراً قط؛ كان يُغض النظر عن وجودها، لا أكثر، وكان عليها أن تكون دائماً متكتمة، الأمر الذي لم يكن كافياً على الدوام لحمايتها من الاضطهاد بين حين وآخر ومن الإهانات اليومية.

على طول تلك المرحلة، كان هؤلاء الناس متمسكين باسم «الصابئة» الذي يُذكّر جيرانهم المسلمين بما جاء عنهم في

القرآن، ومتمسكين في الوقت ذاته باسم «المانديين» المشتق من جذر سامي يشير إلى فكرة «المعرفة» التي يقابلها **الغنوص** عند الاغريق. فتمكنوا تحت هذه التسمية المزدوجة من الحفاظ على إيمانهم وعلى تماسك طائفتهم؛ إلى ذلك، ورغم التزامهم بأن يكتبوا ويتكلموا بالعربية، استطاعوا أن يحافظوا على لغتهم الخاصة بهم والتي يسميها الاختصاصيون اللغة «الماندية»، وهي أحد أشكال الآرامية، ويقال حتى إنها تحتوي على مفردات سومرية الأصل. وهي، على كل حال، لغة ذات آداب غير معروفة.

إن تمكن هذه الطائفة الغنوصية الأخيرة من البقاء حتى يومنا هذا أمر لا ينفك يثير في نفسي العجب والانفعال منذ عشرين سنة. وهو يماثل نوعاً ما فرضية العثور اليوم، في جنوب فرنسا، على الوادي الشديد الوعورة الذي يفترض أنه كان ملجأ طائفة الكاتار التي يقال إنها نجت بأعجوبة من الحروب المقدسة كما من الاضطهادات العادية، وظلت تمارس طقوسها بلغتها، لغة أوك.

لم أختر هذا المثال صدفة. فإننا حين نسعى إلى معرفة أصول مذهب الكاتار وسائر الحركات المستلهمة من المانوية والتي انتشرت في أوروبا بين القرنين العاشر والثالث عشر، كطائفة البوغوميل في بلغاريا وفي البوسنة، أو طائفة الباتاران في إيطاليا، إنما نجد مصدرها الأول في بلاد ما بين النهرين

في القرن الثالث الميلادي، في أجمة النخيل تلك الواقعة على ضفة نهر دجلة، حيث نشأ مذهب ماني.

من اليسير أن يفهم القارىء دوافع استنكاري حين عرفت، في آذار/مارس 2007، أن المانديين يواجهون الآن خطر الانقراض، لأنهم يعانون، كسائر العراقيين، مفاعيل الجنون القاتل الذي ينتاب هذه البلاد، وكذلك لأنه، في غمرة هذا الانفلات غير المسبوق للتزمت الديني، لم يعد حتى «الوازع القرآني» قادراً على حمايتهم. وراح خطباء متطرفون ينكرون عليهم الآن الصفة التي أعطاهم إياها كتاب الاسلام المقدس بكل وضوح؛ وفي الفالوجة، اعتنقت عائلاتهم المروّعة الاسلام مكرهة والسكين على نحرها؛ وفي بغداد كما في سائر أنحاء البلاد، طرد المانديون من وظائفهم، وهجروا من بيوتهم، ونهبت متاجرهم. وقد كتب إلى أحد ممثليهم يقول: «سبق لنا أن مررنا بألف محنة، لكن هذه قد تكون وبيلة. نحن مهددون بالزوال في وقت قريب». إن عددهم القليل من قبل، قد انهار من جديد. كان عددهم في العراق بكامله يناهز الثلاثين ألفاً، سنة 2002، وبعد أربع سنوات، لم يعد أكثر من ستة آلاف. وباتت جماعتهم مشتتة، مطاردة، يساورها الخوف والارتباك، ولا تستطيع أن تتجمع في أي مكان، ولا أن تمارس شعائر دينها؛ ولم يعودوا يعرفون حتى أين يدفنون موتاهم.

لقد تنادى بضعة أشخاص أخيراً لأجل مساعدتهم؛ وبوشر القيام بعمل غير معلن أتاح لمعظم العائلات أن تجد لها مكاناً تلجأ إليه ـ في أسوج بصورة رئيسية. على أنه لم يعد لهذه الطائفة سوى فرصة ضئيلة للبقاء بصفتها هذه. وبعد بضع سنوات، لن يعود هناك من يتكلم لغتها، ولا تعود طقوسها سوى شبه طقوس. وهكذا تكون ثقافة ألفية قد اندثرت أمام عيوننا، في جو من اللامبالاة.

توخيت من كلامي هنا عن المانديين أن أشير إلى أن مأساتهم تكشف، كما يلوح لي، عن الضلال الذي تغرق فيه حضارتنا. فأن تكون جماعة كهذه قد تمكنت من عبور الكثير من القرون حتى تأتي وتتلاشى أمامنا، لهو أمر يدل على مدى بربرية عصرنتا، وخصوصاً بربرية العالمين الثقافيين اللذين أنتمي إليهما، أي العالم العربي والغرب.

فالأول منهما يبدو اليوم عاجزاً عن تقبل ما كان يتقبله قبل خمسين سنة، أو مئة سنة، أو حتى ألف سنة. إن بعض الكتب التي نشرت في القاهرة خلال ثلاثينات القرن المنصرم هي اليوم ممنوعة بسبب كفرها؛ وإن بعض المناقشات التي كانت تدور في القرن التاسع في بغداد، وبحضور الخليفة، حول طبيعة القرآن، يتعذر حتى التفكير بها في أيامنا هذه في أية مدينة إسلامية، حتى داخل حرم جامعة. وحين أفكر بأن أحد أكابر الشعراء العرب القدامى معروف في العالم بلقب

المتنبي لأنه في زمن شبابه طاف في العراق وفي شبه الجزيرة العربية مدعياً النبوة! في ذلك الزمن، أي القرن العاشر، كان الأمر يقابل بهز الكتفين، والسخرية، وتقطيب الحاجبين، لكنه لم يمنع المؤمنين من الاستماع إلى الشاعر والاعجاب بموهبته؛ ولو أنه فعل هذا اليوم لكان مصيره الشنق أو قطع الرأس دونما حاجة إلى الشكليات.

البربرية في الغرب ليس قوامها التشدد والظلامية، بل الغطرسة وقساوة القلب. فالجيش الأميركي تدفق على بلاد ما بين النهرين العريقة في القدم كفرس ماء يسرح ويمرح وسط حقل من الخزامى. وباسم الحرية والديموقراطية، راح يهدم ويقتل. وبعد ذلك، بعد سقوط سبعماية ألف قتيل، سينسحب وتصدر عنه كلمة اعتذار غامضة. لقد أنفق حوالى ثلاثة تريليونات دولار، وحوالى ضعفي وحتى ثلاثة أضعاف هذا الرقم حسب تقديرات أخرى، لكن البلاد التي احتُلت أفقر من ذي قبل. لقد شاؤوا أن يحاربوا الارهاب، لكن هذا مزدهر اليوم أكثر منه في أي وقت مضى. لقد وضعوا في الواجهة إيمان الرئيس بوش المسيحي، فبات صليب كل كنيسة اليوم مشتبهاً بتعاونه مع المحتل. لقد زعموا أنهم يقيمون الديموقراطية، لكنهم توسلوا ذلك على نحو جعل حتى فكرة الديموقراطية موضوع جرسة إلى أمد بعيد.

ستبل أميركا من جرحها العراقي. لكن العراق لن يبل من

جرحه الأميركي. ستفقد طوائفه الأكثر عدداً مئات آلاف الموتى أيضاً؛ أما طوائفه الأضعف فلن تجد أبداً المكان الذي كان لها فيه؛ هذا لا يعني المانديين واليزيديين وحدهم، بل يشمل أيضاً الأشوريين ـ الكلدانيين الذين يكفي أن نلفظ اسمهم حتى نتذكر لحظات رائعة في مغامرتنا الانسانية العظيمة. إن مصير كل هذه الأقليات قد تقرر اليوم؛ فهي في أفضل الحالات ستواصل مسيرتها التاريخية في أرض لجوئها البعيدة؛ وفي أسوأ الحالات ستباد على أرضها، مسحوقة بين فكي البربرية الراهنة المتنافرين.

9

نحن نتأمل الأزمنة القديمة بتعال لا مبرر له إذا ما نظرنا إلى سلوكياتنا الراهنة. فالقرن الذي انتهى منذ قليل شهد بالتأكيد خطوات خارقة إلى الأمام؛ فقد ازداد عدد الذين من بيننا يعيشون حياة أطول، وأفضل؛ وبات تحت تصرفنا آلات ـ وأدوية أيضاً ـ كانت تبدو، قبل بضع عشرات من السنين بالكاد، من نتاج التوهم العلمي وحتى كان يستحيل تصورها. لكن القرن هذا شهد أيضاً مشاريع شمولية أشد هولاً من أنظمة الطغيان السالفة، وأنتج أسلحة قادرة، لأول مرة في التاريخ، أن تبيد كل أثر للمدنية على وجه الأرض.

هل يعني هذا أن البشرية تقدمت في الميدان المادي وليس في الميدان الخلقي؟ مثل هذا الزعم ليس بدقيق. بلى، بالتأكيد، لقد تقدمنا دون شك في كل الميادين معاً إبان القرن العشرين، لكن ليس على إيقاع واحد.

فبينما كان التقدم صاعداً ومتسارعاً في اكتساب المعارف، وفي تطور العلوم، وفي تكييفها التقنولوجي المدني أو الحربي، وفي إنتاج الثروات وتوزيعها، كان تطور الذهنيات

والسلوكيات الانسانية متقلباً، وبالاجمال غير ملائم، غير ملائم بصورة فاجعة.

هذا النعت الأخير هو الذي يصف الامتحان الذي نواجهه الآن خير وصف. فالسؤال الوجيه ليس ذاك الذي يريد معرفة ما إذا كانت ذهنياتنا وسلوكياتنا تقدمت عما كانت عليه عند أسلافنا، وإنما معرفة ما إذا كانت قد تقدمت بما يكفي لتسمح لنا بأن نجابه تحديات عالم اليوم الهائلة.

لنأخذ مثالاً على ذلك، من بين أمثلة أخرى، مسألة البيئة والتلوث الجدي والتغيرات المناخية. لقد حصل، في هذا الحقل الواسع الذي كان مهملاً فيما مضى، وعي مرموق، أكثر بروزاً في بعض البلدان منه في بلدان أخرى، لكنه حقيقي وحتى مشهدي؛ وقد اتخذت، مدى بضع عشرات من السنين، إجراءات فعالة، وتبدلت عادات قديمة. حين نستذكر أن السموغ في لندن ـ إدغام للفظتي سموك أي الدخان وفوغ أي الضباب ـ قتل خلال خمسة أيام اثني عشر شخصاً في مطلع كانون الأول/ديسمبر 1952، يتبين لنا طول الطريق التي تم اجتيازها. وباتت السلطات في معظم الدول الصناعية اليوم تهتم بجعل المصانع أقل تلويثاً، وتحظر إقامتها في جوار التجمعات السكانية الكبيرة. كان هذا تدبيراً سليماً امتد عقب انتهاء الحرب الباردة إلى «بلدان الشرق» السابقة التي كانت ذات وضع كارثي في هذا المضمار.

هذا تقدم لا يسعنا إلا الترحيب به، لكنه ليس كافياً لتبديد

مخاوفنا الراهنة. فمنذ أن أخذت حرارة الأرض ترتفع بصورة متسارعة من جراء انبعاثات الكربون، ما قد يكون كارثياً بالنسبة إلى الأجيال القادمة، لم يعد السؤال المطلوب طرحه: «هل سلوكياتنا في هذا الحقل أفضل من سلوكيات آبائنا وأجدادنا؟»، فالجواب سيكون بالايجاب دون جدال؛ وإنما هو: «هل سلوكياتنا في هذا الحقل ستسمح بإبعاد الخطر المميت الذي يهدد أولادنا وأحفادنا؟».

غني عن القول إن الجواب عن السؤال الأول لن يتضمن ما يطمئننا إذا جاء الجواب عن السؤال الثاني سلبياً، وهذا ليس بمستبعد في اللحظة التي أكتب فيها هذه السطور. ذلك أنه إذا شئنا أن نقلل بقدر ذي دلالة من انبعاثات الكربون في الجو، يكون على الشعوب الأكثر غنى والأكثر قدرة، خصوصاً الأميركيين والأوروبيين واليابانيين، أن ترضى بإدخال تعديلات عميقة على عاداتها الاستهلاكية، وعلى أمم الجنوب الكبيرة، التي باشرت انطلاقتها الاقتصادية من فترة وجيزة، خصوصاً الصينيين والهنود، أن ترضى بكبح جماح نموها.

لأجل التمكن من تطبيق إجراءات على هذا القدر من التضييق وتتطلب تضحيات كبيرة من جانب كل أمة، وكل مواطن، لا بد من قيام حركة تضامنية عظيمة على مستوى الكرة ليس في الأفق شيء ينبىء بقيامها في مستقبل قريب.

ويلاحظ هذا التقصير أيضاً لدى السعي إلى مواجهة التحديات التي يطرحها التنوع البشري.

ففي عصرنا هذا، حيث تواجه كل ثقافة يومياً ثقافات أخرى، وحيث تحس كل هوية بالحاجة إلى ترسيخ وجودها بحدة، وحيث يتوجب على كل بلد، وكل مدينة، أن ينظم تعايشاً دقيقاً في كنفه، لا تعود المسألة مسألة معرفة ما إذا كانت أفكارنا المسبقة الدينية، والاثنية، والثقافية، أقوى أو أضعف مما كانت عند الأجيال السابقة، بل تصبح مسألة معرفة ما إذا كنا سنعرف كيف نحول دون انزلاق مجتمعاتنا نحو العنف، والتعصّب، والفوضى.

ينطبق هذا على مناطق كثيرة في العالم، وحالة الأقليات في العراق وفي الشرق الأدنى ليست وحيدة، وإن كانت تشكل المثال الأبعد دلالة في هذه السنوات الأولى من القرن. فإذا أظهرنا أننا عاجزون عن تأمين بقاء هذه الجماعات الألفية فمعنى ذلك أن إدارتنا للتنوع البشري قاصرة وغير ملائمة بوضوح.

هل يعني هذا أن أسلافنا كانوا أكثر حكمة وأوفر عناية، وأكثر تساهلاً، وأكثر أريحية، أو أكثر مهارة؟ لا أظن ذلك. فيكفي أن نتصفح بضعة من كتب التاريخ حتى نعاين أنه كان هناك دائماً ملوك متعطشون إلى الدم، ومرازبة مولعون بالنهب، وغزوات مدمرة، ومذابح دينية، ومجازر بشرية، كما ومحاولات وحشية للابادة. وإذا كانت بعض الجماعات ظلت باقية رغم ذلك، قرناً بعد قرن، فذلك لأن مصيرها كان

مرتبطاً خصوصاً بظروف محلية وغير متصل على الدوام بكل الأحداث الدائرة في الكرة الأرضية.

فحين كانت حادثة خطيرة تحصل في قرية ما، كان لا بد في الغالب من مرور أسابيع قبل أن تسمع بها بقية مناطق البلاد، وكان هذا يحد من انعكاساتها. أما اليوم فالعكس هو الصحيح، إذ إن الادلاء بتصريح أرعن عند الظهر قد يكون ذريعة لحصول مذبحة مساء اليوم ذاته وعلى بعد عشرة آلاف كيلومتر من هناك. وفي بعض الأحيان، تكون شائعة باطلة تنشر عن سوء نية أو بسبب سوء فهم، سبباً لنشوب نزاعات؛ وعندما تعرف الحقيقة يكون قد فات الأوان وتكون الجثث تملأ الشوارع. أفكر هنا بأحداث محددة جرت خلال السنوات الأخيرة، ليس في العراق وحسب، بل أيضاً في كل من أندونيسيا، ومصر، ولبنان، والهند ونيجيريا، ورواندا، كما في أراضي يوغسلافيا السابقة.

أليس هذا نتيجة طبيعية لتطور العالم، كما قد يقول بعضهم معترضاً؟ بلى وكلّا. إن خروج الناس والنزاعات من نطاق العزلة هو بالفعل نتيجة طبيعية لتقدم وسائل الاتصال. وما يحق لنا أن نأسف له، وأن نندد به، هو كون هذا التقدم التقنولوجي غير مصحوب بوعي يمكن من تأمين حماية الناس الذين زج بهم مكرهين في معمعة التاريخ.

إن ما نشكو منه هو الهوة المتزايدة عمقاً بين تقدمنا المادي السريع، الذي يزيدنا خروجاً من عزلتنا كل يوم، وبين

تقدمنا الخلقي البطيء الذي لا يسمح لنا بأن نواجه العواقب المفجعة لهذا الخروج من العزلة. لا يمكن ولا يجب أن يتباطأ التطور المادي طبعاً. لكن على تقدمنا الخلقي أن يتسارع كثيراً، عليه أن يرتفع عاجلاً إلى مستوى تطورنا التقنولوجي، وهذا يستلزم ثورة حقيقية في السلوكيات.

سأعود مطولاً فيما بعد إلى موضوع إدارة التنوع كما إلى الاختلالات المناخية، وإلى المآزق التي تواجهنا في هذه الميادين الفاصلة. وأود أن أتوقف لحظة عند اضطرابات الفضاء الاقتصادي والمالي، حيث يمكن أن نعاين عدم التلاؤم إياه بين ضخامة المشاكل التي تساورنا وبين ضعف طاقتنا على حلها.

إذا كان ينبغي لنا أن نعرف، هنا أيضاً، ما إذا كنا نتوصل، خيراً مما في الماضي، إلى التنسيق فيما بيننا، إلى التفكر معاً، إلى تعبئة أموال لأجل حالات طارئة، فالجواب سيكون بالتأكيد إيجابياً؛ فلا تكاد تنشب أزمة حتى تتخذ تدابير، قد يمكن التشكيك بفاعليتها أو توجهاتها، إلا أنها غالباً ما تسمح بإعادة شيء من النظام.

بيد أنه رغم الثقة التي نوليها للقادة الذين يجتمعون ويكون عددهم اثنين أو سبعة أو ثمانية أو عشرين، وحولهم حشد من الخبراء الكفوئين، ويعقدون ندوات صحفية مهدئة، لا بد من التسليم بأن كل هزة تليها هزة أخرى أشد خطورة، ما يحمل على الظن بأن الرد على الأولى لم يكن مناسباً.

وبعد حصول عدد من «الانتكاسات»، ينتهي بنا الأمر بصورة طبيعية إلى الاعتقاد بأن عدم المناسبة هذا ليس وليد أخطاء في التقدير وإنما مرده إلى كون النظام الاقتصادي العالمي يغدو أقل فأقل «قابلية لللقيادة». لا يمكن أن نعزو هذا القصور إلى سبب وحيد، لكننا نجد بالتأكيد تفسيراً جزئياً له في تلك الميزة التي تطبع عصرنا ألا وهي أنه ليس يمكن إيجاد حلول للمشاكل إلا إذا فكرنا بطريقة كروية كما لو كنا أمة رحبة جمعية، بينما أن تراكيبنا السياسية والقانونية والذهنية تجبرنا على التفكير والعمل تبعاً لمصالحنا النوعية، مصالح دولنا، وناخبينا، ومؤسساتنا، وماليتنا الوطنية. فكل حكومة تعتبر أن ما هو صالح لها صالح لغيرها. وحتى لو تمتعت بما يكفي من صفاء البصيرة كي تعرف أن الأمور ليست هكذا على الدوام، وحتى لو كانت على يقين من أن بعض سياساتها ـ الحمائية، إصدار العملة بكثافة، تنظيمات تمييزية، أو «تلاعب» بالنقد الأجنبي ـ ستكون لها عواقب سلبية على بقية العالم، فإنها ستفعل مع ذلك ما يناسبها للخروج من الركود. الحد الوحيد لـ «الأنانية المقدسة» للأمم هو تفادي انهيار النظام بكامله.

إن هذا، بمعنى ما، توازن جديد للرعب يقوم خصوصاً بين الصينيين والأميركيين ـ «إذا حاولت أن تهدمني سأجرك معي في سقوطي». هذه لعبة خطرة تضع الكرة تحت رحمة

انزلاق ما، ولا يمكن لها طبعاً أن تحل محل تضامن حقيقي.

هذا كما أن الاضطرابات الاقتصادية التي نشهدها اليوم والمتأتية من الاختلالات المتعددة التي تنتاب العالم والتي تقع داخل وخارج هذا الاطار، لتثير قلقاً مماثلاً، وذلك لأنه إلى جانب وجود معطيات تسمح بالتنبؤ بأن هذه السنة ستشهد تباطؤاً في النشاط وتلك السنة الأخرى ستشهد انتعاشاً، توجد عوامل كثيرة أخرى لا يمكن استباقها بشكل مناسب.

وعلى سبيل المثال، فإن التقلبات المفرطة في أسعار المحروقات هي بصورة جزئية وليدة المضاربة؛ لكنها تتوقف أيضاً على الحاجات المتنامية عند أمم الجنوب الكبرى، كما على الشكوك السياسية في مناطق الانتاج والنقل بالعبور، كالشرق الأدنى، ونيجيريا، والصحراء، والبحر الأحمر، أو أراضي الاتحاد السوفياتي السابق، كما تتوقف على عدة عوامل أخرى. وإذا أردنا أن نضبط هذه التقلبات كي نمنعها من زعزعة التوازنات الاقتصادية الكبيرة، لكان علينا بلا ريب أن نتخذ تدابير على المستوى الكروي لأجل تثبيط عزيمة المضاربين؛ لكن علينا أيضاً أن نتوصل إلى إدارة منسقة ومنصفة لموارد الكرة، وأن نعدل بعض العادات الانتاجية والاستهلاكية، وأن نتجاوز جراح الحرب الباردة كي تقوم علاقات أكثر صفاءً بين روسيا والغرب، وأن نجد حلولاً مديدة لمختلف النزاعات الاقليمية، الخ. إننا نقدر ضخامة

المهمة، التي تتطلب درجة عالية من التضامن النشيط بين الأمم، الأمر الذي لا يمكن أن يتم إلا بعد عقود، بينما الاضطرابات تعصف بنا اليوم بالذات.

لا تكاد حكومة تحاول تسوية مشكلة حتى تجد أنها مرتبطة بمئات من المشاكل الأخرى، العائدة إلى حقول مختلفة، ولا تخضع لتأثيرها. وسواء كانت تكافح الانكماش، أو التضخم، أو البطالة، أو التلوث، أو المخدرات، أو الأوبئة، وحتى العنف في المدن، فإنها تصطدم لا محالة بمشاكل من كل نوع ـ جيوسياسية، سوسيولوجية، صحية، ثقافية، أخلاقية ـ وافدة من جميع أنحاء الأرض، وهي مشاكل يتوجب عليها أن تحلها كي تحصل على فرصة ما للنجاح، لكنها لا تملك أي تأثير عليها أو تملك القليل منه.

أما في حقل الاقتصاد. فكان من المسلم به زماناً طويلاً كحقيقة بديهية أنه إذا تصرف كل فرد حسب مصلحته الخاصة فإن مجموع هذه التصرفات سيكون مفيداً للمصلحة الجماعية. هكذا، للمفارقة، تكون الأنانية الشكل الواقعي للغيرية. «إعملوا على زيادة ثروتكم تزيدوا ثروة الجميع دون أن تسعوا إلى ذلك». كان آدم سميث يتكلم في القرن الثامن عشر عن «يد خفية» تتولى بتدبير إلهي تأمين انسجام الماكنة الاقتصادية دون أن تحتاج أية سلطة للتدخل. كان من الطبيعي أن يقوم سجال واسع حول هذه الرؤية، التي لا يمكن نبذها بحركة

متعالية، نظراً إلى أنها كانت في أساس النظام الاقتصادي الأكثر فاعلية في التاريخ الانساني.

يبقى علينا أن نعرف ما إذا كانت هذه «اليد الخفية» لا تزال قادرة على الفعل في أيامنا، ما إذا كانت لا تزال تستطيع أن «تشحم» اقتصاد سوق بحجم الكرة، يخلط بين مجتمعات ذات قوانين متنافرة، وفاعلين لا يمكن تعدادهم، حاضرين في كل مكان ويستحيل التنبؤ بما سيفعلون، كما استطاعت أن تفعل لبضعة بلدان غربية فيما مضى. ومن المرجح على كل حال أنه ما من «يد خفية» ستستطيع أن تمنع الثروة المتزايدة للأمم من الضغط بشدة على موارد الأرض، ولا من تلويث الجو؛ إلا أنه ليس بالأكيد من جهة أخرى أن أيادي الحكام المنظورة ستكون قادرة على إدارة وقائعنا الكروية بشكل أفضل.

لقد شهدنا، مع فارق بضع سنوات، سقوط معتقدين متضادين، أولهما دور السلطات العامة الذي تعرض للتجريح؛ فعلى أثر إفلاس النظام السوفياتي، تبدى كل شكل من أشكال الاقتصاد الموجه كأنه هرطقة، حتى في نظر بعض الاشتراكيين؛ واعتبرت قوانين السوق أشد فاعلية بطبيعتها، أكثر حكمة، وأكثر رشداً؛ واعتبر أنه يمكن تخصيص كل شيء، أو تقريباً كل شيء، من الصحة إلى التقاعد، إلى السجون، وحتى جزء من الجهد الحربي ـ في نظر البنتاغون والمحافظين الجدد؛ وشنت حملة، بشكل ضمني في الغالب

لكن صريح جداً بعض الأحيان، على الفكرة القائلة بأن من واجب الدولة أن تؤمن رفاه المواطنين، وذهب بعضهم حتى إلى اعتبار مبدأ المساواة فكرة بالية، من رواسب زمن مضى وانقضى، وأنه يجب أن لا نخجل من التفاوت في الحظوظ.

لكن الرقاص أسرف في الذهاب بعيداً فارتطم بجدار، وها هو يمضي في الاتجاه المعاكس لفترة ما؛ وبات التجريح بعد الآن يستهدف الاعتقاد بعصمة السوق. واكتُشفت محاسن دور الدولة من جديد، ووصل الأمر حتى إلى إجراء تأميمات كثيفة رغم كون القائمين بها يأنفون من تسميتها بهذا الاسم. وتزعزعت الآن تلك الأمور اليقينية التي كان يُتغنى بها طوال ثلاثة عقود، وبوشرت إعادة نظر جذرية ستطال في العمق الفلك السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وستذهب إلى أبعد من ذلك دون شك. فكيف يمكن بالفعل حل أزمة مالية كبرى دون معالجة أزمة الثقة التي تصاحبها، ومعالجة التصرفات التي سببتها، ومعالجة الاعوجاج في سلم القيم وفقدان الصدقية الخلقية عند القادة، والدول، والشركات، والمؤسسات، وعند أولئك الذين يفترض أنهم ساهرون عليها.

من بين أبرز صور بداية هذا القرن صورة آلان غرينسبان (Greenspan)، المدير السابق للاحتياطي الفدرالي الأميركي وهو يدلي بشهادته أمام إحدى لجان الكونغرس في تشرين الأول/أكتوبر 2008. فإلى جانب إنكاره أن القرارات التي

اتخذها ـ أو أحجم عن اتخاذها ـ خلال الثماني عشرة سنة من «ملكه» يمكن أن تكون مسؤولة عن زلزال القروض التأمينية الأميركية والاضطرابات الكروية التي نجمت عنها، قد اعترف بأنه كان «في حالة صدمة وعدم تصديق» مضيفاً بأنه مقتنع بأن الهيئات المقرضة لا يمكن أن تتصرف على نحو يعرض مصالح مساهميها للخطر. «على هذا الأساس جرى التعامل مع المخاطر منذ عقود، لكن كل هذا البنيان الفكري انهار في السنة المنصرمة».

أفترض أن أولئك الذين يشكون في الحكمة الملازمة لآليات السوق ردوا على هذه الأقوال بسخرية لاذعة. غير أن ما عبر عنه غرينسبان هنا لم يكن فقط خيبة رجل محافظ اكتشف خطأه. وإذا كان ندمه يبدو لي ذا دلالة، وحتى مؤثراً، فذلك لأنه يسجل نهاية حقبة كانت فيها سلوكيات الفاعلين الاقتصاديين تتسم بالتماسك، والحشمة، وتخضع لبعض القواعد؛ وكان القادة المتهورون، أو الضواري، أو المزورون، نادرين؛ وكان يمكن فيها أن يستند المرء إلى بضع قيم أكيدة ويتعرف إلى المؤسسات السليمة من أول نظرة.

يجب أن نسلم، بعيداً عن إرادة تجميل الزمن القديم، الذي كان له نصيبه من الاختلاسات والأزمات، بأنه لم يكن هناك قط عصر كعصرنا لم يعد فيه المسؤولون عن الاقتصادات الوطنية يتوصلون إلى مسايرة التراكيب البهلوانية

التي يستنبطها جهابذة المالية، وحيث لا يجوز المتعاملون بالمليارات أية معرفة بالاقتصاد السياسي ولا يعيرون أي اهتمام لانعكاسات أفعالهم على المؤسسات، على الشغيلة، حتى ولا على أقربائهم أو أصدقائهم، ناهيك عن الرفاه الجماعي.

نحن نفهم بسهولة أسباب شعور الحكماء القدماء بالخذلان. وسواء مالوا إلى التدخل أو إلى عدم التدخل، فإن «أطباء الاقتصاد» يعاينون أن علاجاتهم الأفضل اختياراً تعطي نتائج مخيبة للآمال، لكأنهم يجدون أنفسهم كل صباح أمام مريض مختلف عن ذاك الذي عالجوه البارحة.

10

على أن هذا ليس سوى وجه لظاهرة أكثر اتساعاً، أكثر تعقداً، تشمل كل المجتمعات البشرية، الغنية منها أو الفقيرة، القوية أو الضعيفة، دون استثناء. وهي ظاهرة ما زال يتفق لنا بعض الأحيان أن نسميها «تسارع التاريخ» لكنها تذهب إلى أبعد بكثير مما كنا نطلق عليه هذه التسمية في مؤلفات القرن المنصرم. لعله يجب الاستعانة بفكرة أخرى، تعكس أشياء زماننا بشكل أفضل: «الفورية». ذلك لأن أحداث العالم باتت تدور بعد الآن أمام عيون البشرية جمعاء، وفي وقت واحد.

لم يعد في الأمر فقط تلك الحركة التي طبعت التاريخ من زمان طويل، التي سرعت تنقل الأشخاص والبضائع والصور والأفكار، مولدة الانطباع بأن العالم بات أصغر حجماً. هذا واقع كنا قد ألفناه. لكن التوجه اشتد كثيراً في آخر سنوات القرن العشرين، ويمكن لنا حتى أن نقول إن طبيعة الظاهرة قد تبدلت مع ازدهار الانترنت، وتعميم البريد الالكتروني، و «حياكة» الشبكة العالمية، الموجودة في كل مكان «شبكة

عالمية شاملة»، كما مع تطور بعض وسائل الاتصال المباشر كالهاتف الخلوي، التي أقامت بين الناس، تحت كل سماء، روابط فورية، فأزالت المسافات، وألغت مهل ردة الفعل، وضخمت دوي الأحداث، وبالتالي تسارع جريانها.

هذا ما يفسر دون شك أن التحولات الكبيرة التي كانت تستلزم فيما مضى عقوداً من السنين حتى تتحقق باتت اليوم تجري في بضع سنوات وأحياناً بضعة أشهر، أكان ذلك في سبيل الخير أو في سبيل الشر. ليس بالمدهش أن يكون المثال الأول الذي خطر في بالي هو اقتلاع تلك الثقافات التي ظلت باقية منذ قرون، وربما منذ آلاف السنين، هذا الاقتلاع الذي جرى أمام عيوننا خلال بضع سنوات؛ لكن يمكن لنا أن نفكر أيضاً في انهيار الاتحاد السوفياتي، وفي توسع الاتحاد الأوروبي، وفي انطلاقة الصين والهند، وصعود باراك أوباما، كما في ألف حدث خاطف للأبصار جرى تحت كل سماء وفي مختلف الميادين.

من البديهي أن القرن الواحد والعشرين ابتدأ في بيئة ذهنية مختلفة اختلافاً محسوساً عن كل ما عرفته الانسانية من قبل. هذا تطور يخلب الألباب، لكنه محفوف بالأخطار. «الشبكة» تفتح اليوم آفاقاً لا محدودة أمام من يهتم بمسيرة التاريخ؛ فعوضاً عن أن يطالع جريدته المحلية، بات في وسعه أن يلقي نظرة على صحافة العالم بأسره وهو في منزله يتناول قهوته الصباحية، خصوصاً إذا كان يعرف الانكليزية، إذ إن

العديد من الصحف ـ الألمانية، واليابانية، والصينية، والتركية، والاسرائيلية، والايرانية، والكويتية، والروسية، وغيرها ـ تصدر الآن طبعة «على الخط» بهذه اللغة. فيما خصني، يتفق لي أن أنسى نفسي نهارات كاملة في هذا العمل، دونما سأم، بل بافتتان وحتى مع الاحساس بأنني أحقق حلماً.

في زمن صباي في لبنان، كنت أطالع مجموع الصحف المحلية كل صباح. كان والدي يدير جريدة يومية يرسل نسخة عنها من باب اللياقة إلى زملائه، الذين كانوا يبادلونه بالمثل. «أية واحدة منها يجب أن نصدق؟» ـ سألته يوماً وأنا أشير إلى رزمة الصحف. فأجابني دون أن يتوقف عن القراءة: «ولا واحدة، وجميعها. لن تأتيك أية واحدة منها بكل الحقيقة، لكن كل واحدة ستعطيك حقيقتها هي. فإذا قرأتها كلها، وكنت تتمتع بقوة البصيرة، ستفهم ما هو الجوهري». فيما خص الاذاعات، كان والدي يتصرف على هذا النحو. فكان يستمع أولاً إلى محطة الاذاعة البريطانية، ثم الاذاعة اللبنانية، ثم إذاعة القاهرة، ثم ما يبث بالعربية من الاذاعة الاسرائيلية، ويستمع أحياناً إلى إذاعة دمشق، وصوت أميركا، وراديو عمان، وراديو بغداد، وذلك حتى الانتهاء من إفراغ ركوة القهوة حين يشعر بأن معلوماته باتت كافية.

غالباً ما أفكر في الفرح الذي كان ليشعر به لو أتيح له أن يعرف العصر الذي نعيش فيه. فاليوم لا يحتاج المرء بتاتاً أن

يكون مدير جريدة لكي يستقبل في منزله وبالمجان كل وسائل إعلام بلاده ووسائل إعلام الكرة الأرضية. وإذا كان يسعى إلى الحصول على رؤية ملائمة، متوازنة، شاملة، لما يجري في العالم، فإن لديه كل ما يلزم عند طرف إصبعه.

لكن معاصرينا لا يستعملون جميعاً الأدوات المتوافرة لهم بطريقة واحدة. ولا يسعى جميعهم إلى تكوين رأي متوازن. وغالباً ما يحول عائق اللغة دون تنويع استماعهم؛ كما أن هناك حالة فكرية واسعة الانتشار داخل كل الأمم تجعل قلة صغيرة فقط تحس بالرغبة في معرفة ما يقوله «الآخرون»، ويكتفي كثيرون من الناس بالاستماع إلى صوت الجرس الذي يداعب آذانهم.

فإنه مقابل شخص واحد يتنقل بانتباه بين فضاء ثقافي وآخر، شخص ينتقل برشاقة من موقع **الجزيرة** إلى موقع **هاآرتس**، ومن صحيفة **واشنطن بوست** إلى وكالة الأخبار الايرانية، يوجد آلاف الأشخاص الذين لا «يزورون» سوى مواطنيهم أو أبناء دينهم، ولا يشربون إلا من الينابيع المألوفة، ولا يبحثون أمام الشاشات إلا عن تعزيز قناعاتهم وتبرير ضغائنهم.

وهكذا فإن هذه الأداة العصرية العظيمة، التي يراد لها أن تشجع التداخل والتبادل المتناغم بين الثقافات، تغدو مكان تجمع وتعبئة لـ «قبائلنا» العالمية، وذلك ليس نتيجة تلاعب غامض، بل لأن الأنترنت، الذي هو معجل ومضخم، قد

ازدهر في لحظة من التاريخ تفلت فيه الهويات من عقالها، وينتشر «صراع الحضارات»، وتتهافت المسكونية، وتفسد طبيعة المناقشات، ويزداد العنف في الكلام كما في الأفعال، وتضيع فيه المعالم المشتركة.

ليس من غير المهم، من هذا القبيل، أن يكون هذا التقدم التقنولوجي الكبير الذي قلب العلاقات بين الناس رأساً على عقب، قد تزامن مع زلزال استراتيجي من الضخامة الأولى، ألا وهو انتهاء المجابهة بين الكتلتين العالميتين، وانهيار الاتحاد السوفياتي و «المعسكر الاشتراكي»، وظهور عالم تقدمت فيه الانشطارات الهووية على الانشطارات الايديولوجية، وقيام دولة عظمى فريدة تمارس في الواقع، على طول الكرة وعرضها، «سيادة» لا تحظى بالقبول.

يتفق لي أحياناً أن أعيد قراءة نص صغير منشور للمؤرخ البريطاني أرنولد توينبي سنة 1973، قبيل وفاته. فهو حين ألقى نظرة شاملة على مسار البشرية، الذي كرس له دراسة رائعة تقع في اثني عشر مجلداً ضخماً بعنوان «دراسة التاريخ»، تبين فيه ثلاث مراحل.

في المرحلة الأولى، التي تقابل على وجه التقريب زمان ما قبل التاريخ، كانت حياة البشر وحيدة النمط في كل مكان، لأنه «مهما كانت الاتصالات بطيئة، كانت وتيرة التغير أكثر بطئاً أيضاً»؛ وكان يتاح لكل ابتكار الوقت اللازم للانتقال إلى كل المجتمعات قبل أن يحصل ابتكار جديد.

في المرحلة الثانية، التي دامت، حسب قوله، حوالى أربعة آلاف وخمسماية سنة، من آخر مرحلة ما قبل التاريخ حتى السنة 1500 قبل الميلاد، كان التغير أسرع من الانتقال، مما أحدث تفاوتاً شديداً بين المجتمعات البشرية. في خلال هذه المرحلة، كما يقول، ولدت الأديان، والاثنيات، والمدنيات المتمايزة.

أخيراً، منذ القرن السادس عشر، «لأن تسارع وتيرة التغير تخلف عن تزايد سرعة الاتصالات، ابتدأ «بيتنا» يتوحد، على الأقل تقنولوجياً واقتصادياً، لكن «ليس على الصعيد السياسي بعد» كما يلاحظ توينبي.

إن قيمة هذه المقاربة هي قيمة كل تحليل تبسيطي. فكل كلمة فيه تثير انتقادات، إذا ما درست عن كثب، لكن الرؤية بمجملها تشحذ الفكر، خصوصاً إذا نظرنا إليها في ضوء العقود الأخيرة. فقد كان التسارع في هذه العقود مثيراً للدوار، فظاً، ومؤلماً. لقد رأينا مجتمعات سلكت مدى تاريخها سبلاً مختلفة، وطورت معتقداتها، وتقاليدها، ومشاعرها الانتمائية، وعناوين فخارها الخاصة بها، يلقى بها في عالم تخلخلت فيه هويتها الذاتية، وتآكلت، وبدت مهددة.

فكانت ردة فعلها أحياناً عنيفة وغير منتظمة، كحال غريق أمسى رأسه تحت الماء، فراح يتخبط بلا أمل ولا روية،

ومتأهباً ليسحب معه نحو اللجة كل أولئك الذين تتشبث بهم يداه، أكانوا منقذين أو أعداءه.

منذ توقف الحرب الباردة، في آخر الثمانينات، أخذ التطور الذي وصفه توينبي نحو حضارة إنسانية موحدة يجري على وتيرة مختلفة تماماً وفي بيئة استراتيجية متبدلة بوضوح.

فقد وجدت حكومة، هي حكومة الولايات المتحدة الأميركية، نفسها مكلفة، في الواقع، بأداء دور سلطة عالمية؛ وباتت منظومة قيمها القاعدة المسكونية، وأمسى جيشها الشرطي العالمي، وحلفاؤها تابعين، وأعداؤها خارجين على القانون. إنه وضع لا سابق له في التاريخ. لقد عرفنا، دون شك، فيما مضى، دولاً اكتسبت، عند بلوغها ذروة قدرتها، مكانة أولى، كالأمبراطورية الرومانية، فكانت تسيطر على العالم المعروف، أو كانت تمتد بعيداً بحيث «لا تغيب الشمس» عن ممتلكاتها، كالأمبراطورية الاسبانية في القرن السادس عشر، أو الأمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر. إلا أنه لم تكن أي من هذه الدول تحوز الوسائل التقنية التي كانت لتسمح بها بأن تتدخل كما تشاء في طول الكرة الأرضية وعرضها، ولا بأن تعيق قيام دول منافسة.

إن هذه السيرورة التي كان يمكن لها أن تمتد على عدة أجيال، قد حصلت خلال بضع سنوات قصيرة أمام عيوننا

المبهورة. لقد بات العالم بكامله اليوم فضاء سياسياً موحداً. وانتهت «مرحلة توينبي الثالثة» بشكل حاد، سابق لأوانه؛ وابتدأت الآن مرحلة رابعة تنذر بأن تكون صاخبة، محيرة، ومشحونة بأشد الأخطار.

وفجأة، تطرح الآن، لأول مرة في التاريخ، مسألة الحكم وشرعيته على مستوى الكرة الأرضية. إذا كان هذا الواقع الجوهري نادراً ما يذكر بوصفه هذا، فهو حاضر دائماً في ما لا يقال، في الاحتجاجات، وفي قلب النزاعات الأشد قساوة.

ذلك أنه لكي تقبل مختلف الشعوب سلطة ما يشبه «حكومة كروية»، يجب أن تكون هذه الحكومة قد اكتسبت في نظرهم شرعية غير تلك التي تمنحها إياها قدرتها الاقتصادية أو العسكرية؛ ولكي تستطيع الهويات الخاصة أن تذوب في هوية أوسع، ولكي تستطيع الحضارات الخاصة الاندماج في حضارة كروية، لا بد من أن تجري هذه السيرورة في إطار من الانصاف، أو من الاحترام المتبادل والكرامة المتماثلة.

لقد تعمدت الخلط بين وجوه مختلفة، في العبارات الأخيرة. فليس يمكن لنا أن نفهم الواقع العالمي ما لم تكن كل هذه الوجوه حاضرة في فكرنا. ومنذ أن وجدت مدنية متفوقة، تحملها الدولة العظمى الكروية الوحيدة، لم يعد

التسامي على المدنيات والأمم قادراً أن يجري في جو من الصفاء. والشعوب التي تحس بأنها مهددة بالتلاشي الثقافي أو التهميش السياسي تصغي بالطبع إلى أولئك الذين يدعون إلى المقاومة وإلى المجابهة العنيفة.

وما دامت الولايات المتحدة لم تقنع بقية العالم بالشرعية الخلقية لأعلويتها، ستظل البشرية في حالة حصار.

الفصل الثاني

الشرعيات الضالة

1

تحضرني وأنا أكتب هذه السطور صورة مبتذلة وغير قابلة للنسيان في آن: قلم الاقتراع في فلوريدا، لدى الانتخاب الرئاسي في تشرين الثاني/نوفمبر السنة الألفين، حيث يتفحص مدقق ورقة اقتراع، تبعاً لنقاطها والتواءاتها، لمن يعود الصوت، لآل غور أم لجورج دبليو بوش.

كنت، أسوة بملايين الأشخاص في العالم، مشغوفاً بذلك الفرز، كما بالخلاف القانوني الذي يصاحبه. كان هذا قليلاً بدافع الفضول طبعاً عند مشاهد لمسلسل سياسي حافل بالتشويق، لكن خصوصاً لأن مستقبلي ومستقبل أهلي يتوقف على مآل تلك الانتخابات. كنت أتحسس هذا قليلاً آنذاك، واليوم أمسيت متيقناً منه، فإن اقتراع فلوريدا كان يزمع أن يغير مجرى التاريخ في البلد الذي رأيت فيه النور، لبنان.

قدمت هذا المثال أولاً بصورة عفوية لأنه يعنيني عن كثب، وكان بإمكاني أن أبدأ بأمثلة كثيرة أخرى، أكثر اتساعاً وتبدو تداعياتها على مجمل الكرة أكثر وضوحاً. من ذلك مثلاً أنه من المعقول أن نفترض أن اعتداءات 11 أيلول/

سبتمبر 2001 كانت لتحصل بالطريقة ذاتها لو كان آل غور هو الذي يتربع في البيت الأبيض لا جورج دبليو بوش؛ لكن من المعقول أيضاً، وبالقدر ذاته، أن نفترض أن ردة فعل واشنطن ما كانت لتكون مماثلة لتلك التي حصلت، ولكانت واشنطن اضطرت أن تشن «حرباً على الإرهاب» لكن، مع اعتماد أولويات أخرى، وشعارات أخرى؛ وطرائق أخرى، وتحالفات أخرى. كان من المرجح أن يكون هناك تصحيح أقل، ولكن زوغات أقل أيضاً، ولما كان تحدث الرئيس عن «صليبية» ولا عن «محور للشر»، ولما حصل سوق الموقوفين إلى غوانتنامو. والمرجح أن حرب العراق ما كانت لتحصل، الأمر الذي كان من شأنه أن يبدل كثيراً من الأمور بالنسبة إلى السكان الذين زج بهم في وحولها، كما بالنسبة إلى علاقات الولايات المتحدة مع باقي العالم. وفيما خص لبنان، من المرجح أن لا يكون الجيش السوري قد اضطر إلى إخلائه سنة 2005، وأن تكون المواجهات التي كان مسرحاً لها قد اتخذت منحى آخر.

يمكن أن نفترض أيضاً أنه لو فاز الديموقراطيون في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2000، لكانت عدة ملفات هامة ـ ارتفاع حرارة المناخ مثلاً، والحق في إجراء بعض البحوث في علم الوراثة، أو دور الأمم المتحدة ـ قد عولجت بشكل آخر ومع نتائج هامة بالنسبة إلى مستقبل الأرض. من العبث أن نريد معرفة ما إذا كان حال العالم قد

تحسن أو ساء نتيجة لذلك. أما أنا، فقد تأملت مع مرور السنين وبمناسبات متنوعة ذلك الاقتراع في فلوريدا، فاعتبرت أكثر الأحيان أنه كان جالب ويلات وبعض الأحيان جالب نعمة.

هناك أمر أكيد على كل حال: إن ما قال ناخبو تامبا وميامي رأيهم فيه تلك السنة ذات الرقم الرمزي، لم تكن مستقبل الأمة الأميركية وحسب، بل أيضاً، وبقدر واسع، مستقبل سائر الأمم.

في وسعنا أن نقول مثل هذا القول في الانتخابين الرئاسيين التاليين، اللذين عرفنا خلالهما حالات قصوى. ففي سنة 2004، كان العالم بأسره يتمنى سقوط الرئيس بوش، لكن مواطنيه قرروا أن يعيدوا انتخابه. كان انعدام الود بين أميركا وباقي الكرة آنذاك في ذروته. وعلى عكس ذلك، كانت أمم الأرض كلها، سنة 2008، مولعة بالسناتور أوباما، وحين جاءت أصوات الأميركيين في صالحه، تدفقت موجة عارمة من الاعجاب لها ما يبررها تماماً في نظري بالولايات المتحدة وشعبها ونظامها السياسي وكفاءتها لمعالجة التنوع الاثني. إن هذا التلاقي، المرتبط في آن واحد بخطاب أوباما، وبجذوره الأفريقية، كما بسأم العالم حيال الادارة الجمهورية، لن يتكرر عما قريب؛ وبالمقابل، فإن هناك ما يحمل على الظن كثيراً بأن كل انتخاب رئاسي أميركي سيكون مناسبة لعرض تمثيلية نفسانية على المستوى العالمي.

هذا بالتأكيد يثير مشكلة. ويبدو لي حتى أن في هذا الأمر، تحت مظاهر عادية، ظرفية، أحد العوامل الباطنية لذلك «الاختلال» السياسي والخلقي الذي يطبع عصرنا.

قبل الذهاب إلى أبعد من ذلك، ينبغي لي أن آخذ في الحسبان اعتراضين قد يثيرهما كلامي.

قد يقال لي صحيح إن رئيس الولايات المتحدة اليوم شخص جبار، وإن قراراته السياسية تمس بمصير العالم كله، وبالتالي فالذين ينتخبونه يجدون أنفسهم مكلفين بأداء دور لا يخصهم قانوناً، لأن خياراتهم تتبدى غالباً ذات تأثير حاسم في مستقبل الآسيويين، والأوروبيين، والأفارقة، والأميركيين الجنوبيين. ولو كنا نحيا في عالم مثالي لما كانت الأمور تجري على هذا النحو. لكن ما الفائدة من مقارعة مشكلة لا وجود لحل لها؟ لن يخطر في بالنا مع ذلك أن نعطي الكولومبيين والأوكرانيين، والصينيين أو العراقيين حق التصويت في انتخاب الرئيس الأميركي!

كلّا طبعاً، هذا غير معقول، وهو ليس بالتأكيد ما أدعو إليه. فما الحل إذن؟ لا حل على الاطلاق. لا أجد أي حل في هذه اللحظة. لكن عدم وجود حل واقعي ليس يعني أن المشكلة غير موجودة. فأنا على يقين من أن هذه أمر واقع تماماً، وتترتب عليها بضعة مفاعيل مدمرة منذ الآن.

سأقوم بتوضيح بواعث هذا القلق فيما بعد. لكنني أود، قبل ذلك، أن أستبعد اعتراضاً متوقعاً آخر. كان الاعتراض

الأول هو القائل أبداً «ما الفائدة؟»؛ أما الاعتراض الثاني فهو القائل أبداً أيضاً «كانت الأمور دوماً هكذا!».

سيقال لي: منذ فجر التاريخ كانت بعض الأمم تفرض مشيئتها على أمم أخرى؛ كان الأقوياء يقررون، والمقهورون ينصاعون؛ ومنذ أجيال وأجيال وصوت ساكن نيويورك أو باريس أو لندن أثقل وزناً من صوت ناخب في بيروت أو لاباز أو لومي أو كامبالا؛ وإذا كان العصر الراهن قد جاء بتغيرات، فذلك في مجال التحسين، إذ إنه بات في وسع مئات ملايين الناس أن يعبروا عن رأيهم بحرية بعد أن كانوا من قبل مكمومي الأفواه.

كل هذا صحيح، لكنه مع ذلك مخادع. ما من شك في أن الأمبراطوريات الغابرة كانت رحبة وشديدة القوة. لكن إمساكها بالعالم ظل ضعيفاً، لأن أسلحتها ووسائل اتصالها كانت لا تسمح لها بتأمين هيمنة فعلية على الأماكن البعيدة عن مركزها، كما لأنها كانت مضطرة أن تحسب حساب الدول المنافسة لها.

أما اليوم، فقد فسحت الانطلاقة التقنولوجية الخارقة في المجال لقيام هيمنة أشد وثوقاً بكثير على المساحة العالمية، وأسهمت في تركيز الحكم السياسي في عدد قليل من العواصم، وحتى في عاصمة واحدة، بصورة رئيسية. هذا ما يفسر بروز حكومة تشمل «صلاحيتها القانونية» الكرة كلها لأول مرة في التاريخ.

من الطبيعي أن يولّد وضع غير مسبوق كهذا تفاوتات غير مسبوقة أيضاً، وتوازنات جديدة، أو اختلالات، بتعبير أدق، ومشاعر نقمة انتحارية.

من البديهي أن أمراً ما قد تغير بصورة جذرية في نسيج العالم، وأفسد بشكل عميق العلاقات بين البشر، وحط من قدر الديموقراطية وشوش سبل التقدم.

إن الفكرة التي قد تصلح أن تكون «نبراساً» للتبصر عن كثب في هذا العطب، ولمحاولة فهم جذوره وآلياته، ولتلمس مخرج من هذه المتاهة القاتلة، هي فكرة الشرعية. هذه فكرة قديمة، منسية، وحتى مشبوهة إلى حد ما في نظر بعض معاصرينا، إلا أنها تغدو لا غنى عنها لدى طرح مسألة الحكم.

2

الشرعية هي ما يتيح للشعوب وللأفراد أن يقبلوا، دون مبالغة في الاكراه، سلطة مؤسسة ما، يجسدها أشخاص وتعتبر حاملة لقيم مشتركة.

هذا تعريف فضفاض، يمكن أن يشمل حالات واقعية مختلفة جداً فيما بينها، كعلاقات ابن بوالديه، ومناضل بالمسؤولين في حزبه أو نقابته، ومواطن بحكومته، وأجير أو مساهم بقادة مؤسسته، وطالب بمعلميه، ومؤمن برؤساء طائفته الدينية، الخ. بعض الشرعيات أكثر استقراراً من غيرها، لكن ليس بينها من واحدة غير قابلة للتبدل؛ ويمكن لصاحبها أن يستزيد منها أو يخسر، تبعاً لحنكته، أو للظروف.

ويمكن لنا حتى أن نحكي تاريخ كل المجتمعات البشرية على إيقاع أزمات الشرعية. ففي أعقاب انقلاب ما تبرز شرعية أخرى، وتحل محل تلك التي انهارت. لكن بقاء هذه الشرعية الجديدة مرهون بنجاحاتها. فإذا هي زرعت الخيبة، راحت تتلاشى بسرعة كبيرة أو صغيرة، دون أن ينتبه المنتمون إليها لهذا الأمر دائماً.

ففي أية لحظة فقد القياصرة مثلاً شرعيتهم؟ وكم مر من عقود حتى فقدت ثورة أكتوبر صدقيتها وخارت قواها، بدورها؟ لقد كانت روسيا، أمام أنظار معاصرينا، مسرح فقدان ساطع للشرعية وكان لهذا الفقدان انعكاسات على الكرة بمجملها. لكن ليس هذا إلا واحداً من أمثال كثيرة! ليست الشرعية غير قابلة للتبدل إلا ظاهرياً؛ وسواء كانت شرعية شخص، أو أسرة مالكة، أو ثورة، أو حركة وطنية، فإنها ستصل إلى وقت لا تعود فيه قادرة على الفعل. حينذاكَ يحل حكم محل آخر، وتحل شرعية جديدة محل تلك التي أفل نجمها.

لكن العالم يسير على نحو شبه متناغم، دون اهتزازات كبيرة، ينبغي لمعظم الشعوب أن يكون على رأسها قادة شرعيون، وأن «تتوج» هؤلاء القادة لأن هذا واجب سلطة عالمية يُنظر إليها أيضاً على أنها شرعية.

بديهي أن هذا غير موجود اليوم، ويكاد يكون الموجود عكسه حتى: يعيش الكثير من معاصرينا في دول ليس حكامها فائزين في انتخابات شريفة، ولا هم ورثة أسر ملكية محترمة، ولا مكملو ثورة ناجحة، ولا مجترحو معجزة اقتصادية، فهم بالتالي لا يتمتعون بأية شرعية، كما أنهم تحت وصاية دولة عالمية لا يعترف الناس لها بأية شرعية أيضاً. ينطبق هذا بنوع خاص على الكثرة العظمى من البلدان العربية. هل من قبيل

الصدفة أن يكون هنا منبت الرجال الذين يرتكبون أشد أعمال العنف مشهدية في مطلع هذا القرن؟

لقد كان للشرعية دائماً دور كبير في تاريخ العالم الاسلامي. لعل المثال الأكثر دلالة على ذلك هو مثال المذاهب الدينية. ففيما كان العالم المسيحي منقسماً على الدوام، حتى التذابح أحياناً، حول طبيعة المسيح، والثالوث، والحبل بلا دنس، أو صياغة الصلوات، كانت النزاعات الاسلامية تدور عادة حول مشاحنات على الخلافة.

فالانشقاق الكبير بين السنة والشيعة ليس وليد أسباب لاهوتية بل أسباب أسروية. فعند وفاة النبي، بايع قسم من المؤمنين ابن عمه الشاب علياً الذي كان صهره أيضاً. وكان هذا ذا فكر نير وله كثير من المناصرين المتحمسين الذين أطلق عليهم اسم «شيعة علي» ثم «الشيعة» فقط. لكن كان له أيضاً مناوئون كثيرون، وقد أفلح هؤلاء ثلاث مرات في تعيين خلفاء من بين خصومه. ونجح علي في نيل الخلافة الرابعة، لكن سرعان ما انتفض عليه أعداؤه فلم يتمكن من ممارسة الحكم في سلام، واغتيل بعد أربع سنوات ونصف من خلافته، ثم قتل ابنه الحسين في معركة كربلاء سنة 680، ولا يزال الشيعة يحيون ذكرى تلك المأساة بكثير من الورع والتأثر حتى اليوم. ويأمل كثيرون منهم أن يظهر من جديد واحد من سلالة علي، هو الإمام الخفي المنتظر ويعيد الحكم

إلى أصحابه الشرعيين ـ هذه رسولية بالغة القوة لم يخفت وهجها على مر القرون.

والتصقت بهذا الخصام الأسروي اعتبارات من نوع آخر، كما كانت الحال في الخصومات اللاهوتية عند المسيحيين. فحين كانت روما في الزمن الغابر ترمي بالهرطقة معتقدات بطريرك الاسكندرية أو القسطنطينية، وحين انفصل ملك انكلترا هنري الثامن عن الكنيسة الرومانية، أو انحاز أمير ألماني إلى لوثر، غالباً ما كان في الأمر اعتبارات سياسية، وحتى منافسات تجارية، مقصودة أو غير مقصودة، تقوم بدور باطني. على هذا النحو، كانت طروحات الشيعة تُعتنق أحياناً من جانب أناس يريدون تسجيل معارضتهم للحكم القائم. من ذلك مثلاً أنه في القرن السادس عشر، حين كانت السلطنة العثمانية الراسخة السنية في أوج توسعها وكانت تدعي توحيد كل المسلمين تحت سلطتها، قام الشاه الفارسي بتحويل مملكته إلى قلعة للشيعة؛ كانت هذه بالنسبة إلى الشاه طريقة لصون امبراطوريته، وبالنسبة إلى رعاياه الناطقين بالفارسية وسيلة لتحاشي العيش تحت سيطرة شعب ينطق بالتركية. إلا أنه فيما كان ملك انكلترا يشهر استقلاله حين يتكلم عن سر القربان أو عن المطهر، كان الشاه يسجل اختلافه مؤكداً تعلقه بأسرة النبي، حائزة الشرعية.

لا تزال الشرعية السلالية تحتفظ بشيء من الأهمية حتى

يومنا هذا؛ لكن شرعية جديدة جاءت تضاف إليها، وتحل محلها بعض الأحيان، يمكن أن نسميها «وطنية» أو «مكافحة»: الشرعي في نظر المسلمين هو ذاك الذي يقود القتال ضد أعدائهم، كما كانت حال الجنرال ديغول نوعاً ما في حزيران/يونيو 1940، حين تكلم باسم فرنسا، ليس لأنه كان منتخباً، ولا لأنه كان يحوز الحكم الفعلي، بل لأنه كان يحمل مشعل الكفاح ضد المحتل.

هذا التشبيه تقريبي بالتأكيد، على أنه يمثل، كما يبدو لي، مفتاحاً مفيداً لمن يرغب في فك رموز ما يجري في العالم العربي ـ الاسلامي منذ بضعة عقود، وحتى منذ زمان أبعد بكثير دون شك، لكنني أفضل التمسك بما استطاع أن يلاحظه رجل في مثل سني، ولد في لبنان في كنف عائلة معلمين وصحافيين ثم هاجر إلى فرنسا، ولم يسأم قط من رصد المنطقة التي رأى فيها النور محاولاً أن يفهم وأن يشرح.

فمنذ أن فتحت عيني على العالم، شاهدت عبور شخصيات مختلفة كانت تعتبر أنها حائزة هذه «الشرعية الوطنية»، وتتكلم باسم شعبها، أو باسم العرب أجمعين، وحتى باسم مجموع المسلمين أحياناً. أهم تلك الشخصيات بلا مراء كان جمال عبد الناصر الذي حكم مصر من سنة 1952 إلى سنة 1970 تاريخ وفاته. سأطيل الكلام عنه لأنه

يبدو لي أنه إليه ـ إلى صعوده العاصف، وفشله العاصف أيضاً، ثم إلى رحيله الفجائي ـ ترقى أزمة الشرعية التي يعيشها العرب اليوم، وهي أزمة تسهم في اختلال العالم كما في ذلك الزوغان صوب العنف السائب وصوب التقهقر.

لكنني قبل التوقف عند مسيرة عبد الناصر، أود الاحاطة على نحو أفضل قليلاً بفكرة «الشرعية الوطنية» هذه، وذلك من خلال حالة خاصة، خاصة جداً، وربما فريدة في تاريخ العالم الاسلامي الحديث، ألا وهي حالة قائد استطاع أن يخرج شعبه من الاندحار، واستحق بذلك شرعيته المقاتلة، وبين بشكل مرموق قوة هذا العامل الفعال وكيفية استعماله؛ عنيت به أتاتورك.

فإن غداة الحرب العالمية الأولى، وفيما كانت أراضي تركيا الحالية موزعة بين مختلف الجيوش الحليفة، وكانت الدول المجتمعة في فرساي أو في سيفر تتصرّف في الشعوب وفي الأراضي بكل برودة، تجرأ هذا الضابط في الجيش العثماني أن يقول للمنتصرين لا. وبينما كان كثيرون آخرون ينوحون بسبب قرارات ظالمة نزلت بهم، كان كمال باشا يحمل السلاح ويطرد القوات الأجنبية التي احتلت بلاده، ويفرض على الدول أن تعيد النظر في مشاريعها.

إن هذا السلوك النادر ـ أعني به الإقدام على مقاومة أعداء اشتهروا بأنهم لا يُقهرون، والقدرة على الخروج فائزاً من

هذه المنازلة ـ صنع للرجل شرعيته. وبعد أن صار الضابط السابق «أبا الأمة» بين ليلة وضحاها، أصبح يتمتع بولاية مديدة كي يعيد قولبة تركيا والأتراك على هواه. هذا ما شرع القيام به بقوة. فوضع حداً للأسرة الملكية العثمانية، وألغى الخلافة، ونادى بالفصل بين الدين والدولة، وأقام علمانية صارمة، وطلب من شعبه أن يتأورب، واستبدل الأبجدية العربية بالأبجدية اللاتينية، وأجبر الرجال على حلق لحاهم والنساء على نزع حجابهن، واستبدل هو نفسه غطاء رأسه التقليدي بقبعة أنيقة على الطريقة الغربية.

ومشى شعبه وراءه. تركه يخلخل العادات والمعتقدات دون كثير من التبرم. لماذا؟ لأنه أعاد إليه كبرياءه. والذي يعيد إلى الشعب كرامته يقدر أن يحمله على قبول كثير من الأمور. يقدر أن يفرض عليه تضحيات، وتضييقات، ويقدر حتى أن يبدو طاغية؛ لكنه يبقى مع ذلك مسموع الكلمة، مطاعاً، ومحاطاً بالحماية؟ ليس إلى ما لا نهاية، ولكن زماناً طويلاً. وحتى لو تعرض للدين، فإن مواطنيه لن يتخلوا عنه. الدين ليس غاية بحد ذاته في السياسة لكنه اعتبار بين اعتبارات أخرى. والشرعية لا تعطى للأكثر إيماناً بل للذي ينضم كفاحه إلى كفاح الشعب.

رأى قليل من الناس في الشرق تناقضاً ما في كون أتاتورك قاتل الأوروبيين بضراوة بينما كان يحلم بأوربة تركيا. فهو لم

يقاتل هؤلاء أو أولئك، بل قاتل كي يعامل باحترام، كند، كإنسان، لا كواحد من أبناء البلدان المغلوبة على أمرها؛ وحينما استعاد مصطفى كمال وشعبه كرامتهما، باتا جاهزين للذهاب بعيداً في طريق الحداثة.

إن الشرعية التي اكتسبها أتاتورك ظلت قائمة من بعده، وتركيا ما برحت تُحكم باسمه حتى اليوم. وحتى الذين لا يشاطرونه قناعاته يشعرون بأنهم مكرهون على إظهار بعض الانتماء إليه. بيد أننا يمكن أن نسأل إلى متى سيصمد هذا الصرح في وجه الأصولية الدينية الصاعدة، وبينما أوروبا تشعر بالخوف. كيف يمكن أن يقنع أنصار الكمالية شعبهم بالتأورب إذا كان الأوروبيون يرددون له ثلاث مرات باليوم أنه ليس أوروبياً وأن لا مكان له بينهم؟

لقد حلم كثير من قادة العالم الاسلامي بالاقتداء بتركيا.

فأراد ملك شاب في أفغانستان وهو في السادسة والعشرين من العمر، أمان الله، الذي وصل إلى سدة الحكم سنة 1919، أن يسير على خطى أتاتورك؛ فدفع بجيشه إلى مهاجمة قوات الاحتلال الانكليزية، ونال الاعتراف باستقلال بلاده. واستقوى بالنفوذ الذي اكتسبه على هذا النحو، فباشر إجراء إصلاحات جريئة، ومنع تعدد الزوجات والحجاب، وفتح مدارس عصرية للصبيان والبنات، وشجع ظهور صحافة حرة. دامت هذه التجربة عشر سنوات، حتى سنة 1929،

حين طرد من الحكم بمكيدة دبرها زعماء تقليديون اتهموه بالكفر، ومات في منفاه زوريخ سنة 1960.

وعاشت التجربة التي قام بها رضا خان في بلاد فارس مدة أطول. كان رضا خان شديد الاعجاب بأتاتورك الذي كان ضابطاً مثله، فأراد أن ينقل عنه في بلاده تجربته في العصرنة، لكنه تبدى في آخر الأمر غير قادر على إجراء قطيعة صريحة، فآثر أن يؤسس أسرة امبراطورية جديدة هي أسرة بهلوي، عوضاً عن جمهورية من الطراز الأوروبي، وحاول أن يلعب على التناقضات بين الدول الكبرى بدلاً من أن يفرض نهجاً استقلالياً جلياً. لا ريب في أنه كان أقل موهبة من النموذج الذي أراد الاقتداء به، لكن لا بد من القول، دفاعاً عنه، بأنه مع اكتشاف النفط كان من المستبعد أن تدع الدول الكبرى إيران تحيا حياتها هي. واضطرت الأسرة الحاكمة حفاظاً على حكمها، أن تتحالف مع البريطانيين ثم مع الأميركيين، أي أولئك الذين كان الشعب الايراني يرى فيهم أعداء ازدهاره وكرامته.

نجد هنا مثالاً مناقضاً لمثال أتاتورك. فالشرعية لا تعطى لمن يتبدى في حماية الدول المعادية، وكل ما يفعله يكون عرضة للجرسة؛ فإذا شاء تحديث البلاد، عارض الشعب التحديث؛ وإذا حاول تحرير المرأة، امتلأت الشوارع بالحجابات الاحتجاجية.

وكم من إصلاحات رشيدة أخفقت لأنها كانت تحمل توقيع حكم مكروه! وبالمقابل، كم من أفعال غير رشيدة حظيت بالتهليل لأنها كانت تحمل ختم الشرعية المناضلة! هذا، على كل حال، أمر حقيقي تحت كل سماء؛ حين يعرض مقترح ما على التصويت، فالناخبون يقترعون تبعاً لمضمونه أقل من اقتراعهم تبعاً للثقة التي يمحضونها، أو لا يمحضونها، للشخص الذي يعرضه. أما الندم، والعودة عن الرأي، فلا يأتيان إلا فيما بعد.

3

لقد استقبلت التجربة التركية، في البلدان العربية، بتحفظ أكثر مما في سائر العالم الاسلامي. أكيد أن شجاعة أتاتورك الاصلاحية كانت مصدر إلهام لعناصر تحديثية اجتماعياً، كالزعيم التونسي الحبيب بورقيبة؛ غير أنه كان في النزعة القومية التركية أيضاً حلم مسبق ارتيابي تجاه العرب، وكان هذا يجعل العرب قليلي التقبل لأفكارها.

ذلك أن إرادة أوروبة تركيا كانت تعني أيضاً إرادة إبعادها عن العرب. فقد كان انفجار السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى أشبه بطلاق بين رعايا السلطان العرب ورعاياه الأتراك. ويوم رفع هاشميو مكة راية الثورة سنة 1916 بتحريض من الانكليز، كان أحد أهدافهم المعلنة هو أن مقام الخلافة الذي كان يتجلبب به سلاطين بني عثمان مدى أربعماية سنة يجب أن يعود إلى العرب؛ وبعد أن انعتق شعب النبي من النير العثماني، أمسى أخيراً قادراً على أن يستعيد أمجاده السالفة.

وكان لدى القوميين الأتراك مشاعر نقمة مماثلة وكانوا

يقولون ما معناه: إذا نحن عجزنا عن التقدم، فذلك لأننا نجر العبء الثقيل العربي منذ قرون؛ لقد آن الأوان للتخلص من تلك الأبجدية المعقدة، من تلك التقاليد البالية، من تلك الذهنية الهرمة؛ وكان بعضهم يضيف بصوت خافت: من هذه الديانة. «يريد العرب أن ينفصلوا عنا؟ حبذا هذا الأمر! سنرتاح منهم! فليذهبوا عنا!».

لم يقتصر الأمر على تبديل الأبجدية، بل بوشر أيضاً إفراغ اللغة التركية من المفردات العربية الأصل. كان عدد هذه المفردات كبيراً جداً، وأوسع مدى، أكثر منه في اللغة الاسبانية مثلاً؛ فقد استعارت هذه الأخيرة من اللغة العربية مفردات الحياة الحسية ـ التضاريس الجغرافية، الأشجار، الطعام، الملابس، الآلات، المفروشات، الصنائع ـ فيما أن قاموسها الفكري والروحي أكثر استيحاءً للغة اللاتينية. أما اللغة التركية فهي، على عكس ذلك، قد استعارت من اللغة العربية أفكاراً تجريدية، مثل «الايمان» و «الحرية» و «التقدم» و «الثورة»، و «الأدب» و «الشعر» و «الحب».

نذكر هنا لنقول إن ذلك الطلاق المصحوب بالمرارة كان انفصالاً بين الأجساد وانفصالاً بين النفوس في آن.

إن القوميتين التركية والعربية، اللتين ولدتا في حقبة واحدة وتحت سقف واحد، لكن دون قيام تعاطف كبير بينهما، كان مقدراً لهما أن تعرفا مصيرين متباعدين للغاية. لقد ولدت الأولى منهما راشدة، ولم تتمكن الثانية قط من أن تغدو

هكذا. صحيح أنهما لم تريا النور مسلحتين بأسباب نجاح متماثلة، ولا خاضعتين لقيود متماثلة.

فالأتراك كانوا قد حكموا أمبراطورية مترامية الأطراف زماناً طويلاً، وراحت هذه تفلت من أيديهم شيئاً فشيئاً؛ فأُخذت منهم بعض الأراضي واستعادت الدول الكبيرة أراضي أخرى: روسيا، فرنسا، انكلترا، النمسا، ايطاليا؛ كما تنازلت الامبراطورية عن أراضٍ أخرى أيضاً للأمم الناهضة ـ اليونانيين، والرومانيين، والبلغار، والصرب، والألبان، وسكان الجبل الأسود، وأخيراً العرب. شرح أتاتورك لمواطنيه أن عليهم، بدلاً من بكاء الأقاليم المفقودة، أن يسعوا إلى إنقاذ ما لا يزال يمكن انقاذه؛ وأن يشكلوا، هم أيضاً، كياناً جغرافياً قومياً يسوده الناطقون بلغتهم، وخصوصاً الأناضول وشريط ضيق في أوروبا يحيط بإسطنبول؛ وأن يوطدوا فيه سيطرتهم ولو كان ذلك على حساب سائر القوميات الحاضرة إلى جانبهم؛ وأن يتخلصوا بلا هوادة من بهارج الماضي العثماني كي يدشنوا حياة جديدة في حلة جديدة.

عند العرب أيضاً كان تشكيل «كيان جغرافي قومي» مطروحاً إلا أن تحقيقه كان أصعب بكثير منه عند الأتراك، إذ إن جمع مختلف الشعوب الناطقة بالعربية المقيمة بين المحيط الأطلسي والخليج الفارسي، في دولة واحدة، كان مشروعاً تعجز عنه العمالقة. وما كان للهاشميين إلا أن يفشلوا في

ذلك، كما فشل عبد الناصر فيما بعد، وكما فشل كل القوميين العرب، وكما لو كان أتاتورك ليفشل لو أخذ على عاتقه مهمة بمثل هذه الضخامة.

نقول لأنفسنا، مع تقادم الزمن، إنه ما كان يجب القيام بتلك المغامرة بتاتاً. إلا أنه غداة الحرب العالمية الأولى، كانت هذه المغامرة لا تبدو عبثية. فقد كان العرب خارجين تواً من العهد العثماني، الذي جمعت في خلاله فعلياً كل هذه البلدان تقريباً تحت عصا السلطان التركي إياه؛ فلماذا لا يمكن لها أن تجتمع مجدداً تحت سلطة ملك عربي؟ ثم إن الأمر كان ينسجم مع أجواء ذلك الزمن. فالوحدة الايطالية أنجزت سنة 1861 على يد كاڤور (Cavour)، وكذلك الوحدة الألمانية على يد بسمارك سنة 1871، وجرت أحداث أقرب إلينا نسبياً ولا تزال ذكراها حية في الأذهان. فلماذا تكون الوحدة العربية مستحيلة؟

إن احتمال الجمع في بلد واحد بين العراق، وسوريا، ولبنان، والأردن، وليبيا، والجزائر، والسودان، والعربية السعودية، يبدو اليوم أمراً من صنع الخيال. غير أنه في تلك السنوات، لم يكن هناك عراق، ولا سوريا، ولا لبنان، ولا أردن، ولا ليبيا، ولا جزائر، ولا سودان، ولا عربية سعودية. وإذا كانت هذه الأسماء تظهر على الخرائط، فبوصفها أماكن جغرافية أو كيانات إدارية، وأحياناً بوصفها أقاليم امبراطورية بائدة؛ لم يشكل أي من هذه البلدان دولة

على حدة. وكان يندر وجود بلد عربي يدعي لنفسه استمرارية تاريخية: المغرب، ولكنه كان آنذاك تحت حماية فرنسية؛ مصر، لكنها كانت تحت وصاية انكليزية؛ اليمن، لكن نظامه الملكي الهرم كان يقصيه عن العالم.

لذلك، إذا كانت الدعوة إلى الوحدة العربية أمراً غير معقول، فإن عدم الدعوة إليها كان أيضاً أمراً غير معقول. إن بعض الاحراجات التاريخية يستعصي حلها حتى على أكثر الرجال تفوقاً. وقد قُدر للعالم العربي أن يكافح بحمية وضراوة كي يحقق حلمه الوحدوي، كما كان مقدراً له أن يُحرم من ذلك.

إنه لفي ضوء هذا الاحراج المتعذر الحل يمكن أن نحاول فهم مأساة عبد الناصر، وكل المآسي المتفرعة عنها حتى أيامنا هذه. قبل مجيء الرئيس المصري بنحو خمس وثلاثين سنة، كان العرب قد انجذبوا إلى شخصية أخرى لا تزال أسطورية في بعض الأوساط حتى الآن، ألا وهو الأمير الهاشمي فيصل، ذاك الذي كان لورانس العرب مستشاره، وإلى حد ما مرشده. كان الأمير فيصل ابن شريف مكة، وكان يحلم بمملكة عربية يكون هو على رأسها وتضم في مرحلة أولى مجمل الشرق الأدنى وشبه الجزيرة العربية. كان الانكليز قد وعدوه بذلك لقاء انتفاض العرب على العثمانيين، كما وعدوا بالاعتراف بأبيه خليفة على المسلمين. عند انتهاء الحرب الكبرى، ذهب الأمير إلى فرساي مصطحباً العقيد لورانس ليطالب بتصديق الدول على مشروعه.

وفي أثناء وجوده في باريس، التقى حاييم وايزمان، الشخصية الهامة في الحركة الصهيونية والذي صار بعد مرور ثلاثين سنة أول رئيس لدولة إسرائيل. وقع الرجلان بتاريخ 3 كانون الثاني/يناير 1919 على وثيقة مدهشة تشيد بروابط الدم وبالعلاقات التاريخية الوثيقة بين شعبيهما، وتنص على أنه في حال قيام المملكة الكبيرة المستقلة التي يتمناها العرب، فإنها ستشجع إقامة اليهود في فلسطين.

لكن هذه المملكة لم تر النور. فقد اعتبرت الدول أن شعوب المنطقة غير قادرة أن تحكم نفسها بنفسها، وقررت أن تعهد إلى بريطانيا بـ «الانتداب» على فلسطين وشرق الأردن والعراق، وإلى فرنسا بـ «الانتداب» على سوريا ولبنان. أثار الأمر غضب فيصل، فعمد إلى سلوك طريق أتاتورك محاولاً أن يضع الدول أمام الأمر الواقع. فأعلن نفسه «ملكاً على سوريا» وألف في دمشق حكومة ساندتها معظم الحركات السياسية العربية. لكن فرنسا كانت لا تنوي التنازل عن الأراضي التي أعطيت لها، فبادرت إلى تجريد حملة عسكرية انتصرت بسهولة على قوات فيصل الهزيلة، واستولت على عاصمته في تموز/يوليو 1920. دارت المعركة الوحيدة في جوار قرية تدعى ميسلون، وبقي هذا الاسم في الذاكرة الوطنية كرمز للحرمان، والعجز، والخيانة، والحداد.

بعدما خسر الأمير الهاشمي مملكته السورية العابرة، حصل على العراق، كجائزة ترضية، تحت وصاية انكليزية، لكن

سمعته فقدت بريقها نهائياً. ووافته المنية سنة 1933 أثناء وجوده في سويسرا وهو في الخمسين من العمر؛ وتوفي لورانس بعد سنتين في حادث دراجة نارية.

لم يحصل بعد ذلك أي اتفاق بين العرب واليهود كاتفاق سنة 1919، وأعني بذلك أي اتفاق شامل يأخذ بعين الاعتبار طموحات الشعبين الوطنية، ويحاول المصالحة بينهما، وحتى الائتلاف. وجرى الاستيطان اليهودي في فلسطين رغم إرادة العرب، ولم يكف هؤلاء عن مقاومته بمقدار متساو من الغيظ والاخفاق.

وحين ولدت دولة إسرائيل في أيار/مايو 1948، رفض العرب الاعتراف بها، وحاولوا خنقها في المهد. فدخلت جيوشهم فلسطين، لكن لكي تمنى بالهزيمة، الواحد تلو الآخر، على يد قوات يهودية أكثر عديداً، وأفضل تدريباً، وأشد تحفيزاً، ويقودها ضباط أكفاء. واضطرت البلدان الأربعة المتاخمة لإسرائيل أن توقع اتفاقات هدنة، مصر في شباط/فبراير 1949، ولبنان في آذار/مارس، والأردن في نيسان/أبريل، وسوريا في تموز/يوليو.

كانت هذه الهزيمة غير المتوقعة صدمة سياسية كبرى للعالم العربي. وكان الرأي العام غاضباً، ساخطاً على الاسرائيليين، والانكليز، والفرنسيين، وإلى حد ما على السوفيات والأميركيين الذين سارعوا إلى الاعتراف بالدولة اليهودية، لكنه كان أشد سخطاً بكثير على قادته، بسبب كيفية خوضهم

المعركة كما بسبب قبولهم بالهزيمة. ومنذ 14 آب/أغسطس 1949، أي بعد أقل من شهر على توقيع اتفاق الهدنة، حصل في سوريا انقلاب أطاح بالرئيس السوري وبرئيس وزرائه، اللذين أعدما دون محاكمة. وفي لبنان، أقدم ناشطون قوميون على اغتيال رئيس الوزراء السابق رياض الصلح الذي كان يترأس الحكومة إبان الحرب وتوقيع الهدنة، وذلك في تموز/يوليو 1951. وبعد مضي خمسة أشهر، سقط ملك الأردن عبدالله بدوره برصاص أحد القتلة. وشهدت مصر أيضاً موجة من الاعتداءات والانتفاضات الدموية ابتدأت باغتيال رئيس الوزراء النقراشي باشا وانتهت بانقلاب تموز/يوليو 1952. وفي غضون أربع سنوات، كان جميع القادة العرب الذين وافقوا على الهدنة قد خسروا الحكم أو الحياة.

في هذه الظروف، استقبل مجيء عبد الناصر بترحيب عظيم بعد طول انتظار. وأثار خطابه القومي الحماسة بسرعة. كان العرب يحلمون من زمان طويل بظهور رجل يقودهم بيد واثقة نحو تحقيق أحلامهم ـ الوحدة، الاستقلال الحقيقي، التطور الاقتصادي، التقدم الاجتماعي، واستعادة الكرامة قبل كل شيء. أرادوا أن يكون عبد الناصر هذا الرجل، فأمنوا به، وساروا وراءه، وأحبوه. ثم صدمهم فشله حتى الأعماق، وجعلهم يفقدون كل ثقة بقادتهم كما بمستقبلهم إلى أمد طويل.

4

تتوزع المسؤولية عن إخفاق عبد الناصر بين جهات متعددة. فقد شنت عليه، دون ريب، حرب عنيفة من جانب الدول الغربية، وإسرائيل، والممالك النفطية، والاخوان المسلمين، والأوساط الليبرالية، وكذلك من جانب الشيوعيين العرب في بعض الفترات؛ إلا أنه ما من أحد من أولئك الأعداء أسهم في إفلاس الناصرية بمقدار إسهام عبد الناصر بالذات.

فالرجل ما كان ديموقراطياً، كي لا نقول أكثر. وكان قد أنشأ نظام الحزب الواحد، وفاز في استفتاءات بنسبة 99%، وأنشأ شرطة سرية كانت حاضرة في كل مكان، وسجوناً كان يلتقي فيها الاسلامويون والماركسيون والمحكومون بجرائم عادية، وأبناء مدن تعساء لا يعرفون ضبط ألسنتهم. وكانت قوميته مشوبة كثيراً بكره الأجانب، الأمر الذي عجل في نهاية مساكنة قديمة جداً وخصبة بين العديد من القوميات المتوسطية - إيطاليين، يونانيين، مالطيين، يهود، مسيحيين سوريين - لبنانيين، خصوصاً في الاسكندرية. وكانت إدارته للاقتصاد

نموذجاً في العبثية والتقصير. وكان من بين ممارساته المألوفة أن يعين على رأس المؤسسات المؤممة عسكريين يرغب في مكافأتهم أو في إبعادهم بهدوء، وما كان هذا بخير طريقة لتأمين إدارة فعالة. أما الجيش الذي بناه عبد الناصر بتكاليف عالية مستعيناً بالسوفيات، والذي كان يبدو مرهوب الجانب، فقد انهار خلال بضع ساعات في 5 حزيران/يونيو 1967 أمام الاسرائيليين؛ ويومها كان الرئيس المصري قد وقع في فخ نصبه له أعداؤه ولم يحسن تحاشيه.

أظن أنني عددت هنا معظم ما يمكن تسجيله من المآخذ على عبد الناصر، لكن من المهم أن أضيف أنه لم يكن هكذا وحسب. فقد كان صعوده على الأرجح أهم حدث في تاريخ العرب منذ قرون. وكم من قادة ارتكبوا أعمالاً جنونية على أمل أن يحتلوا يوماً ما في قلوب العرب المكانة التي احتلها عبد الناصر! فلا يمكن أن نفهم المغامرات الناجمة عن جنون العظمة عند صدام حسين مثلاً ما لم يظل حاضراً في ذهننا أن استشهاداته بنبوخذنصر أو بصلاح الدين لم تكن سوى صور باطلة من الأبهة والعظمة وأن طموحه الوحيد كان أن يغدو عبد الناصر الجديد. وراود هذا الحلم كثيرين غيره. وما زال بعضهم يحلم بذلك حتى اليوم مع أن الزمن قد تبدل، ولم تعد العروبية، أو العالمثالثية، أو الاشتراكية، تجدي نفعاً.

كان العالم العربي في بداية الخمسينات خارجاً تواً من

العصر الاستعماري؛ كان المغرب لا يزال تحت السلطة الفرنسية، وإمارات الخليج خاضعة للتاج البريطاني؛ وإذا كانت بضعة بلدان قد نالت استقلالها، فإن هذا الاستقلال كان شكلياً صرفاً بالنسبة إلى بعض منها؛ كانت هذه حال مصر حيث كان الانكليز يؤلفون الحكومات ويسقطونها دون كثير من المراعاة للملك فاروق، هذا الذي كانت مكانته لا تكف عن الانحدار في عيون شعبه. كان الملك يثير النقمة بأسلوب عيشه، وبفساد محيطه، وبتساهله المفترض مع الانكليز، وكذلك بسبب انهزام جيشه المخزي أمام إسرائيل، منذ سنة 1948.

«الضباط الأحرار» الذين استولوا على الحكم في القاهرة في شهر تموز/يوليو 1952 كانوا يعدون بالتعويض عن كل تلك الاهانات دفعة واحدة: وضع حد للنظام السابق، واستكمال الاستقلال عن طريق التخلص من النفوذ الانكليزي، واستعادة فلسطين من اليهود. كانت هذه أهدافاً متطابقة مع طموحات الجماهير المصرية كما مع طموحات كل الشعوب العربية.

وبما أن مصر كانت «الشقيقة الكبرى» في نظر هذه الشعوب، فقد كانت هذه تتابع تجربتها عن كثب.

لقد جرى الانقلاب بهدوء، وحتى بشيء من الشهامة، إذ إن الانقلابيين واكبوا الملك حتى يخته وأدوا له مراسم التكريم العسكرية، كما سمحوا له، حسبما قيل، بأخذ

المجموعة التي كان يملكها من العصي الدقيقة الزخرفة. وأمضى الملك بقية حياته بين الشاطىء اللازوردي وسويسرا وإيطاليا، بعيداً عن كل نشاط سياسي. وظل النظام الملكي قائماً مدة سنة إذ أبقي اسمياً على رأس البلاد ولي العهد البالغ من العمر بضعة أشهر.

لم يُقتل أي من كبار رجال النظام السابق، ولا سُجن مدة طويلة. لقد جرى التعرض لممتلكاتهم وألقابهم وامتيازاتهم، لكن ليس لأشخاصهم. وإذا كان بعضهم آثر الرحيل، فإن معظمهم ظلوا في ديارهم دون أن يتعرضوا لأية إساءة. وغداة الانقلاب، منع بعض العسكريين المفرطين في الحماسة بث أغاني أم كلثوم الشهيرة بذريعة أنها أنشدت أغاني مديح للملك المخلوع؛ فشكت أمرها إلى صحافي صديق بادر إلى إعلام عبد الناصر بالأمر، فألغي المنع على الفور؛ ولم يمض كثير من الوقت حتى باتت أم كلثوم المغنية الرمز للنظام الجديد.

إن هذا الوجه الطيب للثورة المصرية يسمح بإظهار حسناتها إذا ما قورنت بالكثير من الأحداث المماثلة التي جرت على مر التاريخ وصاحبتها حمامات دم ـ نتذكر هنا انكلترا كرومويل، وفرنسا روبسبيار، وروسيا لينين، وما هو أقرب إلينا زمنياً، إطاحة النظام الملكي في العراق وأثيوبيا وإيران.

على أن هذا التقييم يحتاج إلى شيء من الدقة. فإذا لم

يكن عبد الناصر طاغية دموياً، فإنه لم يكن أيضاً من أنصار اللاعنف. إن باشاوات النظام السابق ماتوا جميعاً في أسرتهم بلا شك، لكن خصوماً سياسيين آخرين، من اليسار كما من اليمين، اعتبروا خطراً على الحكم، فعلقوا على المشانق، أو أعدموا بالرصاص، أو اغتيلوا، وقضى كثيرون آخرون نحبهم تحت التعذيب. يضاف إلى ذلك أن النزعة القومية الناصرية أظهرت دوماً، في خطابها كما في قراراتها الفعلية عداءً منهجياً نحو كل ما هو «دخيل» على المجتمع المصري.

لا أقصد بكلامي هذا أن أصدر حكماً أخلاقياً، وإن كان لدي مثل هذا الحكم ويبدو لي أن من المشروع أن أدلي به. أفكر هنا بالمثال الذي كان يمكن لعبد الناصر أن يقدمه للسائرين وراءه. فهو كان قدوة بالنسبة إلى العالم العربي، وإلى مجموع العالم الاسلامي، كما بالنسبة إلى مئات الملايين من الناس في كل البلدان ومن كل الفئات الاجتماعية. لا يستطيع الصعود إلى مثل هذه القمة إلا قليل من القادة، ولا يعي إلا أخيارهم وزن المسؤولية الملازمة لهذا الامتياز، خصوصاً متى كان في الأمر رسم الطريق أمام أمة ناشئة أو ناهضة.

لقد عرفنا في عصرنا هذا حالة باهرة هي حالة نلسون مانديلا. كان هذا في موقع قائد أوركسترا، بعد أن حملته موجة جارفة وتوجته هيبة منحته إياها السنين الطويلة التي عاشها في السجن. كانت عيون مواطنيه مشدودة إليه، إلى

تعابيره، إلى حركاته. ولو أنه أصغى إلى صوت مرارته، وصفى حساباته مع سجانيه، وعاقب كل من ساند التمييز العنصري أو قبل به، فما كان لأحد أن يلومه. ولو أنه أراد أن يحتفظ برئاسة الجمهورية حتى آخر يوم من حياته، وأن يمارس الحكم المطلق، لما استطاع أن يمنعه عن ذلك أحد. لكنه حرص على إعطاء إشارات غير هذه تماماً وبصراحة كاملة. فهو لم يكتف بالصفح عن جميع من اضطهدوه، بل حرص على القيام بزيارة أرملة رئيس الوزراء السابق فيروود، الذي كان أحد مهندسي التمييز العنصري، لكي يقول لها إن الماضي طويت صفحته وإن لها هي أيضاً مكانها في إفريقيا الجنوبية الجديدة. الرسالة كانت واضحة: أنا، مانديلا، الذي عانيت الويلات المعلومة في ظل النظام العنصري، والذي سعيت أكثر من أي شخص آخر إلى الخلاص من تلك الحالة المنكرة، حرصت، رغم كوني رئيساً، على أن أقعد تحت سقف الرجل الذي زج بي في السجن، وأن أتناول الشاي مع أرملته. فلا يظنن أحد من جماعتي بعد الآن أنه مخول أن يمارس المزايدة النضالية أو الحماسة الثأرية!

للرموز سلطان؛ ومتى جاءت من شخص على مثل هذا الجانب من الرفعة، يتمتع بمثل هذا القدر من الاصغاء إليه والاعجاب به، فإنها قادرة أن تغير مجرى التاريخ بعض الأحيان.

كان عبد الناصر في مثل هذا الوضع بضع سنوات. ولو

أنه شاء، ولو أن ثقافته السياسية ومزاجه دفعا به في هذا الاتجاه، لكان دفع بمصر وبمجمل المنطقة في طريق المزيد من الديموقراطية، والمزيد من احترام الحريات الفردية، وبلا ريب، في طريق السلام والتطور.

نحن ننسى بسهولة اليوم أنه في العقود الأولى من القرن العشرين، عرفت بلدان عربية أو إسلامية هامة حياة برلمانية ناشطة، وصحافة حرة، وانتخابات شريفة نسبياً كان الناس يتحمسون لها. لم تكن هذه حال تركيا ولبنان فقط، بل حالة كل من مصر وسوريا والعراق وإيران أيضاً، وما كان محتماً عليها أن تنقلب نحو أنظمة طغيان واستبداد.

حين وصل عبد الناصر إلى الحكم في بلد تسوده حياة ديموقراطية ناقصة جداً، كان في وسعه أن يصلح النظام، بفتحه أمام طبقات مجتمعية أخرى، بإقامة دولة القانون حقاً، وبوضع حد للفساد، والمحسوبية، والتدخلات الخارجية. ولو أنه فعل هذا فمن المرجح أن كل الطبقات وكل تيارات الرأي كانت ستسير معه. لكنه آثر أن يلغي النظام بكامله ويقيم نظام الحزب الواحد بذريعة أنه يجب جمع صفوف الأمة حول أهداف الثورة، وأن من شأن كل انقسام، وكل اختلاف، أن يفتح فجوة يستفيد منها الأعداء.

صحيح أنه ليس يمكن إعادة صنع التاريخ. لكن العقيد المصري الشاب، الذي كان وطنياً متفانياً، نزيهاً، يتمتع بذكاء وجاذبية، لكن غير ذي ثقافة تاريخية أو خلقية كبيرة، قد

انساق، بعد وصوله إلى الحكم بواسطة انقلاب جريء، مع ميوله التي كانت تنسجم مع أجواء العصر. لقد دفعته الحكمة التقليدية بقوة، في بداية الخمسينات، إلى أن يفعل ما فعل. فبلاده كانت منذ عدة أجيال تعيش في خشية دائمة من المكائد الانكليزية، وكان لعبد الناصر ما يسوغ له أن يتحلى بأقصى درجات اليقظة والحزم، وإلا فإن الانكليز لن يتوانوا في الامساك، عبر دسيسة ما، بالفريسة التي أفلتت منهم.

وكان لا يمكن لمشهد العالم غداة انقلاب تموز/يوليو 1952 إلا أن يقوي عنده هذه الانطباعات. فالأنظار كلها كانت شاخصة آنذاك صوب إيران، حيث كان رئيس الوزراء مصدق وهو رجل قانون درس في سويسرا، ووطني على غرار عبد الناصر، لكن مؤيد لديموقراطية تعددية على خلاف شديد مع شركة النفط الانكلو ـ إيرانية. فقد كانت هذه لا تدفع للدولة سوى مبالغ ضئيلة، كانت تحسبها هي كما يطيب لها. كان مصدق يطالب لبلاده بنصف العائدات. وعندما جوبه بالرفض نهائياً، استصدر من البرلمان قانوناً قضى بتأميم الشركة. وجاء الرد البريطاني فعالاً بشكل مخيف، إذ فرضت مقاطعة عالمية للنفط الايراني، فلم يعد أحد يتجاسر ويشتريه؛ وباتت البلاد بعد فترة وجيزة محرومة من كل مورد، وأصيب اقتصادها بالاختناق. على مدى السنة الأولى للثورة المصرية، شهد العالم تركيع مصدق المسكين، الذي أفضى به الأمر إلى السقوط في آب/أغسطس 1953. وعاد الشاه بقوة

ليحكم البلاد طوال خمس وعشرين سنة، بعد أن كان غادرها بملء إرادته لفترة قصيرة.

في خلال ذلك الصيف قرر الضباط الأحرار المصريون خلع الملك الطفل، والاقلاع عن كل رغبة في إقامة نظام ملكي دستوري، وإقامة جمهورية استبدادية.

عندما نستعرض كل العناصر التي أمكن أن تؤثر في اتخاذ قرار ما، أو في نشوب نزاع ما، لا نقدر أبداً أن نرسم خطاً مستقيماً بين النتيجة والسبب. فلكي نفهم خيارات عبد الناصر، التي تحكمت في توجه الثورة المصرية، وإلى حد ما في مسيرة القومية العربية نحو القمة ثم نحو الهاوية، ينبغي لنا أن نعلم أن معطيات كثيرة تدخل في هذه اللعبة. فبالإضافة إلى العامل الشخصي، الذي ليس ثانوياً بالتأكيد، يمكن أن ندخل في الحساب مختلف التطورات التي جرت في تلك السنوات، والتي كان بعضها مرتبطاً بالحرب الباردة مباشرة، وبعضها الآخر متصلاً بانفجار الأمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية القديمة ونهوض تيار عالمثالثي قوي مناوىء للغرب إجمالاً وانجذاب نحو النموذج السوفياتي القائم على الحزب الواحد وعلى الاقتصاد الموجه.

كان في وسع عبد الناصر، نظرياً، أن يقرر السير في طريق أخرى. وفي الواقع، وبالنظر إلى ذهنيات تلك الحقبة وإلى ميزان القوى، كان هذا الأمر صعباً وينطوي على مجازفة.

5

أصبح عبد الناصر معبود الجماهير العربية في سنة 1956، لدى نشوب أزمة السويس، لأنه أقدم على تحدي الدول الاستعمارية الأوروبية وخرج من هذا التحدي ظافراً.

ففي تموز/يوليو من تلك السنة، وخلال تجمع في الاسكندرية للاحتفال بالذكرى الرابعة لقيام الثورة، أعلن بصورة مفاجئة، في خطاب بث مباشرة على كل الموجات، تأميم شركة قناة السويس الفرنسية ـ البريطانية، رمز الهيمنة الأجنبية على البلاد. كان سامعوه في حالة هذيان، وكان العالم كله في حالة صدمة، وراحت لندن وباريس تستنكران الأمر بكثير من الضجيج، وتتحدثان عن قرصنة، وعن عمل حربي، وتحذران من مخاطر اضطراب التجارة الدولية.

هكذا، بين ليلة وضحاها، وجد العقيد المصري الشاب ذو الثماني والثلاثين سنة نفسه مدفوعاً إلى مقدمة المسرح العالمي. وبدت الأرض كلها منقسمة بين مؤيدين له ومناوئين. كان في أحد المعسكرين شعوب العالم الثالث، وحركة عدم الانحياز، والكتلة السوفياتية، كما تلك الشريحة

المتعاظمة من الرأي العام الغربي التي كانت تتمنى وضع حد لزمن الاستعمار، لأسباب مبدئية، أو للكف عن الانفاق. وكان في المعسكر الآخر بريطانيا العظمى، وفرنسا، وإسرائيل، كما كان فيه ـ ولكن بصورة أكثر تكتماً ـ بعض القادة العرب المحافظين الذين كانوا يخشون تأثير عبد الناصر الضار بالاستقرار داخل بلدانهم؛ كان بين هؤلاء رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الذي يقال إنه نصح نظيره البريطاني أنطوني إيدن قائلاً:

ـ «إضربوه! إضروبه فوراً. واضربوه بقساوة!». كان كل فرد لا يزال يذكر مصير مصدق، وكان يبدو من غير المعقول أن لا يلقى الزعيم المصري المصير إياه؛ وذلك لكي يحتفظ الغرب بهذه الطريق البحرية الهامة، كما لكي يكون الرجل عبرة لغيره.

في الواقع، كان قرار «الضرب بقساوة» قد اتخذ. وفي آخر تشرين الأول/أكتوبر، بوشرت عملية ذات شقين: هجوم بري إسرائيلي في سيناء، وإنزال مظليين بريطانيين وفرنسيين في منطقة القناة. كان عبد الناصر مهزوماً، على الصعيد العسكري، لكنه كان يزمع أن يجني انتصاراً بفضل مصادفة تاريخية لم يتوقعها لا هو ولا أعداؤه.

ذلك أنه يوم وجهت لندن وباريس إلى القاهرة إنذاراً يؤذن بحصول الهجوم، بالذات، كانت حكومة مجرية جديدة برئاسة إيمري ناجي تعلن العودة إلى الديموقراطية التعددية، متمردة

بذلك على هيمنة موسكو. كان هذا يوم الثلاثاء في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1956. وفي الأيام التي تلته، كانت عمليتان مأساويتان تجريان بشكل متواز: بينما كان سلاح الجو البريطاني يقصف مطار القاهرة والمظليون الفرنسيون والبريطانيون يهبطون في بورسعيد، كانت الدبابات السوفياتية تشرع في سحق التظاهرات الطلابية في بودابست بشكل دموي.

لم تغضب هذه المصادفة أحداً قدر ما أغضبت واشنطن. فإن إدارة الرئيس آيزنهاور والأخوين دالز ـ جون فوستر وزير الخارجية، وآلن مدير وكالة الاستخبارات المركزية ـ التي كانت شديدة العداء للشيوعية، كانت ترى في أحداث المجر حلقة كبرى في المنازلة بين الكتلتين العالميتين. بديهي أن القادة السوفيات كانوا في ورطة عسيرة، إذ إن اجتثاث الستالينية الذي كانوا قد باشروه أخذ ينقلب عليهم؛ ولم يكن لديهم خيار غير القوة الفظة لأجل الابقاء على سيطرتهم في أوروبا الوسطى والشرقية. كانت هذه فرصة سانحة لأجل عزلهم وتقويض صدقيتهم على المسرح الدولي، وإنزال هزيمة سياسية كبيرة بهم.

ولما شن البريطانيون والفرنسيون والاسرائيليون حملتهم على مصر في تلك اللحظة بالذات، إنما كانوا بذلك يتيحون للسوفيات إمكانية غير مأمولة لصرف أنظار العالم عن حملتهم التأديبية في المجر. كان الأميركيون يرغون ويزبدون، بعدما

كانوا قد ألمحوا لأصدقائهم في الصيف بأنهم سيتركونهم يتصرفون، ثم جاؤوا يناشدونهم أن يتوقفوا، أن يصرفوا النظر عن العملية، وأن يعيدوا قواتهم إلى ثكناتها، وأنهم سيتحدثون معهم حول السويس فيما بعد.

لكن العملية كانت قد بوشرت، وكان إيدن لا يريد ولا يستطيع أن يتراجع. وكانت النداءات الموجهة إليه من واشنطن لا تؤثر فيه. وكان على يقين من أنه يعرف جيداً أولئك الحلفاء المعاندين. فهم في البداية يتثاقلون، ويجدون ذرائع لكي لا يتدخلوا، ويتوجب على الانكليز أن ينبروا وحدهم في البداية، وأن يشجعوهم، ويدفعوهم. وينتهي الأمر بالأميركيين بأن ينزلوا إلى المعترك ويقاتلوا خيراً من أي شخص آخر. فكم بذل تشرشل من جهود كي يستدرجهم إلى الحرب ضد هتلر! ألم يكن من الواجب أن تصمد بريطانيا العظمى وحدها تقريباً طوال سنتين ونصف سنة قبل أن تنزل الولايات المتحدة إلى المعترك؟ وتكرر هذا السيناريو إياه في الأزمة الايرانية. ولو ترك الأميركيون وحدهم، لكانوا ارتضوا بحكومة مصدق وبتأميم النفط؛ وكانوا قد ألحوا على أن تقبل انكلترا بتسوية تأخذ طموحات الايرانيين بعين الاعتبار. وهنا أيضاً كان لا بد من أن يذهب تشرشل، وإيدن نفسه، ومسؤولون كثيرون آخرون، إلى البيت الأبيض ووزارة الخارجية كي يناقشوا، ويشرحوا، ويقدموا الحجج، حتى يوافق الأميركيون على التحرك. وهنا أيضاً، ومرة جديدة،

كان تدخلهم حاسماً؛ وكانوا حتى هم الذين دبروا بشكل فعال إطاحة مصدق. وفي قضية السويس، كان إيدن يتوقع الشيء ذاته، وأن تفهم واشنطن أخيراً أن محاربة الشيوعية هي ذاتها، أكان في مصر أو المجر أو إيران أو كوريا، وغيرها.

لكن رئيس الوزراء كان على خطأ كبير. فالأميركيون كانوا لا ينوون مجاراته في مغامرته وحسب، بل إن امتعاضهم منه كان شديداً إلى حد جعلهم يهينونه علناً. فإن رفضه أن يدرك أن حربه الصغيرة الحمقاء تخدم مصلحة السوفيات سيسبب معاملته كعدو ـ هذا أمر لم يحدث قط منذ قرنين في العلاقات بين واشنطن ولندن. وراحت وزارة الخزانة الأميركية تبيع الليرات الانكليزية بكميات كثيفة، ما جعل سعرها يتدنى؛ وعندما قررت بعض البلدان العربية قطع إمدادات النفط عن فرنسا وبريطانيا العظمى، تضامناً مع مصر، رفضت الولايات المتحدة أن تعوض النقص. وتبنى الوفد الأميركي لدى مجلس الأمن الدولي مشروع قرار يطلب وقف العمليات العسكرية؛ وحينما استعملت باريس ولندن حق نقضه عرض على الجمعية العمومية التي أقرته بأكثرية كبيرة. وأبلغت حتى البلدان البيضاء الكبيرة في الكومنولث، مثل كندا وأستراليا، إيدن بأن عليه أن لا يعتمد على مساندتها بعد الآن.

ورضخ رئيس الحكومة البريطانية ونظيره الفرنسي غي موليه

أخيراً وسحبا قواتهما من مصر، فكانت هزيمتهما السياسية كاملة بالرغم من نجاحهما عسكرياً. وبما أن الدولتين الأوروبيتين الكبيرتين تصرفتا كما لو أنهما لا تزالان تملكان أمبراطوريتين عالميتين واسعتين، فإنهما قد تلقتا صفعة مدمرة. لقد دقت أزمة السويس ناقوس وفاة العصر الاستعماري؛ وبات العالم يعيش في عصر آخر، مع دول أخرى، وأصول لعبة أخرى.

وبما أن عبد الناصر كان الكاشف لهذا التحول، ولأنه خرج منتصراً من تلك المبارزة، فقد تحول بين ليلة وضحاها إلى وجه كبير على المسرح العالمي، وبالنسبة إلى العرب أحد أبطال تاريخهم الكبار.

6

لم يكن عصر الناصرية طويلاً. فهو لم يدم أكثر من ثماني عشرة سنة، من تموز/يوليو 1952 إلى أيلول/سبتمبر 1970، أي من تاريخ انقلابه حتى وفاته، وإحدى عشرة سنة إذا قصرناه على الفترة التي شهدت إيمان جماهير الشعوب به من تموز/يوليو 1956 إلى حزيران/يونيو 1967، أي منذ تأميم قناة السويس حتى حرب الأيام الستة.

هل كان هذا عصراً ذهبياً؟ كلّا، بالتأكيد، إذا ما نظرنا في حصيلته، إذ إن الرئيس المصري لم يستطع أن يخرج بلاده من التخلف، ولم يحسن إقامة مؤسسات سياسية عصرية، وإن مشاريعه الاتحادية مع دول عربية أخرى لم تعرف سوى الفشل، وتوجت كل هذا هزيمة عسكرية مدوية أمام إسرائيل. ومع ذلك، فإن الانطباع الذي ما برح قائماً عند العرب هو أنهم في تلك المرحلة كانوا هم صانعي تاريخهم ولم يكونوا مجرد كومبارس عاجزين، تافهين، ومحتقرين؛ وأنهم وجدوا زعيماً يرون فيه ذواتهم. حتى وإن كان هذا الرئيس غير ديموقراطي، وأنه وصل إلى الحكم بواسطة انقلاب عسكري

واستمر فيه بواسطة انتخابات مغشوشة، فقد كان يبدو شرعياً، حتى خارج حدود بلاده، بينما كان القادة المعارضون له يبدون غير شرعيين، حتى ولو تحدروا من أقدم الأسر الحاكمة ومن أحفاد النبي.

مع عبد الناصر، أحس العرب بأنهم استعادوا كرامتهم، وباتوا قادرين مجدداً على السير بين الأمم مرفوعي الرأس. فقد كانوا حتى ذلك الحين، ومنذ أجيال وحتى قرون، لا يعرفون سوى الهزائم، والاحتلال الأجنبي، والمعاهدات غير المتكافئة، والاستسلام، والاهانات، والخجل من سقوطهم حتى هذا الدرك السفلي بعد أن كانوا قد فتحوا نصف المسكونة.

في وجدان كل عربي بطل عاثر، وشهوة انتقام من جميع من داسوا كرامته. فإذا وُعد بذلك، أصاخ بسمعه، يخامره خليط من الانتظار وقلة اليقين. وإذا قُدم له ذلك، ولو جزئياً. ولو بصورة رمزية، أخذته الحميا.

طلب عبد الناصر من إخوانه أن يرفعوا رأسهم. وباسمهم، تحدى الدول الاستعمارية؛ وباسمهم تصدى لـ «العدوان الثلاثي»؛ وباسمهم، انتصر. فكان هذيان الحبور الفوري. وبات عشرات الملايين من العرب لا يرون إلاه، ولا يفكرون إلا فيه، ولا يحلفون إلا باسمه. كانوا متأهبين لدعمه في وجه العالم بأسره، وحتى للموت من أجله أحياناً، وبالتأكيد، للتصفيق له والهتاف باسمه، وهم مغمضو العيون. كانوا

يباركونه حين يحرز نجاحات، ويلعنون أعداءه حين يصاب بفشل.

كان هناك في الواقع نجاحات وإخفاقات؛ ومع تباعد الزمن، تتبدى سنوات عبد الناصر شبيهة بمباراة شطرنج حيث يحتل اللاعبون مربعاً ثم يخلونه تحت الضغط، ويعودون إلى احتلاله مجدداً، ويخسرون أحياناً قطعة كبيرة فيكبدون الخصم على الفور خسارة قطعة مماثلة ـ حتى المجابهة الأخيرة التي أسفرت عن «الملك مات» مذهلة.

من ذلك مثلاً أنه في شباط/فبراير 1958، أي بعد مرور خمسة عشر شهراً على معركة السويس، دخل عبد الناصر إلى دمشق دخول الظافرين؛ فقد كانت شعبيته في سوريا قوية إلى حد جعل قادتها يقدمون له الحكم. وأُعلن قيام «جمهورية عربية متحدة» تتألف من قسم جنوبي هو مصر وآخر شمالي هو سوريا. ولاح أن حلم الوحدة العربية القديم يسير في طريق التحول إلى واقع. كان هناك أكثر من ذلك إذ إن الجمهورية الناصرية الجديدة تتطابق تماماً مع المملكة التي بناها صلاح الدين لثمانية قرون خلت: كان هذا قد وصل إلى الحكم في القاهرة سنة 1169، واستولى على دمشق سنة 1174، مطبقاً هكذا بفكي كماشته على مملكة الفرنج في القدس. ومن قبيل المصادفة أن لفظة «الناصر» كانت لقب صلاح الدين.

في الأشهر التي تلت إعلان الجمهورية العربية المتحدة،

انفجرت في بيروت حركة تمرد على الرئيس شمعون، الذي اتهم بأنه ساند الفرنسيين والبريطانيين إبان أزمة السويس؛ وطُلب منه أن يستقيل، كما ذهب بعض الناصريين حتى إلى المطالبة بانضمام لبنان إلى الدولة المصرية ـ السورية. وأخذت تشهد عدة بلدان أخرى غلياناً قومياً متفاوت الحدة.

لأجل مواجهة هذه التحديات، قررت مملكتا العراق والأردن، اللتان كان على رأس كل منهما ملك شاب في الثالثة والعشرين من العمر وينتسبان إلى الأسرة الهاشمية، أن تعلنا بدورهما قيام مملكة عربية متحدة. لكن هذا «الاتحاد المضاد» لم يدم سوى بضعة أسابيع، إذ إنه حصل في 14 تموز/يوليو 1958 انقلاب دموي قضى على هذا المشروع بإطاحته النظام الملكي في العراق؛ وقتل كل أعضاء الأسرة الملكية، كما قامت الجماهير بشنق عدو عبد الناصر القديم، نوري السعيد، في شوارع بغداد.

ولاح أن القومية الناصرية في طريقها إلى اكتساح العالم العربي قاطبة، «من الخليج إلى المحيط» وبسرعة كبيرة. لم نشهد قط من قبل نظرية لعبة الدومنو تفعل بمثل هذه الوتيرة. كانت كل العروش تترنح وتوشك أن تسقط، خصوصاً عرش الملك حسين الذي كان يبدو مصيره معرضاً لمثل مصير ابن عمه العراقي.

وتشاورت واشنطن ولندن صبيحة 14 تموز/يوليو، واتفقتا على القيام برد سريع. وفي اليوم التالي بالذات نزل مشاة

البحرية الأميركيون على الشاطىء اللبناني؛ وبعد يومين، نزلت قوات خاصة بريطانية في الأردن. كان هذا يعني القول لعبد الناصر إنه إذا أقدم على خطوة إضافية فسيكون في حالة نزاع عسكري مباشر مع الغرب.

وجاء الرد بالنتيجة المبتغاة. وانحسرت الموجة القومية. وتدنت حدة العصيان في لبنان، ما أتاح للرئيس شمعون أن يكمل ولايته. وفي الأردن لم يخسر الملك حسين عرشه، لكنه كان يزمع أن يواجه تهديدات أخرى ـ حالات عصيان عسكري، محاولات اعتداء عليه وعلى المقربين إليه؛ لكنه بخروجه حياً من هذه الهجمة الأولى أفلح في إنقاذ عرشه.

وحلت بعبد الناصر أيضاً انتكاستان. ففي العراق، نشب سريعاً صراع داخلي عند صانعي الانقلاب بين الذين يريدون السير في ركاب القاهرة وبين الذين يريدون الاحتفاظ بمسافة منها، وأسفر عن انهزام أنصار الرئيس. وبدلاً من الالتحاق بالجمهورية العربية المتحدة، اتخذ الرجل القوي في النظام الجديد، الجنرال عبد الكريم قاسم، موقف الداعية إلى ثورة عراقية أصيلة ذات توجه يساري واضح. فأمسى بين ليلة وضحاها عدو عبد الناصر اللدود، وابتدأ بين الرجلين صراع مستميت. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 1959، تعرضت سيارة عبد الكريم قاسم المصفحة في وسط بغداد، لإطلاق نار كثيف، لكنه لم يصب إلا بخدوش بسيطة؛ وأصيب مهاجمه في ساقه لكنه تمكن من الفرار واجتياز الحدود كي

يلجأ إلى الأراضي السورية. كان هذا مناضلاً قومياً في الثانية والعشرين من العمر يدعى صدام حسين.

الانتكاسة الثانية كانت أكثر وبالاً على عبد الناصر. ففي 28 أيلول/سبتمبر 1961، حصل انقلاب عسكري في دمشق، وأُعلن عن نهاية الاتحاد مع القاهرة واستعادة سوريا استقلالها. ندد القوميون العرب بهذا العمل «الانفصالي» واتهموا الانقلابيين بالعمالة للاستعمار وللصهيونية والرجعية وممالك النفط. غير أنه لم يكن أحد يجهل في تلك الحقبة أن السكان في سوريا كانوا يضيقون ذرعاً أكثر فأكثر بالتسلط المصري، لا سيما وأنه كان يُمارس من خلال الأجهزة السرية. إن دمشق هي، على غرار بغداد، إحدى عواصم العالم الاسلامي الرئيسية؛ كانت بغداد مقر الخلافة العباسية، ودمشق مقر الخلافة الأموية. كانت كل واحدة منهما تريد أن تكون للقاهرة شقيقة لا خادمة. كانت هذه المشاعر واسعة الانتشار بين السكان، وخصوصاً عند البورجوازية الحضرية والملاكين العقاريين الذين كانوا قد خسروا كل شيء من جراء التأميمات التي أجراها عبد الناصر.

بدا آنذاك أن نجم الرئيس فقد وهجه نهائياً. لا ريب في أن شعبيته عند الجماهير في معظم البلدان العربية لم تمس. لكن أعداءه في المنطقة كما في الغرب أخذوا يتنفسون بشكل أفضل، لاقتناعهم بأن الموجة القومية لم تعد سوى ذكرى.

وفجأة، تدفقت الموجة من جديد، على نحو أشد وأضخم من ذي قبل.

ففي صيف 1962 رفعت الجزائر المستقلة إلى سدة الحكم أحمد بن بلَّة، وهو رجل شديد الاعجاب بعبد الناصر. وفي أيلول/سبتمبر، قام «ضباط أحرار» بالنسج على منوال مصر. فأطاحوا النظام الملكي الأكثر تخلفاً، نظام أئمة اليمن؛ وأعلنوا قيام نظام جمهوري تعهد عبد الناصر بمنحه كل العون الذي سيحتاج إليه؛ وشوهد بعد قليل آلاف الجنود المصريين ينزلون في شبه الجزيرة العربية، ما أثار رعدة ممالك النفط.

وفي 8 شباط/فبراير 1963، استولى الضباط القوميون العرب على الحكم في بغداد؛ وأعدم عبد الكريم قاسم وعرضت جثته على شاشة التلفزيون. وبات رئيس الدولة الجديد هو العقيد عبد السلام عارف، الحليف المخلص لعبد الناصر. بعد مضي شهر، حصل انقلاب مماثل في دمشق، حيث أعلن انتهاء «الانفصال» والرغبة في إعادة تكوين اتحاد مع كل من مصر والعراق وربما اليمن والجزائر، ولِمَ لا يكون غداً مع كل من لبنان وليبيا والكويت والسودان والعربية السعودية.

هكذا، بصورة مفاجئة، وفي غضون بضعة أشهر، لاح أن الحلم الناصري بشأن الوحدة العربية قد بعث مجدداً وبحيوية أشد من ذي قبل. مضى القادة العراقيون والسوريون الجدد إلى القاهرة للتباحث حول الأحكام المتعلقة بالاتحاد الجديد،

الذي أعلن مشروعه رسمياً في 17 نيسان/أبريل 1963. هكذا كانت دولة حربية قديرة توشك أن تولد، جامعة العواصم الكبيرة الثلاث: القاهرة وبغداد ودمشق. ولاح أن القومية العربية تزمع أن تحرز نصراً تاريخياً لا سابق له. كانت الحماسة تلهب أنصارها، والرعب ينتاب أعداءها. وما كان يمكن لهؤلاء ولأولئك أن يتصوروا كم كانت النهاية قريبة.

7

كان الجَزْر الجديد سريعاً قدر ما كان المد. وعرف الناس في الأسابيع التي تلت الاتفاق على الاتحاد الجديد أن مباحثات القاهرة كانت في الواقع سيئة جداً. فالقادة السوريون والعراقيون الذين كانوا ينتمون إلى حزب واحد يدعو للوحدة العربية هو حزب **البعث**، كانوا يتمنون شراكة يكون فيها عبد الناصر رئيس الدولة الجديدة، مع ترك الحكم الفعلي على الأرض لهم. واستذكروا الأخطاء التي ارتكبت إبان المحاولة الوحدوية الأولى، قائلين إنهم لا يريدون أن يحكم بلديهم نائب ملك يتلقى أوامره من القائد المصري. أما هذا الأخير فلم يقبل بأن يكون رئيساً اسمياً لدولة يسيطر عليها أولئك البعثيون الذين كان لا يثق بهم ولا يتعاطف معهم. لقد كان هؤلاء دون شك من قاموا بالانقلابين، لكنه هو، عبد الناصر، حامل راية الوحدة العربية، هو الذي تجد الشعوب نفسها فيه، وهو، لا أحد غيره، من كانت تريده زعيماً عليها. وسرعان ما تحول هذا الخلاف إلى منازلة عنيفة: انتهت المبارزة موقتاً في بغداد لمصلحة الرئيس

المصري؛ إلا أنه حين انتفض الناصريون على البعثيين في سوريا، سحقت الانتفاضة في حمام دم: سقط عدة مئات من القتلى.

أما في اليمن، فقد صمد الملكيون بضراوة وساعدتهم العربية السعودية ـ للنظام الجمهوري الجديد ونجحوا في إرباك القوات المصرية؛ وتحول التدخل المصري إلى كارثة عسكرية ومالية وحتى معنوية، لأن بعض الجنود المصريين راحوا يتصرفون ليس كـ «محررين» بل كمحتلين، وأحياناً كلصوص.

وتلقى عبد الناصر ضربة قاسية أخرى: في حزيران/يونيو 1965 أطاح انقلاب عسكري صديقه بن بلّة؛ وسرعان ما أقام الرئيس الجديد هواري بومدين مسافة بينه وبين القاهرة.

كان الجزر كثيفاً. فحتى خارج العالم العربي، كان الرئيس المصري مقبلاً على خسارة بعض من حلفائه الأقربين. فالرئيس الغاني كوامي نيكروما، داعية الوحدة الأفريقية والشديد الاعجاب بعبد الناصر ـ إلى حد تسمية ابنه باسم جمال ـ أطاحه انقلاب عسكري في شباط/فبراير 1966. ثم جاء دور الإندونيسي سوكارنو، الوجه الرمزي لحركة عدم الانحياز، إذ إنه أرغم في 11 آذار/مارس 1966 على التنازل عن الحكم للجنرال الموالي للولايات المتحدة سوهارتو.

أخيراً، كما لو كان يراد إنجاز عزلة عبد الناصر، فإن آخر حليف مخلص له بين القادة العرب، الرئيس العراقي عبد

السلام عارف، اختفى يوم 13 نيسان/أبريل 1966 في ظروف لم تتوضح قط. فقد كان هذا يقوم بزيارة في جنوب البلاد، بالقرب من البصرة، حين راحت مروحية تدور على نفسها في الجو، كما لو أنها أصيبت بعطل طارىء؛ وفجأة انفتح بابها وسقط منه الرئيس العراقي، وارتطم رأسه بالأرض وقتل على الفور.

كان لا يمكن لهذه الحادثة الغريبة أن تحصل في لحظة أسوأ من تلك اللحظة بالنسبة إلى عبد الناصر، الذي كان أحوج منه في أي وقت آخر إلى حلفاء موثوقين، نظراً إلى أن المشهد السياسي الاقليمي كان قد بدأ يحفل بحركات وشخصيات تطعن بهيبته، كحزب البعث أو فتح مؤخراً.

عندما أعلن بلاغ، في أول كانون الثاني/يناير 1965، عن أول عملية عسكرية لمنظمة فلسطينية مجهولة حتى حينه، أدرك الرئيس المصري فوراً أن هذا العمل لا يستهدف إسرائيل أو الأردن وحسب، بل يستهدفه هو أيضاً. كان الفلسطينيون حتى ذلك الحين أكثر العرب مساندة حماسية للرئيس. فإنهم، بعد أن أكرهوا على ترك بيوتهم عند إنشاء الدولة اليهودية، والذين كانوا يأملون العودة إليها بفضل انتصار عربي، والذين كان معظمهم يعيشون في مخيمات لاجئين بانتظار ذلك اليوم، كانوا قد عقدوا كل آمالهم على عبد الناصر.

كما أنه هو كان لا يترك فرصة تسنح إلا ويندد بـ «العدو الصهيوني»، ويذكر بالفشل الذي حل به أثناء أزمة السويس،

ويعد بانتصارات أخرى في المستقبل. كان الفلسطينيون على يقين من أن التعبئة القومية التي قام بها عبد الناصر هي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يتيح لهم الانتصار. غير أن بعضهم أخذ يفقد صبره. كان هؤلاء قد سئموا التضحية دائماً بمعركتهم لأجل أولويات أخرى، قد سئموا إرجاءها على الدوام. كان يبدو بوضوح أن عبد الناصر لا يستعجل الدخول في حرب ضد إسرائيل. كان عليه أولاً أن يحقق الوحدة العربية، ويستأصل الاستعمار، ويوطد الاقتصاد الاشتراكي، وأن يسقط الأنظمة الرجعية، الخ. في نظر مؤسسي فتح، كان يجب على الفلسطينيين أن يخوضوا كفاحهم بأنفسهم، وفقاً لأجندتهم هم؛ فقد كان بلاغهم الأول بمثابة إعلان استقلال ـ وعدم ثقة أيضاً ـ حيال القادة العرب، وحيال الأول بينهم بصورة خاصة، جمال عبد الناصر.

وكان قد بدأ يُسمع، من جهة أخرى، كلام ساخر ضد عبد الناصر في أوساط مختلفة. ألم يتسع له الوقت منذ 1956 كي يعد حرباً على إسرائيل؟ ألم يحصل من السوفيات على ما يكفي من الأسلحة؟ ألم يحصل على طائرات، ودبابات، وحتى غواصات؟ من المستغرب أن لا تطلق رصاصة واحدة طوال عشر سنوات على العدو المشترك!

لم يكن الرئيس المصري غير حساس حيال هذه الانتقادات. وفي النهاية، فإن استيلاءه على الحكم كان ردة فعل مباشرة على هزيمة 1948، بالاضافة إلى وعد بتعويض

الاهانة. من هذا المنظور رفعته الجماهير إلى العلياء. وكان هو قد جعلها تتذوق سنة 1956 بداية طعم النصر الموعود، ولوح لها دوماً في خطبه العامة بخوض معارك قادمة؛ فكانت الجماهير تصغي إليه، وتثق به؛ لم تكن تطالبه بأن يخوض المعركة دون أن يكون جاهزاً لخوضها؛ لكن رصيده المعنوي ما كان غير قابل للنفاد. خصوصاً إذا كان آخرون غيره، يمتشقون السلاح فعلاً ضد إسرائيل.

هذا بالضبط ما راح يحصل منذ أول كانون الثاني/يناير 1965. فقد أخذت عمليات فتح تتوالى، وتجد بلاغاتها مكاناً لها في الصحافة. كانت الشريحة الأكثر نضالية في الرأي العام العربي تصفق؛ وحتى في الممالك المحافظة كانت مآثر الفدائيين تقابل بالتحية، وتجري مقارنة لمصلحتها مع الكلام البليغ الكاذب الذي يصدر عن عبد الناصر الذي «يفضل أن يرسل قواته لتقاتل في اليمن بدلاً من النقب أو يافا أو الجليل».

وأمسى موقف الرئيس المصري أكثر حرجاً أيضاً حين أخذت إسرائيل ترد بعنف على هجمات فتح.

في ليل 11 ـ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1966 تعرضت دورية حدودية إسرائيلية لانفجار عبوة ناسفة، فقتل ثلاثة من أفرادها وجرح الستة الآخرون. كان الاسرائيليون واثقين بأن واضعي العبوة الفلسطينيين جاؤوا من قرية السموع في الضفة الغربية، التي كانت آنذاك تابعة للمملكة الأردنية، فشنوا يوم

13 من الشهر نفسه هجوماً انتقامياً كثيفاً، لكنهم لم يصادفوا فدائيين، بل وجدوا نفسهم وجهاً لوجه مع مفرزة من الجيش الهاشمي؛ فدارت معركة عنيفة بين الطرفين اقتضت تدخل الطيران في لحظة ما؛ وسقط ستة عشر قتيلاً من جنود الملك حسين، كما قتل العقيد الاسرائيلي الذي كان يقود العملية؛ ودمرت عشرات من بيوت القرية التي لقي ثلاثة من أبنائها حتفهم.

قوبل العمل الاسرائيلي بالادانة، أو انتقد بعنف على الأقل، من جانب الجميع تقريباً، ليس من جانب العرب وحدهم، بل أيضاً من جانب السوفيات، ودول عدم الانحياز التي كانت معتادة على إدانة كل ما يصدر عن إسرائيل، كذلك من جانب الأميركيين، الذين لم يفهموا لماذا يراد خلخلة أحد أكثر الأنظمة العربية اعتدالاً، ذاك الذي أظهر دوماً أنه الأقل عداءً للدولة العبرية.

واعتبر كثيرون حتى في إسرائيل أن هذا كان سيئاً من حيث التفكير كما من حيث التنفيذ. وتساءل موشي دايان، رئيس الأركان السابق ووزير الدفاع المقبل، عن سبب التعرض للأردن فيما يعلم الجميع أن سوريا هي التي تمول الفدائيين وتسلحهم. لكن سرعان ما تبنى معظم القادة أن الهجوم أخطأ هدفه، ووعدوا بطرق «الباب الصحيح» في المرة القادمة.

وأخذ الانتباه يتوجه أكثر فأكثر نحو دمشق، بسبب دعمها

للمناضلين الفلسطينيين كما بسبب تزايد الاشتباكات بين مدفعية الجولان السورية والاسرائيليين المتمركزين في مستوطنات الجليل. وفي 7 نيسان/أبريل 1967، حصل اشتباك حدودي صغير تطور إلى مجابهة جوية في سماء دمشق، أسقطت في خلاله ست طائرات سورية.

كان لكل هذه الأحداث صدى متعاظم داخل الرأي العام العربي، حيث كان سؤال يتكرر بلا توقف: ماذا يفعل عبد الناصر؟ ماذا يفعل الجيش المصري؟ ومتى كان الناس لا يطرحون على أنفسهم هذا السؤال تلقائياً، كانت وسائل الاعلام تتكفل بطرحه، مذكرة بأن الرئيس لا يخشى حصول هجوم عليه، كما يجري للأردنيين والسوريين، «لأنه يختبىء مثل فتاة خجولة في جلباب الأمم المتحدة» ـ في هذا تلميح إلى تمركز مراقبين دوليين في غزة وعلى طول الحدود بين مصر والدولة اليهودية منذ حرب السويس، وكان هذا شرطاً لقبول القوات الاسرائيلية الانسحاب من سيناء، وقد وافق عبد الناصر عليه بعدما حصل من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، الذي كان الأسوجي داغ هامرشولد آنذاك، على وعد بأن يُسحب هؤلاء المراقبون غب طلب القاهرة ذلك.

أمسى هذا الاتهام بـ «الخجل» في تلك السنوات لازمة يرددها كل خصوم عبد الناصر، إلى يمينه كما إلى يساره. فكانت وسائل الإعلام المرتبطة بالأنظمة الملكية الأردنية والسعودية والايرانية ـ التي تجمعت حينذاك في «حلف

إسلامي» يبغي التصدي للرئيس المصري ـ لا تدع فرصة تمر دون أن تنوه بالفرق بين نضاليته الكلامية وسلوكه على الأرض. وكانت صحافة دمشق الرسمية لا تقل عنها عنفاً ولا تأنف أن تستعمل تجاه الرئيس كلاماً كان حتى حينه يوجه حصراً إلى القادة الموالين للغرب، فتتحدث عن جبن، وانهزامية، وتتهمه بإبقاء الجيش المصري بعيداً عن ساحة القتال بينما الجيش السوري، كما كان يقال، حاضر على الجبهة، متأهب، ومصمم على مقارعة العدو وسحقه.

لم يكن في وسع عبد الناصر أن لا يعير هذا الأمر اهتماماً. ولو أنه اقتصر على السباب والعنتريات، لكان تحمله. لكن التوتر في المنطقة كان يتصاعد، مصحوباً بإشارات إلى احتمال نشوب حرب. هل كان هناك حقاً توجه نحو مجابهات عسكرية؟ كان يعلم أن أعداءه يريدون دفعه إلى ارتكاب الخطأ، وكان يرتاب بنيات تل أبيب، وواشنطن، ولندن، وعمان، والرياض، كما بمواقف دمشق أو الحركات المسلحة الفلسطينية؛ وكان يقول للمقربين منه، في مجالس خاصة، إنه من الواضح أنه يراد له أن يقع في شرك وإنه لن ينقاد إلى ذلك.

غير أن التوتر ظل يشتد وكان لا بد من أن يؤدي إلى حرب، فكيف يمكن له أن يبقى مكتوف اليدين؟ كيف يمكن لرافع راية الأمة العربية أن يبقي جيشه جانباً إذا ما اشتبكت جيوش عربية أخرى مع العدو المشترك؟

نقلت وكالات الأخبار في 12 أيار/مايو تصريحات مسؤول إسرائيلي رفيع يجزم بأن بلاده عقدت العزم على إسقاط النظام السوري إذا استمر في مساندة الفدائيين. وفي اليوم التالي كانت شخصية مصرية لا تلعب سوى دور صغير آنذاك، هي رئيس البرلمان أنور السادات، عائداً من زيارة عادية إلى منغوليا وكوريا الشمالية، وتوقف لفترة قصيرة في موسكو. كان الرجل يتوقع أن يستقبله أحد موظفي التشريفات للترحيب به كما يليق، إلا أن كبار قادة الاتحاد السوفياتي تقاطروا حوله ليخبروه أنه بحسب أجهزة استخباراتهم حشد الاسرائيليون خمس عشرة فرقة على حدودهم الشمالية، وأن هجوماً على سوريا بات وشيكاً «قبل عشرة أيام على الأكثر». هرع السادات غب وصوله إلى القاهرة إلى عبد الناصر الذي أخبره أن السفير السوفياتي نقل إليه هذا الخبر تواً.

اعتبر الرئيس أنه لم يعد أمامه من خيار غير إرسال قواته إلى سيناء، طالباً من الأمم المتحدة أن تسحب جنودها؛ فاستجابت هذه دون اعتراض. وتمركز الجنود المصريون في غزة وخصوصاً في شرم الشيخ التي تتحكم في مضيق تيران وبوابة خليج العقبة الذي كانت تتلقى إسرائيل بواسطته منذ سنوات شحنات النفط الايراني بموجب اتفاق سري مع الشاه. كان عبد الناصر يغض النظر عن الأمر ما دام هذا الممر في أيدي القوات الدولية؛ لكنه لم يعد قادراً على غض

النظر منذ أن صارت قواته تشغل المكان. فكان عليه إما أن يرضى بذلك وإما أن يوقفه.

الجماهير العربية التي لم تكن تعرف شيئاً من قبل عن مضيق تيران، باتت الآن تطلب إغلاقه؛ وكانت كل وسائل الاعلام تطالب بذلك، المؤيدة منها للرئيس والمناوئة له على السواء. لم يكن أحد يجهل أن إغلاق المضيق سيؤدي حتماً إلى حرب بين مصر واسرائيل؛ لكن الجميع كانوا يريدون هذه الحرب، بعضهم لأجل القضاء على الدولة اليهودية، وآخرون للقضاء على عبد الناصر.

8

حين تلقى الرئيس الرسالة المتعلقة باحتمال حصول هجوم على سوريا، أسرع بإرسال رئيس هيئة أركانه محمد فوزي، الرجل الثقة عنده، إلى دمشق، مكلفاً إياه بالتعبير عن التضامن معها، واقتراح تقديم العون لها، لكن للتأكد على الأرض أيضاً من صحة المعلومات التي أبلغه إياها السوفيات.

وعندما عاد فوزي، أوجز له الوضع بعبارة مصرية مألوفة: «ما فيش حاجة!». كيف ذلك؟ ـ سأل الرئيس. فأجاب الجنرال: «الاسرائيليون لم يحشدوا قواتهم على الحدود، ويبدو على السوريين أنهم لا يتوقعون هجوماً وشيكاً». وقع عبد الناصر في حيرة لم يعرفها قط من قبل، لكنه بات غير قادر على التراجع. فقواته باشرت انتشارها في سيناء، والقبعات الزرقاء تتأهب للرحيل، ودرجة الحرارة لا تكف عن الارتفاع عند الرأي العام.

كان عبد الناصر، أسوة بكثيرة من كبار الخطباء، شديد التحسس بحرارة سامعيه وخصوصاً فيما يتعلق بالملف العربي

ـ الاسرائيلي، حيث كان في الغالب أسير خطابه الطنان. وكان واضحاً، في أيام القيظ تلك من سنة 1967، أن الرأي العام بات غير قابل للضبط، وأن مزاج الجماهير كان يفرض مشيئته على ذاك الذي يرتفع الهتاف باسمه.

ولما أعلن في 22 أيار/مايو إغلاق مضيق تيران أمام الملاحة، كان وقع هذا الاعلان أشد دوياً منه في أية لحظة من مسيرته. وفي اليوم ذاته، عمت التظاهرات كل المدن العربية من المغرب إلى العراق؛ وكان يردد على الدوام شعاراً يقول: «بالأمس أممنا القناة واليوم أغلقنا المضيق». مع تباعد الزمن، يمكن أن تحمل هذه الـ «نحن» على الابتسام. فالجماهير العربية كانت تجد ذاتها عفوياً في عبد الناصر، وتطالب بقراراته السياسية كما لو كانت هي التي أملتها. وكان هذا، بعد التمعن، ضرباً من التوهم وحقيقة عميقة في آن.

كان الرئيس المصري في تلك الأيام يبدو في أوج قوته. فوقوف الشعوب العربية إلى جانب القتال الذي كان يتهيأ والقائد الذي يتأهب لخوضه كان من الكثافة على قدر لا يسمح لأي قائد آخر باعتراض طريقه. وكانت أدعى ردات الفعل للانبهار ردة فعل الملك حسين، هذا الذي كان عدوه الألد منذ صعوده. وكان يدور بين الرجلين حتى حينه صراع لا هوادة فيه. فجأة، في فجر الاثنين 30 أيار/مايو، ركب العاهل الأردني طائرته الخاصة قاصداً القاهرة، ليبشر عدوه

القديم بأنه يضع كل إمكانات مملكته تحت تصرفه في الحرب الآتية. فوجىء عبد الناصر بالأمر، ودون أن تفارقه الريبة اشترط أن يُعين ضابط من هيئة الأركان المصرية على رأس الجيش الأردني. فوافق حسين دون احتجاج.

هذا التحول المشهدي جدير بأن نتوقف عنده. لم يكن «الملك الصغير» من سادة المنابر ولا دجالاً، وكان شديد التشبث باستقلال بلده. كما أنه لم يكن عدواً لدوداً للدولة العبرية يتحين فرصة للانتقام العسكري. وظل طوال عهده، الذي دام نحو نصف قرن، يرفض الرضوخ للمحرمات العربية فيما يعود للعلاقات مع «العدو الصهيوني»، وغالباً ما كان يجتمع بقادة إسرائيليين أثناء رحلاته إلى الخارج؛ ووصل به الأمر حتى إلى إلقاء كلمة ثناء على اسحق رابين إبان مأتمه في القدس سنة 1995، مسمياً إياه «صديقي» وهو الذي كان قد انتزع منه المدينة المقدسة.

فإذا كان قد اختار الانضمام إلى عبد الناصر في أيار/مايو 1967، فلأنه كان من قبيل الانتحار أن يسير عكس الشرعية الوطنية آنذاك. كان عدم الاشتراك في الحرب التي تلوح في الأفق أمراً مدمراً للنظام الملكي الأردني، أياً تكن نتائج القتال؛ كان من شأن حصول انتصار عربي أن يجعل عبد الناصر قادراً على تدمير العرش الأردني؛ وكان من شأن حصول انكسار عربي أن يُحمّل من أحجم عن القتال وزر الهزيمة قبل غيره. وبما أن الحرب باتت آتية لا محالة، أدرك

حسين أن عليه أن يخوضها إلى جانب مصر، وحتى تحت إمرتها. هكذا تفعل غريزة الشرعية. كان الملك سيخسر الأردن بلا شك، لكنه سيخسره في كل الأحوال، إما لمصلحة الاسرائيليين وإما لمصلحة المنتفضين العرب، ما إن تنشب الحرب؛ ولكان عجز عن الاستمرار في حكم ملايين الفلسطينيين لو أنه رفض المشاركة في القتال من أجل فلسطين.

وكان تصرف الملك مماثلاً بعد مضي ربع قرن، حيال حرب العراق الأولى. فبينما كان العالم كله يتحالف ضد صدام حسين، وقف العاهل الأردني إلى جانبه؛ هل لأنه كان يريد له أن ينتصر؟ لا، بالتأكيد. هذ لأنه كان يؤمن بانتصار عراقي ممكن؟ لا، بتاتاً. وإنما هو فعل ذلك، ببساطة، لأنه في ذلك المنعطف الفاصل في تاريخ الشرق الأوسط آثر الملك أن يخطىء وهو مع شعبه على أن يصيب وهو ضده.

قد يكون من الأسهل أن نفهم موقف الملك سنة 1967 إذا ما قارناه مع موقف جار آخر لإسرائيل هو لبنان. فقد اتخذ قادة لبنان آنذاك قراراً كان يبدو أكثر معقولية ويقضي بعدم الاشتراك في الحرب؛ لكن هذا القرار كان من شأنه في الواقع أن يزج البلد في مستنقع تاريخي لم يخرج منه حتى اليوم، بعد مرور أربعين سنة.

فمنذ 1968، أخذت الحركات المسلحة الفلسطينية تشن هجمات انطلاقاً من الأرض اللبنانية. ولما رد الاسرائيليون

بعنف وعمدت سلطات بيروت، العاجزة عن صد هجمات جارتها القويَّة، إلى مكافحة الفدائيين، اتخذ قسم من الرأي العام جانب الدفاع عن هؤلاء، ضد حكومته. وكانت الحجة التي تساق على الدوام هي أن من واجب الجيش اللبناني، الذي لم يقاتل العدو، أن لا يهاجم، على الأقل، أولئك الذين يقاتلون هذا العدو.

كان السياسيون الأكثر حكمة يقولون ويكررون أن البلدان العربية، حين خاضت حرب 1967، قد ارتكبت واحداً من أكثر الأفعال طيشاً في تاريخها، وأنه لو شارك لبنان في هذه الحرب إلى جانب جيران إسرائيل الثلاثة الآخرين، لكان خسر ـ كما خسرت مصر، وخسرت سوريا، وخسر الأردن ـ جزءاً من أرضه، ولكان جيشه على الأرجح قد تحطم، دون أن يحدث أي تعديل في ميزان القوى ولا في مآل القتال. لم يكن في وسع أحد أن ينكر كل هذا. ومع ذلك، فإن قسماً ملحوظاً من السكان لم يعد يتعرف إلى ذاته في حكومته ولا في جيشه، ولا يتحمل أن يراهما ينكلان بأولئك الذين يواصلون الكفاح المسلح. ووصل الأمر ببعض اللبنانيين، خصوصاً المنتمين منهم إلى الطوائف الاسلامية وإلى الأحزاب اليسارية، إلى اعتبار أن جيشهم هم هو جيش المقاتلين الفلسطينيين، وأن الجيش الآخر هو جيش الأحزاب المسيحية وجيش اليمين. وأخذ الجيش النظامي يتفكك، وفقدت الدولة المركزية سلطتها على الأرض.

المنطقة الأكثر معاناة في البلاد كانت الجنوب. فهناك انغرس الفدائيون، ومن هناك راحوا يشنون غاراتهم، وهناك كان الاسرائيليون يردون. وشعر السكان المحليون، وأكثرهم من الشيعة، بأنهم مهانون، متروكون، ضحايا واقعون بين نارين. ووصل بهم الأمر إلى لعنة الفلسطينيين والاسرائيليين معاً.

من كل هذه الضغائن ولد حزب الله. في سنة 1982، قرر الجيش الاسرائيلي، عقب حرب أوصلته حتى إلى بيروت، أن لا يكتفي بعد ذلك بشن حملات تأديبية محدودة، وأن يحتل جنوب لبنان ويمنع التسلل إلى الحدود. فانطلق مناضلون من الشيعة، ملهمون ومسلحون وممولون من إيران الشيعية مثلهم، في حركة مقاومة أثبتت فاعليتها القوية منذ البداية. وشيئاً فشيئاً أخذ اللبنانيون، الذين ظل العرب الآخرون طويلاً يعيبون عليهم كونهم الوحيدين الذين لم يشتركوا في القتال، يتبدون الوحيدين الذين يجيدون القتال إلى حد أرغم الجيش الاسرائيلي على الانسحاب من بلدهم في أيار/مايو سنة 2000، ثم أحبط هجومه في صيف 2006.

وهكذا، في السنوات التي أعقبت حرب 1967، توصل جيران إسرائيل الثلاثة الذين اشتركوا في القتال إلى ترتيبات ـ معاهدة صلح بين إسرائيل وكل من مصر والأردن، والإبقاء على الوضع القائم موقتاً بينها وبين سوريا ـ جعلت الوضع

هادئاً تماماً على حدودها مع الدولة العبرية؛ والجار الرابع، الذي كان قد رفض الاشتراك في الحرب، ظل وحده عاجزاً عن الحصول على السلام. وبات بعد ذلك في مهب الريح. كان قادته آنذاك قد أثبتوا، نظرياً، أنهم متعقلون بابتعادهم عن النزاع. لكن عملياً، فإن الثمن الذي دفعه لبنان لقاء عدم اشتراكه في الحرب كان أبهظ ألف مرة من ثمن اشتراكه فيها.

9

لكنني أنهي هذا الاستطراد الطويل حول كيفية عمل الشرعية، لأعود إلى تلك الأيام من شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو 1967، حين أمسك عبد الناصر أو عاد وأمسك بزمام الأمة واعداً بالسير بها نحو النصر المرتجى. كانت قواته المسلحة قد باتت وجهاً لوجه مع القوات المسلحة الاسرائيلية.

بعد أن فكر الرئيس بأن يكون البادىء بالهجوم عاد وتخلى عن الفكرة، لأنه كان واثقاً بأن هذا سيكون كارثة سياسية، ولأن الأميركيين قد يتدخلون بكثافة ليساندوا إسرائيل، وأن السوفيات سيرتبكون؛ أما إذا رضي بأن يكون هو من يتعرض للهجوم فسيكون منذ البداية في وضع دبلوماسي ممتاز، وأن العالم بأسره سيقف بجانبه، بدءاً بفرنسا الجنرال ديغول؛ وحتى الولايات المتحدة بالذات سيكون من الصعب عليها أن تخوض الحرب إلى جانب المعتدي. وكان يقول لنفسه إن القتال سيستغرق أسابيع، في كل حال، وسيمتد إلى جهات أخرى، وإن النجدات ستأتي من جميع البلدان العربية، فيما

أن الاسرائيليين سيكونون منهكين لا محالة، وينتهي الأمر بالوصول إلى تسوية تشكل بالنسبة إلى مصر وإليه شخصياً، انتصاراً سياسياً كبيراً.

لهذا الموقف ثمن بالطبع، وكان عبد الناصر لا يجهله. فهو بتركه الاسرائيليين يبدأون بإطلاق النار، كان يقوم بمجازفة. لكنه كان يظن أنها مجازفة محسوبة. وكان ذراعه الأيمن، المارشال عبد الحكيم عامر، وقد أكد له أنه حتى لو شنت القاذفات الاسرائيلية هجوماً متناغماً لن تخسر مصر سوى 10 إلى 15 بالمئة من طائراتها؛ وسيقدم السوفيات بديلاً عنها خلال بضعة أيام.

لكن ما لم يلحظه عبد الناصر مطلقاً هو أن الضربة الأولى التي ستضربها إسرائيل قد تمحق الطيران المصري. هذا ما حصل مع ذلك صبيحة يوم الاثنين في 5 حزيران/يونيو 1967. فقد حلقت القاذفات الاسرائيلية على علو منخفض جداً وهاجمت في لحظة واحدة جميع المطارات العسكرية، فعطلت المدارج ودمرت الطائرات على الأرض. بقي الجيش الأرضي سليماً تماماً وكان في وسعه أن يقاتل طويلاً في سيناء ويتيح للرئيس بأن يستعيد روعه، وأن يستبدل الطائرات التي دمرت، ويستعد لهجوم مضاد. لكن المارشال عبد الحكيم عامر أصيب بالهلع والارتباك فأمر بانسحاب عام تحول إلى هزيمة نكراء.

بعد إخراج الجيش الاسرائيلي مصر من ساحة القتال،

توجه إلى القدس والضفة الغربية اللتين استولى عليهما عقب حرب شوارع قصيرة، ثم إلى الجولان السوري الذي سقط بلا مقاومة كبيرة. توقف القتال بعد أسبوع؛ وأطلق المنتصرون على تلك الحرب اسم «حرب الأيام الستة»؛ أما بالنسبة إلى المغلوبين، فكانت «النكسة»، ثم أمست ببساطة «حرب حزيران/يونيو».

إن هذه التسميات البسيطة ليست كافية لحجب ضخامة الصدمة التي حلت بالعرب في تلك الأيام. ولا نبالغ إذا قلنا إن هذه الحرب القصيرة كانت ولا تزال حتى اليوم بالنسبة إليهم الفاجعة الأساسية التي تؤثر في رؤيتهم للعالم وفي سلوكياتهم.

غداة الهزيمة، وجد كل العرب وعدد كبير من المسلمين عبر العالم أنفسهم محاصرين بسؤال كان كل واحد يصوغه على طريقته ويأتي بأجوبته الخاصة، لكن الجوهر كان واحداً: كيف أمكن أن تحصل مثل هذه الهزيمة؛

قال عبد الناصر في بادىء الأمر، كي يجد عذراً لهزيمته، إن الهجوم لم يأت من إسرائيل وحدها، بل جاء من الأميركيين والبريطانيين أيضاً. كان هذا غير صحيح، لكنه كان مفيداً على المدى القصير للتخفيف من يأس المصريين والعرب بالاجمال. فالهزيمة أمام دولة كبيرة كانت مدعاة للغيظ، لكنها كانت من طبيعة الأمور، وأقل عاراً على كل حال من الهزيمة أمام دولة صغيرة عمرها عشرون سنة، وعدد

سكانها أقل عشر مرات من عدد سكان مصر، وجيشها أقل عديداً من جيش مصر.

كان يجب أن تمحو حرب 1967 إهانة حرب 1948، حين صمدت الدولة اليهودية الوليدة أمام جميع جيرانها المتحالفين؛ كان يفترض بها أن تثبت أن العرب استعادوا الثقة بأنفسهم، واسترجعوا مجد الزمن الغابر، وأن نهضتهم القومية برعاية عبد الناصر أعادت أخيراً إليهم مكانهم الصحيح بين الأمم. وبدلاً من ذلك، فإن تلك الهزيمة المدوية سلبتهم احترام ذاتهم ووضعتهم إلى أمد طويل في علاقة ارتياب عميق مع العالم، الذي راحوا يرون فيه مكاناً معادياً، يسوسه أعداؤهم، وليس لهم مكان فيه. وهم يحسون بأن كل مقومات هويتهم مكروهة ومحتقرة من جانب بقية العالم؛ والأدهى من ذلك أن في نفوسهم شيئاً يقول لهم إن هذه الكراهية وهذا الاحتقار ليسا بلا مبرر تماماً. إن هذا الحقد ـ على العالم وعلى الذات ـ يفسر بقدر واسع السلوكيات التدميرية والانتحارية التي تطبع بداية القرن الواحد والعشرين.

لقد أصبحت هذه السلوكيات متواترة وحتى يومية، في العراق وغير العراق، إلى حد أمست معه لا تحرك مشاعر الناس. لذلك يبدو لي من المفيد أن أذكر بأن البشرية لم تشهد قط في تاريخها ظاهرة بمثل هذه الضخامة، ولم تمر قط في مرحلة شهدت مئات، بل آلافاً من الناس يبدون مثل

هذا الميل إلى التضحية بحياتهم. كل المقارنات التاريخية التي تجري بعض الأحيان للتقليل من شأن هذه الظاهرة هي في غير محلها تماماً. ومن هذه المقارنات مثلاً حقبة الانتحاريين اليابانيين، أولئك الذين انبثقوا من جيش نظامي، ولم يمارسوا الانتحار إلا في السنة الأخيرة لحرب المحيط الهادئ، واضعين بذلك حداً لغاراتهم منذ استسلام حكومتهم؛ أو حقبة «جماعة الحشاشين» في ماضي العالم الاسلامي، التي كان أفرادها يهاجمون دوماً شخصية بعينها ولا يقتلون البتة دون تمييز؛ وكانوا يرضون باعتقالهم ثم بإعدامهم بسبب أفعالهم، لكنهم ما كانوا يقدمون بتاتاً على التضحية بحياتهم بأيديهم؛ وهم لم يرتكبوا، على أي حال، سوى القليل من الاغتيالات على مدى قرنين من الزمن، ما يجعلهم من هذا القبيل أشبه ببعض الثوريين الروس في عهد القياصرة منهم بـ «استشهاديي» اليوم.

إن اليأس الذي يؤجج مشاعر هؤلاء الاستشهاديين ليس وليد سنة 1967، ولا وليد سنة 1948، ولا وليد نهاية الحرب العالمية الأولى، وإنما هو مآل سيرورة تاريخية لا يمكن أن يختصرها أي حدث أو تأريخ. إنه تاريخ شعب عرف عهداً كبيراً من المجد، أعقبه سقوط طويل؛ فهو منذ مئتي سنة يتوق إلى النهوض، لكنه يعود كل مرة إلى السقوط؛ وتعاقبت عليه الهزائم، والخذلانات، والاهانات، إلى أن انبثق جمال عبد الناصر، فراح يؤمن بأنه سيتمكن معه

من النهوض مجدداً، ومن استعادة اعتباره لذاته وإعجاب الآخرين. وحين انهار العرب من جديد وعلى هذا النحو من المشهدية وهذه المذلة الكبيرتين، انتابهم ومعهم مجموع العالم الاسلامي شعور بأنهم خسروا نهائياً كل شيء.

وابتدأت بعد ذلك مراجعة موجعة، لكن في المرارة وفي الخوف، كما في فيض إيماني يتراءى خلفه يأس بلا حدود.

وشجعت هزيمة عبد الناصر، التي تلتها وفاته في أيلول/ سبتمبر 1970 وهو في الثانية والخمسين من العمر، ظهور مشاريع سياسية متنوعة راحت تتنافس على امتلاك إرثه.

وفي مصر بالذات، انتقل الحكم إلى السادات، الذي كان يُظن أنه شخصية هيابة وشاحبة، لكنه أثبت العكس، إذ بدا مفرطاً في الجرأة ومتوقداً. على أن أغرب ما في مسيرته ليس هنا. فإن أولياء العهد الذين يتصاغرون ما دام السيد حياً يرزق ثم يظهرون على حقيقتهم منذ أن ينتقل الحكم إليهم لا يعدون ولا يحصون في التاريخ، وتحت كل سماء؛ ويطيب للأقوياء من الرجال أن يحيطوا ذواتهم بأشخاص لا يعارضونهم، ولا يتفوقون عليهم أو ينتظرون ساعتهم دون أن تظهر عليهم قلة الصبر. والأغرب فيما خص السادات ليس كذلك لكونه أفلح في زعزعة مواقع الجيش الاسرائيلي، في تشرين الأول/أكتوبر 1973، بشن هجوم مفاجىء على طول قناة السويس ـ ما يسمى في اسرائيل بحرب كيبور وفي مصر بحرب أكتوبر. وإنما الأغرب هو أن الرئيس الجديد، بالرغم

من كونه نجح حيث أخفق عبد الناصر، لم يتمكن من الحلول محل سلفه في قلوب العرب، وأنه حتى تعرض للتجريح وللشتيمة، ووضع سياسياً في «محجر»، وأبلسته بعض الأوساط إلى حد أدى به أخيراً إلى الاغتيال.

هذا أمر مستغرب، أجل، وقوي الدلالة بالنسبة إلى من يحاول الغوص في عمق المسألة الدقيقة، مسألة الشرعية. كان هناك شعب لا يزال تحت تأثير صدمة هزيمة موجعة؛ فجأة، ظهر قائد جديد وفاز، إن لم يكن بانتصار، فبنصف نجاح أكثر من مشرف؛ كان من الواجب أن يثنى عليه، أن يرفع إلى العلياء، أن يكرس على الفور واحداً من أبطال الأمة الكبار؛ ما حصل كان عكس ذلك! وإذا أمسى السادات أيقونة، فهذا عند الرأي العام في الغرب، لا عند الرأي العام العربي، هذا الذي لم يتماه معه في أية لحظة، لا قبل زيارته المشهدية للقدس في تشرين الثاني/نوفمبر 1977، ولا بعدها خصوصاً. ولم يمنح قط في قلوب العرب تلك الشرعية العفوية، التي تكاد تكون من لحم ودم، التي تمتّع بها عبد الناصر حتى موته بالرغم من عيوبه، وأخطائه، وهزائمه.

كان هناك دون شك نقمة لا واعية على السادات لكونه خلف عبد الناصر، كتلك التي يكنها الابن لزوج الأم الجديد لمجرد أخذه مكان الوالد المحبوب. في فرنسا مثلاً، نرى أن جميع من تسلموا زمام الحكم بعد نابوليون الأول قد عانوا الكثير من جراء المقارنة معه، وكان أكثرهم معاناة ذاك الذي

كان يحمل الاسم ذاته؛ وإذا كان عهد الامبراطور الكبير قد جلب الخراب وانتهى بهزيمة وباحتلال أجنبي، فهذا لا يغير شيئاً، إذ إن الشعوب تعترف بجميل من يهديها الملحمة، والحلم، وإعجاب الآخرين، وشيئاً من العنفوان. كان عهد نابوليون آخر عهود احتلال فرنسا المقام الأول بين أمم الأرض، وسعيها إلى توحيد أوروبا حولها بالقوة المتآلفة بين أسلحتها وأفكارها. أما عهد عبد الناصر فكان أقل طموحاً، إلا أنه لعب دوراً مماثلاً إذا ما قيس بما كان لا يزال يبدو ممكناً بالنسبة إلى العرب؛ وهو باق في الذاكرة الجماعية كصولة فارس أخيرة.

10

استخلص كل واحد من فشل تلك المغامرة العبر الخاصة به. واستمد منها السادات ارتياباً عميقاً إزاء المستنقعات العربية التي غرق فيها سلفه؛ وكان يتمتم للمقربين منه بأن اليمنيين، والأردنيين، والفلسطينيين، واللبنانيين، والسوريين، والليبيين، وغيرهم كانوا مستعدين للقتال «حتى آخر جندي مصري».

ولاعتباره أن بلاده تحملت ما يكفيها وبلا مقابل، فقد كان يريد أن يخرجها بصورة نهائية من ذلك النزاع الاسرائيلي ـ العربي الذي استنزفها وأساء إلى علاقاتها بالغرب المزدهر. وحين كان يتكلم عن العرب، كان يعني ضمناً «هم، لا «نحن»؛ ربما كان لا يقول هذا جهاراً، لكن المعنيين بالأمر كان يسمعونه. لذا حين كان السادات يتخذ قراراً ما، كان العرب لا يتبنونه. لقد بقي شرعياً كرئيس مصري، لكنه لم يعد يُنظر إليه ـ ولا كان هو يسعى إلى أن يكون ـ كزعيم طبيعي للأمة العربية. وفي آخر حياته، كان كثيرون من العرب يعتبرونه حتى من بين الأعداء والخونة. ولم يكن الرأي العام

القومي العربي والاسلامي الذي استنكر مصالحته مع الدولة العبرية هو وحده الذي يأخذ عليه جعل كل سلام إقليمي مستحيلاً بسبب سحب جار إسرائيل الرئيسي من النزاع، بل كان قسم كبير من القادة المعتدلين والموالين للغرب يأخذ عليه هذا المأخذ. كان هؤلاء يقولون: كان ميزان القوى في الشرق الأدنى من قبل في غير صالح العرب؛ فإذا انسحبت مصر من النزاع، لاختل الميزان إلى حد يحمل إسرائيل على عدم التنازل عن أي شيء؛ ولن يعود العرب عاجزين عن خوض حرب فقط، بل وحتى عن الحصول على سلام مشرف؛ إن السادات، باختياره عقد صلح منفرد، قد جعل من المستحيل قيام سلام إقليمي حقيقي، وزج المنطقة في عدم استقرار دائم.

سيحتاج المؤرخون إلى عدة عقود أيضاً حتى يتمكنوا من أن يقرروا بصورة أكيدة ما إذا كانت مبادرة خليفة عبد الناصر التي لامست في جرأتها حدود التهور حين ذهب إلى القدس وصافح مناحيم بيغن وموشي دايان، وتكلم من فوق منبر الكنيست، قد سجلت بداية مسيرة مضطربة نحو سلام حقيقي بين الاسرائيليين والعرب، أم أنها كانت دفن كل أمل بالسلام.

بعد أن أعرض السادات عن إرث عبد الناصر العروبي أمسى هذا الإرث مطمع آخرين كثيرين، خصوصاً بين من بدا أن الثروة النفطية توفر لهم وسائل طموح كبير. كان بين

هؤلاء الزعيم الليبي معمر القذافي، الذي رسم مشاريع اتحادية عديدة، قبل أن يسأم من المشاحنات العربية ويتحول بتصميم نحو إفريقيا. وكان بينهم المناضل البعثي صدام حسين، الذي تمكن من الارتقاء إلى قمة الحكم في بلاده التي كانت تحوز في آن واحد عدداً هاماً من السكان، وثروات طبيعية كبيرة، وقامة تاريخية مماثلة لقامة مصر، إذ إنها كانت مهد عدة حضارات تاريخية ـ من سومر إلى أكاد إلى آشور وبابل ـ ومقر إحدى أشهر الأمبراطوريات العربية، أمبراطورية العباسيين. لقد علل النفس هو أيضاً بأن يحل محل عبد الناصر، لكنه لم ينجح، وكانت الخاتمة الكارثية التي نعرفها.

لقد كان هذان المرشحان لخلافة الزعيم العروبي قد وصلا كلاهما إلى الحكم غداة هزيمة 1967؛ كان أحدهما «الضابط الحر» الليبي يعتبر نفسه الابن الروحي لـ «الضابط الحر» المصري ويعد بمساعدته للتعويض عن الاهانة؛ وكان الآخر ناشطاً عراقياً، يسخر من الرئيس ومن إخفاقات جيشه، ويعد نفسه بأن يحجبه بمآتيه العسكرية هو.

لكن العرب لم يروا يوماً في صدام عبد الناصر آخر، وهو لم يحز يوماً تأييداً شعبياً حقيقياً، لا في بلاده ولا في باقي المنطقة؛ وحتى متى وقف كثيرون إلى جانبه يوم خاض الحرب مرتين على أميركا، فإن هذا لم يكن معناه ثقة

بالرجل، بل لأنهم لم يكونوا راغبين في مشاهدة هزيمة عربية جديدة، مشاهدة العار والمهانة وسخرية كل أهل الأرض.

لم تحصل بالطبع أية معجزة، وقد فاز من فاز وخسر من خسر، وتقطعت أوصال بلاد، وغاص العرب أكثر من قبل قليلاً في لجة اليأس والمرارة.

إن الهزيمتين اللتين نزلتا بصدام حسين قد أفضتا إلى ختم مصير الايديولوجيا السياسية التي سيطرت على ساحة الشرق الأدنى منذ أكثر من قرن، أي القومية العربية.

صحيح أن هذا المذهب كان قد أخذ يتثاقل منذ فترة؛ كان عبد الناصر قد رفعه إلى الذروة، وكان لا بد لهزيمة الرجل من أن تسقط عنه الاعتبار. لم يكن السادات بالمسؤول الوحيد الذي قرر أن مصالح بلاده ستكون بعد الآن فوق مصالح العرب. فالقادة الذين كانوا ينتقدونه لم يكونوا يتصرفون على غير هذا النحو، لا العراقيون، ولا الفلسطينيون، ولا السوريون، ولا الأردنيون، أو أحد غيرهم. كان كل منهم يحرص على مصالح بلاده، متى كان لا يحرص على مصالح نظامه، وعشيرته، أو مجرد شخصه. على كل حال، إن جميع المحاولات التوحيدية قد أخفقت، ولم يبق من فكرة الوحدة العربية سوى أشكال طقوسية يمارسها بعض السياسيين، الذين يصدقهم بضعة معاندين، ولم يعد لهم تأثير يذكر في السلوكيات الفعلية.

خلال فترة ما، عقب هزيمة 1967، جرت محاولة إنقاذ

عن طريق الماركسية. كانت تلك حقبة تشي غيفارا، وحرب فييتنام، وتصدير الماوية. كان العرب حينذاك يقارنون، ويجلدون أنفسهم. كانت تتداول غداة هزيمة 1967 رواية مفادها أن مسؤولاً مصرياً رفيعاً غاظه ما حصل فصاح في وجه السفير السوفياتي قائلاً: «كل هذا السلاح الذي بعتمونا إياه لا قيمة له!» فأجابه الدبلوماسي قائلاً ببساطة: «لقد أعطينا السلاح إياه للفييتناميين».

هذه الرواية تطرح المشكلة جيداً، أكانت صحيحة أو باطلة. إذ إنه كيف يمكن أن نفسر كون شعب استطاع بالأسلحة إياها أن يصمد أمام أقوى جيش في العالم، فيما أن شعباً آخر انهزم أمام جار صغير؟ الجواب في نظر بعضهم واضح كالشمس: يجب التخلص من القومية التقليدية، «البورجوازية» أو «البورجوازية ـ الصغيرة»، واعتناق الايديولوجيا الثورية «المتماسكة»، إيديولوجيا الشعوب التي تنتصر. واعتنقت حركة القوميين العرب بقيادة الدكتور جورج حبش الماركسية ـ اللينينية والكفاح المسلح، بصورة رسمية، وأطلقت على نفسها اسم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» الذي لا يتضمن نعت «العربية» ولا صلة صريحة بالقومية؛ ووصل فرع يمني لهذه الحركة إلى الحكم سنة 1969 وأعلن قيام «ديموقراطية شعبية». ورأينا هنا وهناك في العالم العربي، من الخليج إلى المغرب، مثقفين ومنظمات سياسية «يعتمدون اللينينية» في معتقداتهم، وتحالفاتهم وحتى في قاموسهم

أحياناً. كان بعضهم يفعل ذلك بدافع الانتهازية، وآخرون عن قناعة صادقة لأنهم كانوا يرون في ذلك رداً على الهزيمة العربية، وتقدماً للفكر، بعيداً عن الانقيادية الاجتماعية، وعن القومية الضيقة، وكذلك رهاناً على المستقبل ـ على الأمل كما كان يُتخيل في تلك السنوات. ذلك أن هذا الاقبال على الماركسية ـ اللينينية لم يدم سوى فترة انتقالية قصيرة بين عصر القوميين وعصر الاسلامويين؛ كان ذلك قوساً تاريخياً يزمع أن يترك عند انغلاقه مذاقاً مراً، ويكون قد أسهم في تقوية ذاك الشعور بالاحباط والغيظ والعجز عند كثير من الشعوب.

لو أن هزيمة الشيوعية جاءت ببساطة على يد القوى التي كانت تحاربها، لكانت قد استمرت بلا ريب بصورة باطنية كي تعود فيما بعد إلى الانتشار تحت كل سماء بوصفها حركة رسولية علمانية جبارة. الأمور لم تكن هكذا بالتأكيد. فهي كانت قد فقدت كثيراً من اعتبارها قبل أن يجندلها «أعداؤها الطبقيون». فكانت نظرتها إلى الفنون قد أصبحت معقّمة، ومفهومها لحرية الفكر منتسباً إلى مفهوم محاكم التفتيش، وممارستها للحكم تذكر أحياناً بممارسة سلاطين بني عثمان، الذين كانوا يحرصون لدى وصولهم إلى العرش على اغتيال إخوانهم وأبناء عمومتهم خشية أن يفكروا في منازعتهم على العرش.

ما يخطر في بالي هنا ليس تلك العمليات التطهيرية

الستالينية وحسب. لدي ذكريات أقرب عهداً، آتية من البلدين الاسلاميين الوحيدين اللذين حكمتهما حركة ماركسية ـ لينينية صريحة، وهما اليمن الجنوبي من سنة 1969 حتى سنة 1990، وأفغانستان من سنة 1978 حتى سنة 1992. لقد شهدنا في الحالتين تسويات حسابات بواسطة الرشاش بين فريقين متخاصمين في أثناء اجتماع للمكتب السياسي. هل هذه مصادفة؟ لقد جرت أحداث مماثلة خلال الثلاثينات، والأربعينات، والخمسينات، والستينات، في موسكو، كما في براغ، وبلغراد، وتيرانا، وبكين إبان الثورة الثقافية، وفيما بعد في إديس ـ أبابا أيام حكم الدرغ، ناهيك عن فترة حكم الخمير الحمر. هل هذه مصادفة؟ لا، بل إنها نمط أداء، وروتين، وعادات.

أتكلم عن هذا بحزن، لأن هذه الحركات كان قد ضل طريقه إليها أشخاص قيمون، كانوا يريدون صادقين أن يحدثوا مجتمعاتهم، كانوا يدعون إلى تعميم المعرفة، إلى تعليم البنات، إلى تكافؤ الفرص، إلى تحرير النفوس، إلى إضعاف العشائرية، وإلى إلغاء الامتيازات الاقطاعية. وعلى أنقاض آمالهم المخذولة نبتت، في كابول وغيرها، نباتات مغايرة تماماً.

11

تفرض علي الرغبة في الانصاف والحرص على الحقيقة التاريخية أن أضيف إلى هذه المعاينات الاتهامية بضع معاينات اتهامية أخرى ليس السوفيات هم المسؤولين فيها.

إذا كان السوفيات يتحملون المسؤولية الأولى عن الاختلال في أفغانستان، فالأميركيون هم الذين دبروا مجزرة النخبة الحداثية في أندونيسيا. كان في أكبر بلد مسلم من حيث عدد السكان، حتى منتصف الستينات، حزب شيوعي يبلغ عدد أعضائه حوالى مليون ونصف مليون، وكان يشارك في الحكم تحت رعاية الرئيس القومي أحمد سوكارنو، صانع الاستقلال. كان هذا قد أقام نظاماً علمانياً، استبدادياً لكن غير دموي، وكان يلعب دوراً من الطراز الأول في الساحة الدولية؛ وهو الذي استقبل المؤتمر الافريقي ـ الآسيوي في نيسان/أبريل 1955 في باندونغ، الذي أنشأ حركة عدم الانحياز.

كانت الولايات المتحدة مغتاظة بسبب تأميم المناجم الأندونيسية كما بسبب العلاقات التي أقامتها جاكرتا مع بكين

وموسكو، وكانت قد بدأت تغرق في وحول حرب فييتنام، فقررت استعمال الوسائل الكبيرة، وكان نجاحها كاملاً. ففي ختام سيناريو بارع لم يكشف عن تفاصيله إلا بعد عقود، اعتبر الشيوعيون والقوميون خارجين على القانون، فاعتقلوا وذبحوا بأعداد كبيرة، في الجامعات، والادارات، وأحياء العاصمة، وحتى في القرى النائية. تتحدث التقديرات الأكثر جدية عن ستماية ألف قتيل بين تشرين الأول/أكتوبر 1965 وصيف 1966. وسلم الحكم إلى الجنرال سوهارتو، الذي أقام طوال أكثر من عشرين سنة دكتاتورية ظلامية وفاسدة، لكن مصممة على محاربة الشيوعية. عند الخروج من النفق، كانت الرؤية الأندونيسية للاسلام، التي كانت تعتبر الأكثر تسامحاً في العالم، قد زالت من الوجود. وكانت آفاق إعطاء المجتمع طابعاً مدنياً قد اندثرت، كانت «ضحية جانبية» لمكافحة الخطر الشيوعي.

رب قائل بأنها كانت الحرب الباردة. لا شك في هذا. لكن إذا كان العذر غير مقبول فيما خص جرائم بودابست الشيوعية سنة 1956، فهو ليس مقبولاً أيضاً فيما خص جرائم مكافحة الشيوعية في جاكرتا سنة 1966. الجريمة جريمة، والمجزرة مجزرة، وإبادة النخب تشجع العودة إلى الوراء.

على كل حال لم تكن أندونيسيا البلد الاسلامي الوحيد، الذي كان قادته يدعون إلى الاستقلال السياسي وتملك الدولة الوطنية مواردها الطبيعية الرئيسية، ويتعرض لمحاربة شرسة

وفعالة من جانب الغرب. ترى ألأنها كانت حليفة للاتحاد السوفياتي؟ نعم، أحياناً. لكن غالباً ما كانت العملية معكوسة؛ فهؤلاء الرجال كانوا يتوجهون نحو موسكو لأنه كان عليهم أن يواجهوا عداء الدول الغربية، هذه التي كانت لا تقبل بأن يُمس «نفطها» و «مناجمها» و «مزارعها السكرية أو ذات الأشجار المثمرة» و «قناتها» في السويس أو في باناما، و «قواعدها» العسكرية، و «امتيازاتها»، وبكلمة، أعلويتها الكروية.

وفي حالة إيران التي تحدثت عنها من قبل، ليس هناك من شك، بأنه لم يكن لدى الدكتور مصدق حلم آخر غير إقامة ديموقراطية تعددية وعصرية من الطراز الغربي. لم يكن لديه أية نية لإقامة دكتاتورية ماركسية ـ لينينية، أو نظام قومي متطرف، أو أي نوع من أنواع الطغيان. لقد كان رجلاً نزيهاً، مغموراً، عرضة للانهيار العصبي، وكان متأهباً على الدوام لمغادرة الحياة العامة ليعود للانزواء في مكتبته، لكن شديد التأثر بالبؤس والجور، لا يريد سوى أن تكون موارد إيران في خدمة تقدم شعبه. لهذا السبب الوحيد طرد من الحكم سنة 1953 عن طريق انقلاب جرى التخطيط له وتنفيذه من قبل المخابرات الأميركية والبريطانية، كما تشهد الروايات العديدة، التي اتخذ بعضها شكل اعترافات، والتي نشرت بعد ذلك.

ليس من قبيل المصادفة أن تفضي هذه الخيانة من قبل

الغرب لمبادئه هو بالذات، بعد مرور ربع قرن، إلى الثورة المؤسسة للاسلام السياسي المعاصر.

في زمن عبد الناصر، كانت الحركات الاسلاموية المناضلة، ومن بينها حركة الاخوان المسلمين، مكرهة على البقاء في الظل، والسبب هو القمع الذي كان ينهال عليها، وكذلك لأن شعبية عبد الناصر في العالم العربي كانت تجعل كل خصومه يظهرون كأنهم «عملاء للاستعمار والامبريالية».

كان للاخوان المسلمين، عشية الثورة المصرية، حضور متجذر في مختلف طبقات المجتمع، بما في ذلك الجيش. كانوا يخوضون نضالاً عنيفاً ضد الملك فاروق، وضد التدخلات البريطانية، وضد الحضور الغربي عموماً. وكان نفوذهم ينتشر بسرعة، ما حدا بكثيرين من الراصدين، لدى استيلاء «الضباط الأحرار» على الحكم في تموز/يوليو 1952، إلى الاعتقاد بأن هذه المنظمة المجهولة حتى حينه ليست سوى انبثاق من الاخوان، أو واجهة لهم، أو ربما حتى مجرد ذراعهم العسكرية. لقد بتنا نعرف اليوم، على كل حال، أن عدة مشاركين في الانقلاب كانوا بالفعل على صلة بالحركة الاسلاموية، صلة عضوية فيما خص بعضهم وأكثر شكلية فيما خص آخرين.

لكن الصانع الرئيسي للانقلاب، عبد الناصر، سرعان ما رأى في الاخوان منافسين. فقد كان لهم من القدرة ما لا يسمح بأن يكونوا أداة في يد الضباط الأحرار، كما أنه كان

غير ميال إلى أن يكون دمية في يدهم. ونشب الخلاف بينه وبينهم، وحاول أن يضرب نفوذهم، ولما حاولوا أن يغتالوه سنة 1954، أمر بإعدام بعض من قادتهم وبسجن بعض آخر، واستطاع الناجون منهم من القمع أن يفروا نحو أوروبا الغربية، أو الولايات المتحدة، أو البلدان العربية المناوئة لعبد الناصر كالأردن والعربية السعودية.

وبعد أن أمم الرئيس المصري قناة السويس سنة 1956 وخرج منتصراً سياسياً من المجابهة مع البريطانيين والفرنسيين والاسرائيليين، وبات معبود الجماهير الاسلامية، لم يعد الاخوان قادرين على معارضته جهاراً. وكل مرة كانوا فيها يحاولون أن يرفعوا رأسهم، كان القمع ينهال عليهم كما جرى سنة 1966، حين حكم على أبرز مثقفيهم، سيد قطب، بالاعدام وشنق بعد محاكمة قصيرة؛ لم يتأثر الرأي العام العربي بهذا الأمر آنذاك إلا قليلاً، لأنه كان يربط بين الاسلامويين و «الملكيين الرجعيين» وبينهم وبين البلدان الغربية التي لجأوا إليها.

وتمكن الاسلامويون من إسماع صوتهم مجدداً عقب إفلاس الناصرية والمراجعة المؤلمة التي تلته. «لقد قلنا لكم إنه لا يجب الوثوق بذلك الغاوي!». كان صوتهم في البداية متردداً، متمتماً، شبه خفي، ثم أكثر فأكثر ثقة بالذات إلى أن بات مهيمناً وحتى يصم الآذان.

كل ما جرى في العالم خلال العقود الأخيرة أسهم في

جعل أطروحات الاسلامويين تفوز داخل المجتمعات العربية. فالاخفاقات المتعاقبة التي منيت بها الأنظمة المنادية بالقومية العربية أدت إلى انحدار كامل لقيمة هذه الايديولوجيا، وإلى إعادة مزيد من الصدقية للذين كانوا دائماً يقولون إن فكرة وجود أمة عربية بالذات هي «بدعة» مستوردة من الغرب، وإن الأمة الوحيدة الجديرة بهذه التسمية هي الاسلام. وقد زاد تسارع العولمة من الحاجة والصدقية لإيديولوجيا كروية تزيل الحدود وتتجاوز الانتماءات المحلية؛ هذه الايديولوجيا كانت الماركسية، في نظر فئة صغيرة، وفي نظر الكثرة الكبيرة، كان لا يمكن أن تكون إلا الدين؛ على أي حال، إن انهيار المعسكر الاشتراكي قد بت في هذا النقاش لمصلحة الحركات الاسلاموية. لكن دون أن تتحول هذه الحركات إلى أحزاب حكومية؛ ودون أن تحل عقدة الشرعيات الضالة.

ذلك أن إحدى العواقب الكبرى للهزائم المتتالية التي حلت بعبد الناصر وصدام حسين وغيرهما، كانت بالذات أن الفكرة القائلة بتمكن رئيس دولة عربية، من أن يقف في وجه الغرب، على نحو ما جرى في الخمسينات والستينات، قد فقدت صدقيتها. فمن أراد أن يحتفظ بالحكم عليه أن يجعل نفسه مقبولاً عند الدولة العظمى، حتى لو اقتضى الأمر أن يسير ضد مشاعر شعبه، وأن من مصلحة الذين يريدون معارضة أميركا بصورة جذرية، أكان بواسطة السلاح أو بمجرد العنف الكلامي، أن يبقوا على العموم في الظل.

هكذا تطور عالمان سياسيان متوازيان، أحدهما علني لكنه لا يحظى بالموافقة الشعبية، والآخر باطني ويتمتع بشعبية أكيدة، لكنه عاجز عن الاضطلاع بمسؤولية الحكم بصورة مديدة. يُعتبر ممثلو العالم الأول وكلاء محليين في خدمة العدو؛ ويُعتبر ممثلو العالم الآخر خارجين على القانون. لا يتمتع أي من الاثنين بشرعية حقيقية، الأولون لأنهم يحكمون بدون الشعب وضد إرادته أحياناً كثيرة، والآخرون لأنهم بوضوح عاجزون عن أن يحكموا، من جراء الجو العام المعادي لهم، كما من جراء ثقافتهم السياسية، التي تجعلهم يتبنون معارضة جذرية وتصلباً عقيدياً ويطلقون التحريمات، بدلاً من تبني التسويات الضرورية التي تقتضيها قيادة السفينة الحكومية. وقد أدرك هذا المأزق الاسلاميون المصريون، والسودانيون، والجزائريون، والمغاربة، أو الأردنيون، وتجلى في وضح النهار حين فازت حماس في الانتخابات الفلسطينية.

إن غياب الشرعية، بالنسبة إلى كل مجتمع بشري، هو شكل من أشكال انعدام الوزن الذي يخلخل كل السلوكيات. فمتى كانت أية سلطة، أية مؤسسة، أية شخصية، لا تستطيع أن تحوز صدقية معنوية حقيقية، ومتى بلغ الأمر بالناس إلى حد الاعتقاد بأن العالم غابة يسودها الأقوى، وكل الضربات فيها مباحة، لا يعود هناك بد من الانجراف نحو العنف القاتل، والطغيان والفوضى.

لذا، ليس يمكن اعتبار تفتت الشرعية في العالم العربي موضوع تأمل عادي عند الاختصاصيين؛ فإن إحدى العبر التي تستخلص من 11 أيلول/سبتمبر 2001 هي أنه ما من اختلال يبقى محلياً صرفاً؛ وهو حين يصيب المشاعر، ورؤية الذات، والحياة اليومية لمئات ملايين الناس، تظهر مفاعيله في طول الكرة وعرضها.

12

بعد هذا التوسع الطويل حول فقدان الشرعية الذي يصيب البلدان العربية، أعود قليلاً إلى أزمة الشرعية الأخرى، تلك التي تسهم في اختلال العالم، والتي تتعلق بدور الولايات المتحدة الكروي؛ وذلك لكي أشدد على أن المسألة الوجيهة ليست مسألة معرفة ما إذا كانت الديموقراطية الأميركية تعمل بشكل صحيح؛ فمن جهتي، على كل حال، لست أعرف ديموقراطيات كثيرة أفضل منها. لكن، حتى لو كانت أكثر الأنظمة كمالاً، وحتى لو كان كل من يحق لهم أن ينتخبوا يمارسون هذا الحق في ظروف مثالية، فالمشكلة تبقى هي هي: منذ اللحظة التي تكون فيها أصوات المواطنين الأميركيين الذين يمثلون 5% من سكان العالم، أكثر تقريراً لمستقبل الانسانية كلها من أصوات الـ 95% الباقية، فهذا يعني أن ثمة خللاً في الادارة السياسية للكرة الأرضية.

يشبه هذا نوعاً ما قراراً يقضي بأن ينتخب سكان فلوريدا وحدهم رئيس الولايات المتحدة، ولا ينتخب سكان سائر الولايات سوى حكامهم وسلطاتهم المحلية. اتخذت فلوريدا

كمثل مرة جديدة لأن سكانها يمثلون بالضبط 5% من مجموع سكان الولايات المتحدة.

صحيح أن المرء لا يستنكر الأمر كثيراً متى كان خيار الذين يتمتعون بحق الانتخاب يقع على المرشح الذي كان ليختاره هو؛ لكن هذه المصادفة تحجب الخلل ولا تمحوه.

قلت في بداية هذا الجزء الثاني إن «صلاحية» الادارة الأميركية تشمل اليوم الكرة بكاملها. كانت هذه الكلمة موضوعة بين مزدوجين، بالنظر إلى كون السلطة التي تمارسها واشنطن ليست صادرة عن وكالة قد يكون سكان العالم أعطوها إياها. فعلى أرض الولايات المتحدة، هذه حكومة قانونية؛ وفي باقي الكرة، هي حكومة أمر واقع، ذات شرعية قابلة للطعن بها.

ليس باليسير على المرء أن يثير هذه المسألة وأن يرفض بحزم في الوقت ذاته العداء المنهجي لأميركا الذي بلغ ذروته في السنوات الأولى من هذا القرن. لكنني مع ذلك سأثابر على سلوك هذا الخط بعناد، وذلك أولاً عن قناعة، إذ إنني لا أكن لـ «سيدنا» الكروي ذلاً ولا حقداً، كما لأن هذا هو السبيل الوحيد لفهم فواجع عصرنا وللبحث عن حلول. وعليه، سأدع جانباً مسألة معرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة أظهرت منذ ولادتها ميولاً إلى التوسع والسيطرة. هذا لا يعني أن هذه المسألة لا تهمني، بل لأن التوقف عندها يبدو لي غير ذي فائدة، نظراً إلى أن جميع البلدان

الأخرى استعملت قدرتها وبالغت في استعمالها كلما سنحت لها فرصة لذلك على مدى التاريخ؛ ولأن الروس، واليابانيين، والألمان، والانكليز، والفرنسيين ـ لا أذكر هنا سوى الأمم التي حلمت بسيطرة عالمية خلال القرنين المنصرمين ـ لو أتيح لهم أن يحظوا بمكانة عالمية كتلك التي يحوزها الأميركيون، لكان سلوكهم أشد غطرسة أيضاً. ولا شك عندي بأن الأمر سيكون هكذا غداً، مع الصين أو الهند.

إن الولايات المتحدة هي المستفيدة بلا شك من هذا الاختلال الذي نلاحظه في الادارة السياسية لشؤون الكرة؛ لكنها ضحيته أيضاً. وما لم تتوصل إلى ضبط نفسها، فإن علاقاتها غير السليمة مع باقي العالم قد تتسبب عندها بصدمات أبقى أثراً وأكثر ضخامة من تلك التي أعقبت حرب فييتنام.

فالموقع الذي اكتسبته عند الخروج من الحرب الباردة، موقع الدولة العظمى الوحيدة في العالم، يمثل بالنسبة إليها ما يسمى بالانكليزية (mixed blessing) أي بركة ولعنة في آن واحد. فإن كل كائن، طبيعياً كان أو معنوياً، يحتاج إلى وضع حدود له. كل حكم يحتاج إلى حكم مضاد، لأجل حماية الآخرين من تجاوزاته، وكذلك لأجل حماية نفسه أيضاً. هذه، في السياسة، قاعدة ابتدائية كما أنها أحد أسس الديموقراطية الأميركية ـ المبدأ غير القابل للمس القائل

بالتوازن في القوى الذي بموجبه لا يستطيع أي مرجع أن يمارس صلاحياته دون أن يكون قبالته مرجع آخر يمنعه من الشطط. يمكن أن نقول أيضاً إن هذه سنة من سنن الطبيعة. أفكر إذ أقول هذا بأولئك الأولاد المصابين منذ ولادتهم بداء عدم الاحساس بالألم، الأمر الذي يجعلهم معرضين دائماً للخطر، إذ إنهم قد يصابون بجرح خطير دون أن يحسوا به؛ ولعلهم يكنون بعض الأحيان شعوراً بنشوة المناعة ضد الألم، لكن هذا يسوقهم إلى تصرفات متهورة.

فلأنها شعرت بأنها تقدر أن تفعل، كل ما تريد على الساحة الدولية دون عقاب، ارتكبت الدولة العظمى الوحيدة أخطاء ما كانت لترتكبها في زمن الحرب الباردة.

كانت في البداية تبدي حرصاً على إقناع الآخرين بأنها على حق. ومتى كانت تريد أن تتدخل عسكرياً خارج أميركا اللاتينية، كانت تجهد لإنشاء ائتلافات ذات صدقية؛ ومتى كانت الأمم المتحدة تعبس، كانت تلجأ إلى حلف الأطلسي، كما فعلت بالنسبة إلى حرب كوسوفو، أو إلى قوى إقليمية مرموقة، كما فعلت في حرب العراق الأولى.

آخر حملة عسكرية توافقية نسبياً كانت حرب أفغانستان في خريف 2001. فإنه بفضل الكراهية الشاملة لطالبان، الذين كانت مسؤوليتهم واضحة عن اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر، لم يجد الأميركيون أية صعوبة في إيجاد حلفاء؛ لكنهم، عندما حاولوا، بعد ذلك بخمسة عشر شهراً، أن يحصلوا

على سند مماثل لغزو العراق، ووجهوا بانتفاضة دبلوماسية شاملة حملت لواءها فرنسا، وشاركت فيها كل من ألمانيا وروسيا والصين، ومعظم بلدان العالم. كانت هذه الانتفاضة تجد تفسيراً لها إلى حد بعيد في سلوكيات الادارة الجمهورية التي كانت تولد شعوراً بأنها تهمل وأحياناً تحتقر رأي كل الأمم الأخرى، في ملفات متنوعة، ومن بينها مسألة ارتفاع حرارة الأرض أو مسألة المحكمة الجزائية الدولية؛ كان يمكن أن نلاحظ هذا الموقف قبل الاعتداءات، لكنه تعزز على أثر هذه الاعتداءات، كما لو أن الاعتداء الذي تعرضت له الولايات المتحدة يعفيها من كل التزام تجاه الأسرة الدولية. على كل حال، لم تعبأ الادارة الأميركية هذه بتحفظات مجلس الأمن الدولي والمعارضة الشديدة من جانب الرأي العام الدولي، بل دبرت مجموعة من الذرائع، واجتاحت العراق في آذار/مارس 2003 ومعها عدد قليل مما بقي لها من حلفاء.

هزم الأميركيون الجيش العراقي في وقت قصير، لكن انتصارهم العسكري سرعان ما تحول إلى هزيمة سياسية ومعنوية ذات عواقب يستحيل تقديرها. وبما أن ثقافة الشفافية التي يملكونها لا مثيل لها في العالم، فإنهم لا يكفون عن تشريح هذه المغامرة الفاشلة، كي يفهموا كيف وصلوا إلى هنا، وكيف يمكن تدارك تكراره. وباتوا يعرفون الآن بصورة أفضل ما هي المخاطر الملازمة للانفراد بممارسة الحكم في

عالم على مثل هذا القدر من التعقيد والبرقشة كعالمنا. باتوا يعلمون أنه عن طريق الاستماع إلى الآخرين، وإعارتهم الانتباه، والاصغاء إلى كل الأصوات، أصوات الخصوم قبل أصوات الحلفاء، يمكن تحاشي العثرات والتوقف في السباق قبل القفز فوق آخر الحواجز الواقية.

وقد يكون من حقنا أن نتساءل أيضاً عما إذا كان «انعدام الاحساس بالألم» هذا، الذي سبب اختلال سلوكيات سيدنا الأوحد وألحق به الأذى، لم يكن مؤذياً لنظامنا الاقتصادي الكروي أيضاً.

لا ريب في أن اقتصاد السوق أثبت تفوقه على الاقتصاد البيروقراطي والموجه الذي لم يعد أحد يود العودة إليه، خصوصاً البلدان الشيوعية السابقة. ومع ذلك، فإن الرأسمالية، حين باتت النموذج الوحيد، قد خسرت هجَّاءً نافعاً ولا بديل له على الأرجح. كان ينتقدها دوماً على حصيلتها الاجتماعية، ويدغدغها فيما خص حقوق الشغيلة والتفاوتات. وحتى لو كانت هذه الحقوق أقل احتراماً في البلدان الشيوعية منها في معظم البلدان الرأسمالية، وحتى لو كانت النقابات فيها أشد حرماناً من حرية التعبير منها في البلدان الرأسمالية. وحتى لو كان نظام النومانكلاتورا الخبيث يجعل كل كلام عن التمسك بمبدأ المساواة كاذباً، فإن وجود هذا الاحتجاج، وهذه الهجمات، وهذا الخطاب الطنان، وهذا الضغط الدائم داخل كل مجتمع كما على مستوى

الكرة، كان يجبر الرأسمالية على أن تكون أكثر اجتماعية، وأقل تفاوتاً، وأكثر إصغاءً إلى الشغيلة وممثليهم؛ كان هذا عاملاً تصحيحياً ضرورياً، على الصعيد الخلقي، وعلى الصعيد السياسي، وحتى، في آخر الأمر، من أجل إدارة فعالة وعقلانية لاقتصاد السوق.

وبما أن النظام حرم من هذا العامل التصحيحي، فقد أخذ ينحط بسرعة كشجيرة تركت بلا تشذيب فعادت إلى حالتها البرية. وأمست علاقته بالمال وبكيفية كسبه علاقة فاحشة.

أنا موافق على القول بأن لا خجل من الاثراء، كما أتفهم أن لا يخجل المرء من الاستمتاع بثمار ازدهاره؛ فإن زماننا يجود علينا بالكثير من الأشياء الجميلة بحيث يكون من التجديف على الحياة أن نرفض الاستمتاع بها. لكن أن يغدو المال منقطعاً تماماً عن كل إنتاج، عن كل جهد جسدي أو فكري، عن كل نشاط نافع اجتماعياً؟ وأن تتحول مراكز البورصة عندنا إلى كازينوات عملاقة حيث يتقرر مصير مئات الملايين من البشر، من أغنياء أو فقراء، برمية زهر؟ وأن يصل الأمر بأكثر مؤسساتنا المالية جدارة بالاحترام إلى أن تتصرف تصرف صبيان أشرار سكارى؟ وأن مدخرات حياة بكاملها من العمل الشاق يمكن أن تذهب هباء، أو أن ترتفع ثلاثين ضعفاً خلال بضع ثوان، وذلك وفقاً لطرائق خفية لم يعد حتى أصحاب المصارف يفقهون شيئاً منها؟ فإن في هذا خللاً خطيراً تتجاوز ملابساته كثيراً عالم المالية والاقتصاد.

ذلك أنه من حقنا أن نتساءل، ونحن نرى ما يجري، لماذا يظل الناس يحيون حياة عمل شريف؛ لماذا يود شاب أن يصبح أستاذاً، لا مهرباً؛ وكيف يمكن، في مثل هذه البيئة الخلقية، أن تنتقل المعارف، والمثل العليا، وكيف يمكن الحفاظ على الحد الأدنى من النسيج المجتمعي كي يكتب البقاء لتلك الأشياء الجوهرية والسريعة العطب التي تدعى الحرية، والديموقراطية، والسعادة، والتقدم، أو الحضارة.

وهل ثمة من حاجة للقول حرفياً بأن هذا الاختلال المالي هو أيضاً، وربما قبل أي شيء، مؤشر إلى اختلال في سلّم قيمنا؟



الفصل الثالث

التيقنات الخيالية



1

يؤتى أحياناً، في الكلام عن أزمة زماننا الخلقية، على ذكر «فقدان الصوى» أو «فقدان الاتجاه»؛ هذا قول لا أجد نفسي فيه لأنه يحمل على الظن بأنه يجب «استعادة» الصوى المفقودة، والتضامنات المنسية، والشرعيات التي فقدت قيمتها؛ ففي اعتقادي، ليس المطلوب «أن نستعيد» بل أن نخترع. ليس بالدعوة إلى عودة وهمية لسلوكيات الماضي سنتمكن من مواجهة العصر الجديد. الحكمة تبدأ بمعاينة استحالة مقارنة عصرنا بغيره، ومعاينة نوعية العلاقات بين الأشخاص كما بين المجتمعات البشرية، ونوعية الوسائل المتوافرة لنا والتحديات التي علينا مواجهتها.

فعلى صعيد العلاقات بين الأمم وإدارة الكرة، ليست حصيلة التاريخ بالمثالية بتاتاً، إذ إن هذه الحصيلة حافلة بحروب مدمرة، وجرائم بحق الكرامة الانسانية. وتبديدات كثيفة، وضلالات مفجعة ـ الأمر الذي ساقنا إلى الركود الذي نعانيه اليوم. فبدلاً من تجميل الماضي وأمثلته، قد يكون من الواجب أن نتخلص من العقد النفسية التي

اكتسبناها فيه والتي تتبدى كارثية في ظل الوضع الراهن؛ يجب أن نقلع، نعم، عن الأفكار المسبقة، والانطباعات الموروثة، والمعتقدات القديمة البالية، كي ندخل بقدم ثابتة في طور جديد من المغامرة البشرية، طور يجب أن يخترع فيه كل شيء من جديد ـ التضامنات، والشرعيات، والهويات، والقيم، والصوى.

منعاً لأي التباس، أسارع إلى توضيح أمر، ألا وهو أنه إذا كان لا يمكن، حسب رأيي، أن يكون الحل في «رجوع» سلفي إلى الأخلاق التقليدية ولا إلى الشرعيات السابقة، فإنه غير موجود أيضاً في نسبية خلقية تكرس، باسم حداثة مبتذلة وخاملة، الأنانية المقدسة، وتعبد كل رفض، وتتمرغ في حمأة الأثرة المطلقة، لتصل إلى أوخم التعاليم: «من بعدي الطوفان!»؛ ولعل في الاضطرابات المناخية معنى حرفياً لهذا التعليم.

يقود هذان الموقفان المتعارضان، بطرق متقاربة، إلى المأزق إياه. لكننا اليوم بحاجة إلى شيء مختلف تماماً. فإذا كان علينا أن نخرج من الشرعيات السابقة، فلنخرج «نحو الأعلى» لا «نحو الأدنى»؛ وليكن ذلك نحو استنباط سلم للقيم جديد يتيح لنا أن نتعامل تعاملاً أفضل مما فعلنا حتى الآن مع تنوعنا، وبيئتنا، ومواردنا، ومعارفنا، وأدواتنا، وقدرتنا، وتوازناتنا، وبتعبير آخر، مع حياتنا المشتركة وقدرتنا على البقاء، وليس نحو نبذ كل سلم للقيم.

«القيم» لفظة لاكتها الألسن كثيراً، وتحتمل الكثير من المعاني. فهي تسبح بسهولة بين المالي والروحي؛ وقد تكون، في حقل المعتقدات، مرادفاً للتقدم أو للانقيادية، للتحرر المعنوي أو للخضوع. لذا كان علي أن أوضح بأي معنى أستخدمها وما هي القناعات التي أربطها بها. ولست أبغي من ذلك أن أجتذب أحداً إلى تحت رايتي، فأنا لا أملك راية، وأبقى على مسافة واحدة من الأحزاب، والتجمعات، والطوائف، وما من شيء في نظري أغلى من الاستقلال الفكري؛ على أنه يبدو لي أن الاستقامة تقتضي من المرء حين يعرض رؤيته للأشياء أن يقول بلا مواربة ما يؤمن به وما يود الوصول إليه.

في رأيي أن الخروج «نحو الأعلى» من الاختلال الذي ينتاب عالمنا يستلزم تبني سلم للقيم يؤسس على أولوية الثقافة، وأقول حتى يؤسس على الخلاص بواسطة الثقافة.

غالباً ما تنسب إلى أندريه مالرو عبارة لم ينطق بها قط على الأرجح، تقول إن القرن الواحد والعشرين «سيكون دينياً أو لن يكون». أفترض أن الكلمات الأخيرة «أو لن يكون» تعني أننا لن نتمكن من الاهتداء إلى الطريق الصحيح في متاهة الحياة العصرية دون بوصلة روحية ما.

لا يزال هذا القرن فتياً، لكننا نعلم من قبل أن البشر يمكن أن يضلوا الطريق بواسطة الدين كما يمكنهم أن يضلوا الطريق بدون الدين.

فقد أثبت المجتمع السوفياتي بشكل واضح أن الناس يمكن أن يعانوا من غياب الدين. لكنهم يمكن أن يعانوا أيضاً من حضوره المفرط؛ كان هذا معلوماً من زمن شيشرون، وزمن ابن رشد، وزمن سبينوزا، وزمن فولتير؛ وإذا كان قد تعرض قليلاً للنسيان مدى قرنين من الزمن، بسبب تجاوزات الثورة الفرنسية، والثورة الروسية، والنازية، وبضعة أنظمة طغيانية علمانية أخرى، فإن أحداثاً كثيرة جاءت تذكرنا به بعد ذلك، لكي تقودنا، كما أرجو، إلى تقييم أكثر صوابية للمكان الذي ينبغي أن يكون للدين في حياتنا.

وأراني مدفوعاً إلى قول الشيء ذاته عن «العجل الذهبي». فالتنديد بالثروة المادية، وتجريم من يجهدون للاستزادة منها، موقف عقيم كان يستخدم دائماً لأسوأ ضروب الدجل. لكن جعل المال معياراً لكل استحقاق للاحترام، وأساساً لكل سلطة، وكل تراتبية، أمر يؤدي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي.

لقد اختبرت البشرية، مدى جيلين أو ثلاثة، كثيراً من الانحرافات المتناقضة؛ انحرافات الشيوعية، وانحرافات الرأسمالية؛ والانحرافات الالحادية، والانحرافات الدينية. فهل علينا أن نرضى بهذه التأرجحات، وما ينتج عنها من اختلالات؟ أليس اكتواؤنا كافياً ليحملنا على استخلاص دروس هذه التجارب؟ وعلى الرغبة في الخروج أخيراً من هذه المآزق الموهنة؟

أن يدعو كاتب، أو شخص آخر يعمل في حقل الثقافة، إلى وضع سلم للقيم مبني على الثقافة، فهذا أمر نافل وقد يحمل على الابتسام، والسبب هو الالتباس حول معنى الكلمات.

فإذا اعتبرنا الثقافة حقلاً بين حقول أخرى، أو وسيلة لتزيين الحياة عند فئة من الناس، نكون قد أخطأنا القرن، وأخطأنا الألفية. فإن دور الثقافة اليوم هو تزويد معاصرينا بالأدوات الفكرية والخلقية التي ستسمح لهم بالبقاء ـ وليس أقل من هذا.

فهذه العشرات الاضافية من السنين التي أهدانا الطب إياها، كيف سنملؤها؟ إن عدد الذين من بيننا يعيشون حياة أطول وأفضل يرتفع أكثر فأكثر، ويتربص بهم حتماً الضجر والخوف من الفراغ، وتسول لهم نفسهم حتماً أن يفلتوا منهما بالارتماء في استهلاك جنوني. وإذا كنا نتمنى أن لا نستنفد موارد الكرة بسرعة. فسيكون علينا أن نفضل قدر المستطاع أشكالاً أخرى للشبع، أشكالاً أخرى للمتعة، من بينها تحصيل المعرفة وتنمية حياة داخلية تساعد على التفتح.

ليس المقصود هنا فرض حرمانات ولا العيش في التقشف. فمن جهتي، أنا إبيقوري شغوف بالطيبات، وأتقزز من كل التحريمات. سنظل، لحسن الطالع، نتغذى من خيرات الأرض، ونفرط في ذلك غالباً، لكنني لن أكون أول من يرشق أحداً بحجر. غير أننا إذا رغبنا بأن نستمتع طويلاً

وعلى نحو كامل بما تقدمه لنا الحياة، فيكون من واجبنا أن نعدل سلوكياتنا، وذلك ليس لكي نقلص تشكيلة أحاسيسنا، بل على العكس، لكي نوسعها، ونرفع من شأنها، لكي نبحث عن متع جديدة قد تكون أطيب طعماً.

ألسنا نميز، في مجال مصادر الطاقة، بين الأحفوري الذي ينفد ويلوث، والمتجدد، كالطاقة الشمسية، أو الريحية، أو الحرارية الجوفية، التي لا تنفد؟ فلماذا لا نعتمد تمييزاً مماثلاً حين نتكلم عن نمط حياتنا. ففي وسعنا أن نشبع حاجاتنا ورغباتنا الوجودية عن طريق زيادة الاستهلاك، الأمر الذي من شأنه أن يضغط على موارد الكرة، وأن يثير توترات هدامة. غير أنه يمكن لنا أن نشبعها بطريقة أخرى، بالإقبال على طلب المعرفة في كل مراحل الحياة، بتشجيع كل معاصرينا على تعليم اللغات، على هواية كل أنواع الفنون، على الإلمام بمختلف العلوم، حتى يكونوا قادرين على تقييم معنى اكتشاف ما في علم الأحياء، أو فيزياء الفلك. فالمعرفة عالم بلا حدود، وفي وسعنا جميعاً أن ننهل منه، طوال حياتنا، لكننا لن نستنفده أبداً؛ بل وأكثر من ذلك: كلما نهلنا منه، قللنا من استنفادنا للكرة الأرضية.

إن هذا لسبب كاف لاعتبار أولوية الثقافة نظاماً للبقاء. لكنه ليس السبب الوحيد. هناك سبب آخر، أساسي قدر ما هذا أساسي، ويسوغ بمفرده وضع الثقافة في مركز سلم

قيمنا، وأعني به الطريقة التي بها يمكن للثقافة أن تساعدنا على التعامل مع التنوع البشري.

فهل هذه الشعوب المتعددة الأصول التي تعيش جنباً إلى جنب في جميع البلدان، وجميع المدن، ستظل زماناً طويلاً تنظر إلى بعضها بعضاً من خلال موشورات مشوهة ـ بضع أفكار موروثة، بضعة أحكام مسبقة قديمة العهد، بضعة تصويرات ساذجة؟ يبدو لي أنه حان وقت تغيير عاداتنا وأولوياتنا كي نصغي بمزيد من الجدية إلى ما يقوله لنا العالم الذي نبحر على متنه. ذلك أنه لم يعد ثمة غرباء في هذا القرن، لم يعد ثمة إلا «رفاق سفر». وسواء كان معاصرونا يسكنون الجهة الأخرى من الشارع أو الجهة الأخرى من الكرة الأرضية، فهم لا يبعدون عنا سوى خطوتين؛ تصرفاتنا تمسهم في الصميم، وتصرفاتهم تمسنا في الصميم.

وإذا كنا نحرص على صون السلم الأهلي في بلداننا، وفي مدننا، وأحيائنا، كما في كامل الكرة الأرضية، وإذا كنا نتمنى أن يتجلى التنوع البشري في عيش مشترك متناغم لا في توترات مولدة للعنف، فإنه لم يعد في وسعنا أن نكتفي بمعرفة «الآخرين» معرفة تقريبية، سطحية، غليظة. وإنما نحن بحاجة إلى معرفتهم معرفة دقيقة، لصيقة، وأكاد أقول حميمة. ولا يمكن أن تتحقق هذه المعرفة إلا من خلال ثقافتهم، وبالدرجة الأولى آدابهم. فالعمق الحميم لكل شعب هو آدابه، إذ إنه هنا يكشف عن أهوائه، وطموحاته، وأحلامه،

وحرماناته، ومعتقداته، ورؤيته للعالم المحيط به، ورؤيته لذاته وللآخرين، بمن فيهم نحن. ذلك أننا حين نتكلم عن «الآخرين» يجب أن لا نغيب نحن عن بالنا أبداً، أياً كنا، وأينما كنا، أننا نحن أيضاً «الآخرون» بالنسبة إلى سائر الآخرين.

أكيد أنه ليس في إمكان أي منا أن يعرف كل ما يود معرفته عن أولئك الآخرين، نظراً إلى كثرة عدد الشعوب، والثقافات، واللغات، والتقاليد التصويرية، والموسيقية، والرقصية، والمسرحية، والحرفية، الخ. لكن إذا شجعنا كل فرد منذ طفولته وطوال الحياة كلها، على أن يهوى ثقافة غير ثقافته، ولغة يتبناها بحرية تبعاً لميوله الشخصية ـ وأن يتعمق في درسها أكثر من تعمقه في درس اللغة الانكليزية التي لا غنى عنها ـ فسينتج عن ذلك نسيج ثقافي مرصوص يشمل الكرة بكاملها، ويطمئن الهويات الخائفة، ويقلل من مشاعر الكراهية، ويعزز شيئاً فشيئاً الايمان بوحدة المغامرة الانسانية، فاسحاً في المجال بذلك لحصول صحوة إنقاذية.

لست أرى هدفاً أكثر محورية في هذا القرن، وواضح أنه للحصول على وسائل بلوغه، علينا أن نولي الثقافة والتعليم المرتبة الأولى العائدة لهما.

لعلنا باشرنا، في الولايات المتحدة وغيرها، الخروج من عصر مشؤوم كان من حسن المظهر فيه أن يُبصق على الثقافة وأن يُعتبر عدم الثقافة ضمانة للأصالة. إن هذا موقف شعبوي

يتلاقى، للمفارقة، مع النخبوية، بقدر ما نقبل ضمنياً في كلا الحالتين، الفكرة القائلة بأن «العامة» ذات طاقات محدودة ولا ينبغي بالتالي أن يطلب منها بذل جهود فكرية، بل أن يكتفى بأن تقدم لها صناديق ملأى بالمواد الاستهلاكية، ببضعة شعارات تبسيطية، وتسليات يسيرة، كي تبقى راضية، مطمئنة، وعارفة للجميل؛ وأن تبقى الثقافة امتيازاً لقلة ضئيلة من المؤتمنين على الأسرار.

نحن هنا أمام مفهوم احتقاري، وخطر على الديموقراطية. ذلك أنه لن يكون في وسع الفرد أن يكون مواطناً كامل المواطنة، ولا ناخباً مسؤولاً، إذا ما انقاد لتلاعبات المروجين، وتحمس أو هدأ تبعاً لمشيئة الحكام، واستجاب بسهولة لاستدراجه إلى مغامرات حربية. ولكي يتمكن المواطن من اتخاذ قراره بطريقة واعية، خصوصاً في بلاد يتوقف على توجهاتها مصير الكرة بقدر كبير، فإنه يحتاج إلى معرفة العالم المحيط به معرفة عميقة ودقيقة. والقبول بالجهل إنما يعني نكران الديموقراطية، وتحويلها إلى مظهر خداع.

لكل هذه الأسباب، وبضعة أسباب أخرى، أنا على يقين من أن سلم قيمنا لا يمكن أن يبنى اليوم إلا على أولوية الثقافة والتعليم؛ ومن أن القرن الواحد والعشرين، كما سبق أن قلت، سينقذ بواسطة الثقافة، أو يغرق.

قناعتي هذه ليست مبنية على أي مذهب قائم، وإنما فقط على قراءتي لأحداث عصرنا. لكنني لست غير حساس بواقع

أن التقاليد الدينية الكبيرة التي أخالطها تتضمن مواعظ مماثلة. يقول نبي الاسلام: «حبر العالِم خير من دم الشهيد»، وينقل عنه حول هذا الموضوع أيضاً قوله: «العلماء هم ورثة الأنبياء»، و «اطلبوا العلم ولو في الصين»، و «تعلموا من المهد إلى اللحد!». ونجد في التلمود هذه الفكرة الرائعة: «العالم لا يحافظ على وجوده إلا بنفَس الأولاد الذين يدرسون».

الكفاح من أجل «محافظة العالم على وجوده» سيكون شاقاً، لكن «الطوفان» ليس قدراً، والغد ليس مكتوباً وإنما علينا نحن أن نكتبه، أن نتصوره، أن نبنيه؛ وأن نبنيه بشجاعة، إذ إنه يجب التجرؤ على الاقلاع عن العادات المزمنة، وأن نبنيه بسخاء إذ إن هذا يستلزم الجمع، والتطمين، والاصغاء، والضم، والمشاركة؛ وأن نبنيه بحكمة، قبل كل شيء. إنها مهمة ملقاة على عاتق معاصرينا، من نساء ورجال من كل أصل، ولا خيار لهم غير الاضطلاع بها.

حين يغرق بلد ما في الركود، يستطيع المرء دوماً أن يهاجر؛ وحين تصبح الكرة كلها مهددة، فلا يكون في وسعه أن يرحل ليعيش في مكان آخر. وإذا شئنا أن لا نرضى بالتقهقر، لنا كما للأجيال القادمة، فعلينا أن نحاول تغيير مجرى الأمور.

2

هل سنحسن في السنوات القادمة أن نبني بين الناس، رغم الحدود، تضامناً من نوع جديد ـ مسكونياً، متعدد الوجوه، رهيفاً، رزيناً، ناضجاً؟ مستقلاً عن الأديان دون أن يكون معادياً لها أو لا يتحسس حاجات الانسان الماورائية، التي هي حاجات حقيقية كالحاجات الجسدية؟ تضامناً يستطيع أن يسمو على الأمم، والطوائف، والاثنيات، دون إلغاء غزارة الثقافات؟ يستطيع أن يجمع بين الناس في مواجهة الأخطار التي تتهددهم، ودون أن ينعم في خطاب كوراثي؟

بكلام آخر، هل سنشهد في هذا القرن صعود إنسانية جديدة معبئة لا تكون رهينة أي تقليد، ولا تزوغ في ضلالات الماركسية، ولا تتبدى أداة إيديولوجية وسياسية في يد الغرب؟ أنا لا أرى بواكيرها حتى الآن، بل أعاين تعبئة خارقة القدرة للانتماءات الوراثية التي ترافق البشر من المهد إلى اللحد؛ وتفقدهم بعض الأحيان لكنها تستعيدهم دائماً في آخر الأمر تقريباً، كما لو أنها كانت دائماً تمسك بهم بواسطة حبل خفي؛ والتي تجتاز القرون، متكيفة بهذا القدر أو ذاك

مع تطور العالم، لكن مع الاحتفاظ بسطوتها على الدوام. وأعاين أيضاً، بالمقابل، هشاشة التضامنات التي تود السمو على هذه الانتماءات، وطابعها العابر والسطحي.

حين قال ماركس إن الدين «أفيون الشعوب» لم يقل ذلك بدافع الاستهزاء أو التعالي كما فعل تلاميذه غالباً. ولعل من المفيد أن نستذكر العبارة الكاملة التي ورد فيها هذا القول وهي: «إن القنوط الديني هو التعبير عن قنوط حقيقي وعن احتجاج على القنوط في آن. فالدين هو تنهيدة المخلوق المظلوم، قلب عالم بلا قلب، روح عالم بلا روح. إنه أفيون الشعوب». وفي رأيه أنه يجب إلغاء هذه «السعادة الوهمية» كي ينشغل الناس ببناء سعادة حقيقية، الأمر الذي يمكن لنا أن نستخلص منه بصورة معقولة، مع تباعد الزمن، أنه إذا تبين أن السعادة الموعودة أكثر وهمية أيضاً، فإن الشعوب ستعود إلى «أفيونها» المعزي.

لذلك يبدو لي أنه لو قيض لماركس أن يشهد انبلاج الدين من جديد في قلب الكرة السياسية والاجتماعية، لشعر بألم كبير بالتأكيد، لكنه ما كان ليتفاجأ حقاً.

إن الاسلامية السياسية ذات الغلبة في المجتمعات العربية والاسلامية على حساب القومية والماركسية، لم تكتف بهزيمة هاتين العقيدتين، بل إنها استملكتهما.

وأبلغ مثال على ذلك هو مثال الثورة الايرانية التي جرت سنة 1979 ـ هذه ثورة دينية بالتأكيد، لكنها أيضاً قومية،

مناهضة للنظام الملكي، معادية للغرب، معادية لإسرائيل، وتتحدث باسم جماهير المحرومين. إنها مزيج قوي جداً سيكون له تأثير حاسم في مجمل العالم الاسلامي.

لقد سبق لبعض القادة المسلمين أن جمعوا بين هذه «الخيوط» الثلاثة ـ القومي، الديني، الاجتماعي ـ ومن بينهم الرئيس سوكارنو الذي نادى في أندونيسيا، بمبدأ «نازاكوم» ـ إدغام لمفردات القومية والاسلام والشيوعية، باللغة المحلية. لكن هذا لم يكن سوى لصق مصطنع ما لبث أن تفكك.

لم يكن هذا المزيج يتحقق، حتى مع استبدال لفظة «شيوعية» بلفظة «اشتراكية» تحاشياً لظهور تناقض صارخ مع الاسلام. ولم تنجح القومية في أي مكان من العالم الاسلامي في استيعاب الدين كما نجح الدين في استيعاب القومية لاحقاً. وعندما حصل «الطلاق» بين الأتراك والعرب بعد أربعة قرون من المساكنة في كنف السلطنة العثمانية، وطور كل طرف منهما قوميته الخاصة به، كان كل منهما قد نأى بنفسه عن الاسلام الذي يجمعهما؛ الأول بصورة جذرية تحت رعاية أتاتورك، رغبة منه في سلوك طريق جديدة، والآخر، بصورة غير قاطعة، فاستبدل في خطابه ـ بصورة متكتمة لكن منهجية ـ «الأمة الاسلامية» بـ «الأمة العربية». كان الاسلوبان مختلفين جداً، لكن الخلفية كانت واحدة: القومية، التي كانت فكرة جديدة، لا تستطيع أن تستند إلى الدين دون أن تهلك.

كان هناك دائماً التباسات بالتأكيد. فمما لا شك فيه أن عبد الناصر كان في نظر الجماهير بطلاً من أبطال الاسلام. لكنه كان يتحاشى الاستناد صراحة إلى الدين ويحرص على عدم تبرير أفعاله السياسية باستشهادات قرآنية، لعلمه بأنه لو فعل ذلك لوجد نفسه على أرض يبزه فيها خصومه السياسيون أي الاخوان المسلمون. فهو لم يتبجح قط بأنه «الرئيس المؤمن» على نحو ما فعل خلفه السادات. لقد أثبت هذا الأخير كونه أقل حذراً بكثير في هذا الحقل. وفي سعيه إلى الخروج من قبضة الناصريين ومواجهة تقدم اليسار، أراد فيما بعد أن يستند إلى الاسلامويين، وحاول أن يتبنى خطابهم، لكنه لم يتمكن من التلاعب طويلاً بتلك القوى التي أطلق لها العنان فانقلبت عليه بشراسة.

إذا لم يكن الدين يوماً قابلاً للذوبان في القومية، ناهيك عنه في الاشتراكية، فالعكس ليس بصحيح.

فإنه بقدر ما كان الكفاح القومي ـ كفاح المصريين، والجزائريين، والايرانيين، والشيشان كما الفلسطينيين ـ قد وضع الشعوب المسلمة في وجه خصوم مسيحيين أو يهود، فإنه كان يمكن أن يخاض باسم جماعة دينية بسهولة أكبر مما باسم جماعة لغوية. وبقدر ما كانت جاذبية الاشتراكية للجماهير تكمن في وعدها بردم الهوة بين المالكين والمحرومين، فقد كان يمكن تماماً ترجمة هذا الهدف بكلام ديني؛ فالاسلام، على غرار المسيحية، عرف دوماً أن يتوجه

إلى الفقراء ويجتذبهم إليه. وهكذا فإن كل ما كان في القومية وفي الاشتراكية من خصائص نوعية، غير قابلة للتحول، «غير قابلة للذوبان»، قد استُبعد، أو سقط تلقائياً؛ وكل ما كان دائماً وجوهرياً جرى إدماجه في ما يشبه إيديولوجيا شمولية، قومية وكروية في آن، وتدعي تلبية كل حاجات الانسان، أكانت تتصل بالهوية، أو كانت روحية أو مادية. إنها إيديولوجيا كفاحية أقبل عليها كل الذين كانوا، لبضعة عقود خلت، ليروا أنفسهم في الناصرية أو حتى في الشيوعية.

في الحقيقة، إذا استثنينا مسيحيي الشرق، الذين كانوا قد تماهوا بالأمس مع القومية العربية كما مع الشيوعية، لكنهم لا يستطيعون اليوم أن يتماهوا مع إسلاموية تنبذهم، فإن جميع أتباع العقائد المغلوبة تمكنوا من الانتقال إلى عقيدتهم الجديدة دون أن يشعروا كثيراً بأنهم خانوا أنفسهم. فكفاحهم باق كما كان، ضد الأعداء إياهم، وبالأسلحة الايديولوجية الراهنة.

لماذا كان هذا أو ذاك بالأمس ينادي بأنه ماوي، أو غيفاري، أو لينيني؟ لأنه كان يرغب بأن يناضل بفاعلية ضد «الامبريالية الأميركية». وها هو اليوم يواصل العمل لأجل الغاية ذاتها باسم الاسلام، وهو بالاضافة إلى هذا منسجم مع أهل حيه، بينما كان فيما مضى يحس بأنه وحيد مع كراريسه الصغيرة المترجمة من الروسية أو مع كتبه الحمراء التي ما كان أحد يرغب في قراءتها. أوَلم يكل لسانه من

تكرار القول للمنتسبين الجدد بأن على الثوري أن يكون «كسمكة في الماء»؟ هذا بالضبط ما يحس به الآن بعد أن أخذ يرتاد الجامع. فلم يعد يُنظر إليه ككافر يحاول أن يبيع بضاعته التي لا أحد يعلم أين صنعت إلا الله. وبات بعد الآن يتكلم لغة يفهمها الجميع. وكل الذين يحيون من حوله، شباباً وشيوخاً، يحفظون الآيات إياها المقتطفة من الكتاب إياه.

لكم كان عسيراً عليه أن يقنع الناس بأن الأفضل بينهم هو الذي يستشهد بلينين، أو أنغلز، أو لين بياو، أو بليخانوف، أو غرامشي، أو ألتوزر! ولكم هو مشجع أن يتمكن من تبشيرهم بأنه ما من شيء كُتب، أو صدر عن فكر، أو اختُرع على مدى القرون، يعادل في الأهمية ما حفظوه هم منذ نعومة أظفارهم!

أي شيء يمكن أن يكون أقوى من عقيدة تفعل كانتماء أيضاً! للانتساب إلى هذه العقيدة لا يحتاج المرء إلى تقديم طلب، فهو منتسب إليها بالولادة، حكماً، بنعمة الخالق، منذ الأزل وإلى الأبد.

هذا صحيح فيما خص الاسلام، لكنه صحيح أيضاً بالنسبة إلى تقاليد دينية أخرى. استطاع بعضهم في روسيا أن يتصور طوال بضعة عقود أن الشيوعية انغرست إلى أمد طويل، وأن الايمان الأرثوذكسي لم يعد سوى أثر بعد عين. وقبل أن

ينتهي القرن كانت الشيوعية قد سقطت كطعم يابس، وأخذ الحكام الجدد يرتادون الكنائس من جديد.

سواء أكان الأمر مدعاة للنواح أو للسرور ـ فيما خصني، لا أكتم أنني أجد أن الأمر لا يدعو كثيراً للاطمئنان ـ لا بد أن نعاين أن المظاهر الدينية، التي تنتقل تلقائياً من جيل إلى آخر دون أن يحتاج المرء للانتساب إليها أو حتى الايمان بها، هي أكثر ديمومة من القناعات المكتسبة بكثير. لا ريب في أن فرنسا لم تعد منذ زمان طويل تعتبر نفسها بلداً كاثوليكياً. وهي في الواقع لم تعد هكذا كثيراً، لا من حيث الايمان، ولا من حيث الممارسة الدينية، ولا من حيث التعاليم الخلقية. لكنها باقية هكذا من حيث الهوية الثقافية، كما بقيت روسيا ستالين أرثوذكسية، أو كما بقيت تركيا أتاتورك مسلمة.

هذه مفارقة تؤكدها حكاية يهودية قديمة، حكاية أب ملحد حريص على تحصيل ابنه أفضل تعليم ممكن، فأرسله إلى مدرسة يسوعية؛ كان على الولد، رغم كونه غير مسيحي، أن يحضر دروس التعليم المسيحي التي تتضمن عقيدة الثالوث؛ عندما عاد الولد إلى البيت سأل أباه عما إذا كان صحيحاً أنه يوجد «ثلاثة آلهة»، فقطب الوالد جبينه وأجاب: «إسمع يا بني! لا يوجد إلا إله واحد، ونحن لا نؤمن به!».

هناك درس كبير يستفاد من القرن الذي انتهى مؤخراً، وهو أن الايديولوجيات تعبر والديانات تبقى؛ ومعتقداتها، على كل

حال، أقل بقاء من انتماءاتها؛ إلا أنه على قاعدة الانتماء تعود فتتكون معتقدات.

إن ما يجعل الديانات غير قابلة للدمار افتراضياً هو كونها توفر لأتباعها تجذراً هووياً مديداً. لقد لاح، في مراحل تاريخية متنوعة، أن ثمة تضامنات أخرى، أكثر جدة، أكثر «عصرية» ـ الطبقة، الأمة ـ تحتل مكان الصدارة. لكن الكلمة الأخيرة كانت للدين حتى الآن. وظن بعضهم أن بالامكان طرده من فلك السياسة وحصره داخل حدود العبادة. لكن تبين أنه يصعب حصره ضمن حدود، يصعب ترويضه، ويستحيل اجتثاثه. والذين كانوا يريدون وضعه في متحف التاريخ وجدوا أنهم هم الذين دخلوا هذا المتحف قبل الأوان، بينما يبدو الدين مزدهراً، فاتحاً، وحتى غازياً في كثير من الأحيان.

وذلك تحت كل سماء، خصوصاً في دار الاسلام.

3

إن هذا التجاور الأقصى بين الاسلام والسياسة يستحق أن نتوقف عنده، لأنه أحد المظاهر الأدعى للقلق والحيرة في الواقع الراهن.

من المستغرب أن تحظى هذه الظاهرة بتأويل واحد من جانب أنصار الأصولية الدينية كما من جانب من يهاجمون الاسلام. الأولون لأنهم مؤمنون بذلك، والآخرون لأن هذا يدعم أفكارهم المسبقة، ويتفق الطرفان على القول بأنه لا يمكن الفصل بين الاسلام والسياسة، وأن الأمر كان دائماً هكذا، وأنه مكتوب في النصوص المقدسة وأن السعي إلى تغييره بلا جدوى. إن هذا الرأي، الذي يعلن على رؤوس الأشهاد أحياناً، لكنه دائماً مضمر، يحظى بتوافق واسع إلى حد يجعله يظهر بمظهر الحقيقة.

أما أنا، فأشك في ذلك. ولو اقتصر الأمر على تقييم نقدي لديانة ما، لممارساتها ومعتقداتها، لكنت لا أتوقف كثيراً عنده. فأنا، رغم كوني عشت دائماً في جوار الاسلام، لست متخصصاً بالعالم الاسلامي، وأقل من ذلك أيضاً، بعلم

الاسلام. وإذا أراد أحد أن يعرف «ما يقول حقاً» الاسلام، فلا يعولن علي. وإذا أمل أحد أن يقرأ تحت ريشتي أن كل الأديان تدعو إلى الوئام، فلا يعولن علي هنا أيضاً ـ قناعتي العميقة هي أن جميع العقائد، الدينية أو الدنيوية، تحمل في ذاتها بذور التحجر والتعصب؛ وهذه البذور تنتشي وتنمو عند بعض الناس وتبقى عند غيرهم في حالة كمون.

أعترف بأنني لا أعرف أكثر من أي شخص آخر «ما تقول حقاً» المسيحية، أو الاسلام، أو اليهودية، أو البوذية؛ وأنا على يقين من أن كل معتقد قابل لتفسيرات لا نهاية لها، وهي تتوقف على مسار المجتمعات البشرية التاريخي أكثر منها على النصوص المقدسة. فهذه النصوص تقول في كل مرحلة من مراحل التاريخ ما يرغب الناس في سماعه. فتضيء بعض الأقوال فجأة بعدما كانت بالأمس غير مرئية؛ ويمسي بعض منها طي النسيان بعد أن كانت تبدو جوهرية. وإن الكتابات التي كانت تبرر النظام الملكي الآتي من الله باتت هي نفسها تتلاءم اليوم مع الديموقراطية. ونجد بسهولة، على مسافة عشرة سطور من آية تشيد بالسلام، آية أخرى تتغنى بالحرب. لقد كان كل مقطع من التوراة أو الانجيل أو القرآن موضع قراءات لا تعد ولا تحصى، فيكون من الصفاقة، بعد قرون عديدة من الشروح والسجالات، أن ينادي أي من الناس بأنه ليس هناك سوى تفسير ممكن واحد.

أنا أفهم أن يجزم الغيارى بذلك، فهذا دورهم؛ من الصعب أن يتبنى المرء قراءة ما للنص إذا كان يعتبر أن سائر القراءات تتمتع بشرعية مماثلة. غير أن راصد التاريخ، أكان مؤمناً أو غير مؤمن، لا يسعه أن ينظر إلى الأمر من هذه الزاوية. فالمطلوب، في نظره، ليس تحديد أي تفسير للكتابات هو مطابق لتعاليم الايمان، وإنما هو تقييم تأثير العقائد في مسيرة التاريخ، وعلى العكس أيضاً، تأثير مسيرة التاريخ في العقائد.

ومن جهتي، إذا كان الرأي السائد حول العلاقات بين الاسلام والسياسة يقلقني، فذلك لأنه يشكل الأساس الذهني لـ «صدام الحضارات» الذي يدمي العالم ويكدر أفق مستقبل الجميع. فاذا سلمنا بأن الدين والسياسة في الاسلام مترابطان بشكل لا انفصام له، وأن هذا مكتوب في النصوص المقدسة، وأنه يشكل خاصية ثابتة للاسلام، نكون قد سلمنا بالفكرة القائلة بأن «الصدام» لن يتوقف أبداً، لا بعد ثلاثين سنة، ولا بعد مئة سنة، ولا بعد ألف سنة، وأننا أمام إنسانيتين متمايزتين. وهذه لعمري فكرة مثبطة للعزيمة طبعاً، ومدمرة، لكنها تبسيطية، تقريبية، طائشة، قبل كل شيء.

حين كشف النقاب عن أعمال التنكيل التي ارتكبها عسكريون أميركيون في سجن أبو غريب، ظهر في إحدى الصور المبثوثة سجين مكره على أن يدب على أربع، عار تماماً، وقد ربط حول عنقه حبل تجره به جندية تبتسم ابتسامة

ظافرة. ودعي للتعليق على المشهد في إحدى قنوات التلفزة الأميركية اختصاصي بشؤون الشرق الأوسط، فشرح للمشاهدين أنهم لكي يفهموا مدى الفظاعة التي أثارتها هذه الصور في العالم الاسلامي، عليهم أن يعلموا أن الكلب، في الاسلام، حيوان نجس.

صعقت لدى سماعي هذا الكلام. فهل يعني هذا أننا لو افترضنا أن إرلندياً أو استرالياً أكره على أن يدب على أربع، ووضع في عنقه حبل، وعُري من ثيابه، وراح أحدهم يطوف به في دهاليز سجن، لما كان اعترض على ذلك لأن الكلاب في إرلندا وأستراليا لا تعتبر نجسة؟

صدر هذا الكلام، فوق ذلك، عن جامعي نزيه، جريء، ناضل دوماً ضد حرب العراق. لقد كان يسعى بسذاجة في ذلك الحديث إلى التشهير بأعمال التنكيل التي اقترفها بعض من مواطنيه. ما يؤخذ على الرجل هنا ليس نيته، بل عادة التفكير التي نقلها دون أن يدري والتي تتعامل مع كل ما له علاقة بالاسلام وكأنه آت من كوكب آخر.

لا شك بأن في مسيرة العالم الاسلامي، وخصوصاً في العلاقة التي قامت داخله بين الدين والسياسة، حالات نوعية هامة. لكن هذه تختلف كثيراً بين بلد وآخر، وبين عصر وآخر؛ وهي ناجمة عن تاريخ الشعوب المعقد أكثر منها عن عقيدة؛ كما أنها ليست دائماً في المكان الذي اعتدنا وضعها فيه.

من هذا مثلاً، وعلى عكس ظاهر الأمور، أن إحدى فواجع العالم الاسلامي، بالأمس كما اليوم، كون السياسة فيه هي التي تعدت دوماً على الحقل الديني وليس العكس. وهذا، من وجهة نظري، لا يتصل بمحتوى الايمان بل بعوامل أصفها بـ «التنظيمية»، وبينها بالدرجة الأولى كون الاسلام لم يشجع قيام «كنيسة» ممركزة. ويتفق لي أحياناً أن أفكر بأنه لو أمكن أن تنشأ فيه مؤسسة شبيهة بالبابوية، لكانت الأمور نحت منحنى آخر بلا ريب.

لن يدعي أحد، كما أفترض، أن البابوات كانوا عبر التاريخ أنصار حرية الفكر والتقدم الاجتماعي أو الحقوق السياسية. بيد أنهم كانوا هكذا، بصورة غير مباشرة، وارتدادية، ولكن بصورة قوية. فإنهم، بتشكيلهم وزناً مقابلاً لأصحاب الحكم الزمني، قد حدوا على الدوام من التعسف الملكي، وخفضوا من الغطرسة الأمبراطورية، فهيأوا بذلك فضاء للتنفس لشريحة هامة من سكان أوروبا، خصوصاً في المدن. وإنه لفي هذه الفرجة بين سلطتين مطلقتين نما جنين الحداثة الذي زعزع فيما بعد عروش الملوك وسلطة البابوات.

لقد عرفت المسيحية والعالم الاسلامي، على كل حال، ظاهرات متماثلة وفي حقبة واحدة. فكانت هناك ثنائية الأباطرة والبابوات وثنائية السلاطين والخلفاء. وفي كلتا الحالتين كان هناك ملوك يتمتعون بالسلطة السياسية وبالقدرة

العسكرية، يتخذون صفة حماة الايمان، بينما كان أحبار متمتعون بسلطة روحية يجهدون لصون استقلالهم وحقل نفوذهم، وكرامة وظيفتهم. وفي كلتا الحالتين كانت المنازلات متواترة، وإذا تطلعنا أحياناً إلى ما كان يجري في روما وفي بغداد بين القرنين العاشر والثالث عشر، لوجدنا مشاهد متماثلة: العاهل القدير الذي يتظاهر بالتوبة متواضعاً عند قدمي الحبر فيما هو يتأهب للانتقام.

الفرق هو أن خليفة القديس بطرس أفلح في الحفاظ على عرشه، فيما لم يفلح خليفة النبي في ذلك. وقد أصيب الخلفاء بهزيمة تلو أخرى في المواجهة مع حكم السلاطين السياسي والعسكري، وجردوا من كل صلاحياتهم، وانتهى بهم الأمر إلى فقدان كل استقلال في العمل؛ وفي أحد أيام القرن السادس عشر، «استولى» السلطان العثماني بكل بساطة على لقب الخليفة وضمه إلى سائر ألقابه الطنانة، واحتفظ به إلى أن قرر أتاتورك الفصل بين هذه الألقاب مجدداً في تشرين الثاني/نوفمبر 1922، ثم ألغى الخلافة بشطحة قلم بعد مرور ستة عشر شهراً. وكان آخر الخلفاء هو الخليفة عبد المجيد، الذي كان رساماً موهوباً عرض لوحاته في مختلف العواصم الأوروبية، ومات في منفاه باريس سنة 1944.

وبالمقابل، ظل البابوات، في المسيحية الغربية، محتفظين بسلطانهم. وفي فرنسا، اقتضى الأمر خوض كفاح مستميت للحؤول دون حصول تعديات مستمرة من جانب السلطة

الدينية على الحقل السياسي؛ وبالفعل ظلت روما حتى مطلع القرن العشرين تدين حتى فكرة الجمهورية، وكان كثيرون من الكاثوليك يرون في الجمهورية نظاماً كافراً، وعندما سنحت لهم الفرصة سنة 1940، بادر بعض من تجمعوا منهم حول المارشال بيتان إلى خنق «العاهرة».

أما في الاسلام فكانت الآية معكوسة على الدوام. فلم يكن هناك تعديات من السلطة الدينية على الحقل السياسي، بل كان هناك خنق للسلطة الدينية من جانب السلطة السياسية. وللمفارقة فإنه بسبب هذا الخنق، هذه الهيمنة الساحقة من قبل السياسي، انتشر الديني في الجسم الاجتماعي.

4

إن ما ضمن ديمومة البابوات ولم يتوافر للخلفاء هو وجود كنيسة، وجود إكليروس.

كان في وسع روما أن تعبىء في كل لحظة أساقفتها، وكهنتها، ورهبانها، الذين كانوا يؤلفون شبكة متراصّة تغطي كل مملكة، وكل إقليم، وحتى أصغر قرية في أرض المسيحية؛ كان هؤلاء يمثلون جيشاً قوياً، وإن ذا قدرة لطيفة، ولا يستطيع أي ملك أن يستهين به. كما كان الحبر الأعظم يقدر أن يلقي الحرم، أو يهدد به، وكان هذا في العصر الوسيط أداة تثير الرهبة ويرتجف أمامها الأباطرة وعامة المؤمنين على السواء. لم يكن في الاسلام شيء من هذا: لا كنيسة، ولا إكليروس، ولا حرم. فقد تميزت ديانة النبي منذ البدايات بارتياب كبير إزاء الوسطاء، أكانوا قديسين أو معرِّفين؛ فإنه يفترض في الانسان أن يكون وجهاً لوجه مع خالقه، وأن لا يتوجه إلا إليه، وأن لا يرضى بأن يحاكمه أحد غيره؛ لقد شبه بعض المؤرخين هذه المقاربة بمقاربة الاصلاح اللوثري، وإننا لنجد بالفعل بعض وجوه الشبه

بينهما. كان يجب منطقياً أن يشجع هذا المفهوم ظهور مجتمعات علمانية في وقت مبكر جداً. لكن التاريخ لا يتقدم أبداً في الاتجاه الذي يبدو مرجحاً. ولما كان في وسع أحد أن يتنبأ بأن يفضي سلطان البابوات يوماً ما إلى تضييق مكان الديني في المجتمعات الكاثوليكية، فيما أن الحساسية المناهضة نوعاً ما للاكليروس في الاسلام ستشجع، بحؤولها دون قيام مؤسسة كنسية قوية، انفلات الديني داخل المجتمعات المسلمة.

هكذا وجد الخلفاء أنفسهم عزلاً أمام السلاطين والوزراء والقادة العسكريين. لم يستطيعوا الحفاظ على تلك السلطة المضادة الدينية التي أفاد منها البابوات كثيراً. كان الأمراء في الواقع يمارسون التعسف بلا هوادة. وفضاء الحرية النسبية التي كان يمكن لجنين الحداثة أن ينمو فيه لم يعرف الوجود قطّ، وإن وجد فليس لمدة طويلة تسمح بازدهار الأوطان والمواطنين.

لكن تأثير البابوية لم ينحصر في دور السلطة المضادة هذا، إذ إنها، بوصفها الحامية الأصلية للنهج القديم، قد أسهمت في صون استقرار المجتمعات الكاثوليكية الفكري، وحتى في مجرد استقرار هذه المجتمعات. أما في العالم الاسلامي، فكان تأثير غياب مثل هذه المؤسسة يظهر كلما برزت الحاجة إلى مواجهة شقاقات متصلة بالدين.

وعندما أخذت تنتشر مفاهيم جذرية كتلك التي كان يروج لها الراهب سافونارول في فلورانسا خلال القرن الخامس عشر، تصدت روما لتلك المفاهيم، وأتاحت سلطتها وضع حد نهائي لها. وانتهى الأمر بالمسكين في محرقة. وفي زمان أقرب إلينا، وفي حقل آخر، حينما انجـذب بعض الكاثوليك في أميركا اللاتينية، ابتداء من ستينات القرن المنصرم، إلى ما سمي «لاهوت التحرير»، ووصل الأمر ببعض الكهنة ـ مثل الكولومبي كاميلو توريس ـ إلى حمل السلاح بجانب الماركسيين، وضعت الكنيسة حداً بشكل حازم لهذا «الانحراف». لست أناقش هنا مضمون هذا اللاهوت، ولا أشغل بالي بأفكار سافونارول؛ وما أراه جديراً بالملاحظة هو فاعلية الآلية التي بواسطتها قطعت المؤسسة البابوية دابر مثل تلك التجاوزات.

أما في العالم الاسلامي، فما كان بالممكن أن يُردع أمثال الراهب الفلورانسي الدكتاتور أو الكاهن الكولومبي المقاتل، بالطريقة ذاتها؛ وفي غياب سلطة كنيسة قوية ومعترف بشرعيتها، تشيع أكثر المفاهيم جذرية بانتظام بين المؤمنين، دون التمكن من احتوائها. وباستطاعة كل تمرد سياسي أو اجتماعي اليوم، كما بالأمس، أن يستخدم الدين بلا عقاب لأجل مهاجمة الحكم القائم. أما كبار رجال الدين في مختلف البلدان الاسلامية، فلا يستطيعون أن يفعلوا ذلك

لأنهم يتقاضون رواتبهم من الحكام، فهم بالتالي في خدمة هؤلاء ولا يتمتعون إلا بصدقية معنوية محدودة.

إن غياب مؤسسة «بابوية» قمينة بأن ترسم الحد بين السياسي والديني هو الذي يفسر، في نظري، الانحراف الذي ينتاب العالم الاسلامي، لا «توجيه رباني» ما يقيم الخلط بين الاثنين.

قد يسأل بعضهم قائلاً: أليس الأمران سيّان؟ لا أظن؛ على الأقل إذا كنا لا نزال نأمل خيراً من مستقبل البشر.

ليس من غير المهم أن نعرف ما إذا كان «عدم الانفصال» هذا بين السياسي والديني ناتجاً عن عقيدة أبدية أو عن ملابسات التاريخ. فمن المهم في نظر أولئك الذين يمعنون، مثلي، في البحث عن سبيل للخروج من المأزق الكروي الذي نوغل فيه اليوم، أن نشدد على أن الفرق بين مساري الحضارتين المتنافستين ليس وليد أمر سماوي لا يحول ولا يزول، وإنما هو وليد سلوك البشر، الذي يمكن أن يتغير، ووليد المسيرة التاريخية للمؤسسات الانسانية.

كل المؤسسات إنسانية، وليس لهذا النعت هنا سوى دلالة وصفية لا تتعرض لوظيفتها الروحية. فالبابوية ليست من صنع الأناجيل، التي لا تحتوي بالتأكيد على أي ذكر لـ «حبر أعظم»، مع العلم بأن هذا كان لقب كبير القوم عند الوثنيين؛ والأمر هكذا فيما خص الخلافة، التي لم يقمها القرآن،

الذي يشير صراحة إلى رجلين فقط بكلمة «خليفة»، أي الوارث أو التالي، أولهما آدم الذي بشره العلي بأن يورثه الأرض ـ واضح، في هذا الاطار، أن العالم أُعطي على هذا النحو للانسانية جمعاء؛ والثاني هو شخصية تاريخية يخاطبها الخالق بكلمات قاسية: (جعلتك خليفة على هذه الأرض لكي تحكم بالعدل؛ لا تنجرف وراء أهوائك التي ستبعدك عن طريق الله؛ إن الذين ينحرفون عنها ينالون عقاباً رهيباً لتناسيهم يوم الدينونة).

«الخليفة» المستهدف بهذا التعنيف ليس سوى الملك داود.

وفي البابوية مفارقة أخرى، وهي أن هذه المؤسسة المحافظة بامتياز أتاحت الحفاظ على التقدم، من بين أمور أخرى.

للتدليل على ذلك، أورد هنا مثالاً قد يبدو مبتذلاً: في زمن طفولتي، كان لا يجوز لامرأة كاثوليكية أن تحضر القداس مكشوفة الرأس والكتفين، كانت الحال هكذا منذ القدم، ولم يكن مسموحاً لأية مؤمنة ـ خادمة كانت أم ملكة ـ بأن تخالف هذه القاعدة، التي كان الكهنة يحرصون على تطبيقها بكل تفان، وأحياناً بشيء من الفكاهة. أقول هذا متذكراً ذاك الكاهن الذي توجه إلى إحدى نساء رعيته ليقدم لها تفاحة؛ وحينما أبدت الامرأة دهشتها، قال لها الكاهن إن حواء لم تعرف أنها كانت عارية إلا بعد أن قضمت التفاحة.

المسكينة لم تكن عارية، لكنها كانت فقط قد تركت شعرها الطويل منفلشاً، إلا أنه لم يكن يجوز مخالفة قاعدة الهندام. ظلت هذه القاعدة سارية المفعول إلى أن قرر الفاتيكان، في بداية ستينات القرن المنصرم، أنه بات يمكن للنساء أن يدخلن الكنيسة دون حجاب. أظن أن بعض الناس استاؤوا وحتى غضبوا من جراء قرار يخالف تقليداً قديماً جداً يرجع إلى القديس بولس؛ ألم يكتب بولس في رسالته الأولى إلى أهل كورانتيا: «ليس على الرجل أن يغطي رأسه لأنه صورة لمجد الله، فيما أن الامرأة مجد الرجل. فالرجل لم يخرج من الامرأة بل الامرأة خرجت من الرجل؛ والرجل لم يخلق لأجل الامرأة، بل الامرأة خلقت لأجل الرجل. لذلك من واجب الامرأة، بسبب الملائكة، أن تضع على رأسها علامة الخضوع»؟ ومع ذلك، اعتبرت هذه الكلمات الآتية من زمان آخر، بين ليلة وضحايا، باطلة بفعل مرور الزمن، ولم يحاول أحد أن يفرض على النساء الكاثوليكيات تغطية رأسهن، ومن المعقول أن نفترض أن الخطوة لن تعود موضع بحث بعد الآن.

أعود وأكرر ـ هذا ما أود الوصول إليه ـ أن البابوات قد كبحوا طوال تسعة عشر قرناً، بلا ريب، كل تليين لقاعدة اللباس؛ لكنهم، حين رأوا أنه لم يعد يوجد سبب لبقائها، وحين أخذوا تطور الذهنيات بعين الاعتبار، أقدموا، بشكل ما، على «تصديق» هذا التغير، وجعله غير قابل للانقلاب.

غالباً ما أدت المؤسسة الكنسية في تاريخ الغرب دورها على هذا النحو، فأسهمت في تقدم الحضارة الأوروبية المادي والمعنوي مع حرصها على الحد منه. وسلك موقف البابوية المسار إياه، في حقل العلوم، والاقتصاد، والسياسة، أو السلوكيات الاجتماعية بما فيها مسألة الجنس. فهو في البداية ينتفض، ويكبح، وينحو باللائمة، ويهدد، ويدين، ويحرّم. ثم، مع مرور الزمن، وغالباً بعد زمان طويل، يعود إلى ذاته، ويدرس من جديد، ثم يخفف من غلوائه. وبعد ذلك، يتفهم، مع بعض التردد، قرار المجتمعات الانسانية؛ وأخيراً، يصدق على التغيير، ويسجله، بمعنى ما، في سجل الأمور المباحة. وبعد هذه اللحظة، لا يبقى هناك تساهل مع الغيارى الذين يريدون العودة إلى الوراء.

لقد ظلت الكنيسة الكاثوليكية قروناً ترفض أن تصدق أن الأرض كروية الشكل وأنها تدور حول الشمس؛ وفي موضوع أصل الأنواع، ابتدأت بإدانة داروين ونظرية النشوء والارتقاء؛ أما اليوم، فهي تبادر إلى التأديب إذا ما أقدم واحد من أساقفتها على تفسير النصوص المقدسة تفسيراً حرفياً ضيقاً على نحو ما لا يزال يفعل بعض علماء الدين في العربية السعودية أو بعض الوعاظ الانجيليين في أميركا.

إن الريبة السائدة في التقليد الاسلامي، كما في التقليد البروتستانتي، حيال وجود سلطة دينية ممركزة أمر مشروع

تماماً، وديموقراطي جداً من حيث خلفيته؛ إلا أن لهذه الريبة مفعولاً ثانوياً كارثياً: بدون هذه السلطة الممركِزة التي لا تطاق، لا يسجل أي تقدم على نحو لا رجوع عنه.

حتى لو عاش المؤمنون إيمانهم، مدى عقود، على النحو الأكثر اندفاعاً، والأكثر وعياً، والأكثر تسامحاً، فإنهم ليسوا أبداً في مأمن من «انتكاسة»، في منجاة من تفسير أصولي يأتي يوماً ويمحو المكتسبات. ومتى تعلق الأمر، هنا أيضاً، بالعلوم، أو الاقتصاد، أو السياسة، أو السلوكيات الاجتماعية، فإن ما أباحته بالأمس فتوى متساهلة، يمكن أن تصدر غداً فتوى أخرى تحرمه بمنتهى الصرامة. السجالات حول المباح وغير المباح، حول الايمان والكفر، ما زالت تعود وتتكرر؛ وفي غياب سلطة عليا، لا يمكن «التصديق» بصورة نهائية على أي تقدم، ولا اعتبار أي رأي صادر خلال القرون ساقطاً بحكم التقادم. فكل خطوة إلى الأمام تليها خطوة إلى الوراء، بحيث لا يعود المرء يعرف ما هو الأمام وما هو الوراء. والباب مفتوح على الدوام أمام جميع المزايدات، جميع التصرفات الحادة، كما جميع ضروب التقهقر.

هذه كلمة تنزلق إلى لساني أيضاً حين أقرأ أن بعض المدارس الأميركية التي كانت تغذق تعليماً عقلانياً فيما مضى أخذت فجأة تعليم الأجيال الجديدة أن الكون خلق منذ ستة

آلاف سنة ـ سنة 4004 قبل المسيح، وبالضبط في 22 تشرين الأول/أكتوبر عند الساعة الثامنة مساء ـ وأنه إذا وجدت على الأرض عظام تاريخها يعود إلى مئات ألوف السنين. فهذا يعني أن الله هرّمها بمعجزة ووضعها هنا من أجلنا كي يمتحن متانة إيماننا.

وبصورة أعم، هناك مذاهب غريبة ومقلقة تنتشر معلنة بسرور نهاية العالم، وتعمل حتى لأجل تقريبها. لا شك بأن هذه الانحرافات لا تتناول سوى نسبة ضعيفة من المسيحيين، بضع عشرات من الملايين؛ لكن تأثير هذه القلة لا يستهان به نظراً إلى وقوعها في قلب الولايات المتحدة، وكونها تواظب على ارتياد دهاليز الحكم، وتتوصل أحياناً إلى التأثير في سلوك الدولة العظمى الفريدة.

لعل هناك ألف كلام آخر يقال. وألف مثال بليغ يساق، في مقارنة تطور «الحضارتين» اللتين أدعي الانتماء إليهما، لأجل تبيان تأثير العوامل «التنظيمية»، الثقافية، القومية، أو التاريخية بشكل أعم، وقلة تأثير الفوارق العقيدية بحد ذاتها.

أنا على قناعة عميقة بأننا نبالغ في تقدير وزن تأثير الديانات في الشعوب، ولا نقدر تأثير الشعوب في الديانات حق قدره.

فالمسيحية قد تر ومنت كثيراً منذ أن اعتنقت الأمبراطورية الرومانية الدين المسيحي في القرن الرابع. وهذه المناسبة

التاريخية هي ما يفسر، في البداية، بروز بابوية ذات سيادة. ومن منظور أشمل، إذا كانت المسيحية قد أسهمت في صيرورة أوروبا كما هي. فإن أوروبا أسهمت هي أيضاً في صيرورة المسيحية كما هي. إن عمادي المدنية الغربية اللذين هما القانون الروماني والديموقراطية الأثينية سابقان للمسيحية.

لعل في وسعنا أن نبدي ملاحظات مماثلة فيما يتعلق بالاسلام، كما حول عقائد غير دينية. فإذا كانت الشيوعية قد أثرت في تاريخ روسيا أو الصين، فإن هذين البلدين قد تحكما في تاريخ الشيوعية، هذه التي كان يمكن أن تكون مختلفة كثيراً لو أنها انتصرت في ألمانيا أو في إنكلترا. فالنصوص المؤسِّسة عرضة للقراءات الأكثر تناقضاً. أكانت دينية أو زمنية. لقد ابتسم بعضهم لدى سماع دنغ كسياو بنغ يؤكد أن التخصيصات تندرج في الخط المستقيم لفكر ماركس، وأن نجاحات إصلاحه الاقتصادي تثبت تفوق الاشتراكية على الرأسمالية. لكن هذا التفسير ليس مدعاة للابتسام أكثر من غيره؛ وهو بالتأكيد أكثر تطابقاً مع أحلام مؤلف **الرأسمال** من هذيان ستالين، أو كيم إيل سونغ، أو بول بوت، أو ماو تسي تونغ.

على كل حال، ليس في وسع أحد أن ينكر حيال التجربة الصينية الجارية أمام عيوننا، أن أحد أدهش النجاحات في تاريخ الرأسمالية العالمي قد تحقق تحت رعاية حزب

شيوعي. أليس في هذا برهاناً على لدونة العقائد، وعلى قدرة الانسان أن يفسرها كما يطيب له؟

نعود إلى العالم الاسلامي لنقول إننا إذا حاولنا أن نفهم السلوك السياسي لأولئك الذين يتكلمون فيه باسم الدين، وتمنينا تعديل هذا السلوك، فإننا لن نتعرف إلى هوية المشكلة ولن نتمكن من إيجاد الحل، عن طريق التنقيب في النصوص المقدسة. وإن محاولة تفسير كل ما يجري في المجتمعات الاسلامية المختلفة بـ «نوعية الاسلام» معناها استمراء الابتذال، والاستسلام للجهل والعجز.

5

إن نوعية الديانات، أو الاثنيات، أو الثقافات، هي فكرة مفيدة، لكنها دقيقة الاستعمال، بالنسبة إلى من يسعى إلى فهم حقائق اليوم. فإن أهملها فاتته رؤية اللوينات؛ وإن أفرط في تقدير أهميتها فاته الشيء الجوهري.

وهي في أيامنا فكرة متعددة المدلول. ألم يكن التمييز العنصري في جنوب إفريقيا مبنياً بصراحة على «احترام نوعية» السود؟ كان يفترض بكل قوم، تبعاً لأصلهم الأوروبي أو الافريقي، أن يسلكوا الطريق التي «رسمتها» لهم ثقافتهم؛ فكان على البعض أن يتقدم نحو الحداثة، وعلى الآخر أن يبقى سجين تقاليده الموروثة عن أسلافه.

قد يبدو مثال جنوب إفريقيا كاريكاتورياً وأنه بات من الماضي. لكن للأسف ليس هكذا. فإن روح التمييز العنصري كلية الحضور في عالم اليوم، وآخذة في الانتشار، عن سوء نية بعض الأحيان، ومع أفضل النيات أحياناً أخرى.

ليسمح لي بأن أستشهد بحادثة جرت في امستردام مطلع هذا القرن. حضرت امرأة شابة جزائرية الأصل إلى دار

البلدية حاملة مشروعاً عزيزاً على قلبها: نوعاً من ناد للنساء المغتربات في حيها يتيح لهن الالتقاء فيما بينهن، والخروج قليلاً من عالم الأسرة الأصغر، والاستراحة في حمام، ومناقشة مشاكلهن بحرية. استقبلتها مسؤولة، وأصغت إليها، ودونت ملاحظات، وطلبت منها أن تعود بعد بضعة أسابيع لتقول لها ما إذا كانت البلدية تقدر أن تساعدها. خرجت الامرأة مطمئنة. ولما عادت في التاريخ المحدد، قيل لها إن المشروع، للأسف، لا يمكن أن ينفذ. «لقد استشرنا إمام حيكن فقال إن هذه ليست فكرة جيدة. نحن آسفون!».

أنا واثق بأن الموظفة التي نطقت بهذه الكلمات لم تعتبرها كلمات تمييزية عنصرية، بل على العكس، شديدة الاحترام بامتياز. أليس من اللائق أن يطلب رأي «الرئيس العرفي» لتقرير ما يجب فعله وسط أبناء جلدته؟ ويتبادر إلى الذهن عفوياً سؤال ساذج: إذا عرض شاب أوروبي مشروعاً ما، فهل كان القرار ليوضع بين يدي كاهن أو قس رعيته؟ بالتأكيد لا. ولماذا؟ ـ يمكن أن نسأل بالسذاجة نفسها ـ الأجوبة ستكون محرجة حتماً. فكل شيء هنا يكمن في غير المقول، في المضمر، وفي المفترض الاثني. وبكلمة أو ألف، يتصرف المرء على هذا النحو لأن «أولئك الناس» ليسوا «مثلنا». فلا بد من أن يكون الانسان خالياً من كل إحساس كي لا يفهم أن هذا «الاحترام» للآخر شكل من أشكال

الاحتقار ودليل على كراهية. على كل حال، إن الأشخاص موضوع هذا «الاحترام» يحيونه بهذه الصفة.

إن هذا الميل إلى عدم اعتبار الآخر إلا من خلال نوعيته الدينية أو الاثنية، وعادة التفكير هذه التي تربط الناس الوافدين من الخارج بانتماءاتهم التقليدية، وهذه العاهة الذهنية التي تمنع رؤية الشخص بمعزل عن لونه، أو انتمائه، أو لهجته، أو اسمه، شائعة في كل المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور. غير أن مثل هذا الموقف، في «القرية الكروية» الراهنة، لم يعد مقبولاً وهو يسيء إلى فرص التعايش داخل كل بلد، وكل مدينة، ويهدد البشرية كلها بتمزقات لا تعوض ومستقبل يسوده العنف.

ما العمل إذن؟ ـ قد يسأل سائل. أندعي أننا لا نرى الفوارق؟ أن نتصرف كما لو كان كل البشر من لون واحد، وثقافة واحدة، ومعتقدات واحدة؟

هذه أسئلة مشروعة وتستحق أن نتوقف عندها قليلاً.

نحن نحيا في زمن يحس كل فرد فيه بأنه مكره على رفع راية انتماءاته، وعلى الاشارة إلى أنه رأى راية محاوريه. لا أدري ما إذا كان في هذا تحريراً أو تنازلاً عن الذات، تهذيباً معاصراً أو قلة أدب. فالأمر متوقف بلا ريب على الظروف وعلى الأسلوب. لكن المأزق حقيقي. فإن ادعاء عدم رؤية فرق بين ألوان البشرة، بين الجنسين، بين اللهجات، بين الأسماء، يعادل أحياناً إخفاء وإدامة مظالم قديمة.

وبالمقابل، فإن الاعتداد المنهجي والصريح بالعلامات التمييزية يسهم في تجميد الناس داخل انتماءاتهم وسجنهم في «عشائرهم».

يبدو لي أن الحكمة هي في مقاربة أكثر دقة، أكثر رهافة، وأقل كسلاً. فليس المطلوب تجاهل الفوارق التي قد توجد بين هولندي وجزائري ـ كي نبقى في المثال إياه؛ وإنما هو، بعد أخذ العلم بهذه الفوارق، أخذ الوقت اللازم للمضي إلى ما بعد ذلك، قائلين إن كل الهولنديين ليسوا متماثلين، ولا كل الجزائريين، وإن الهولندي يمكن أن يكون مؤمناً أو لا أدرياً، مستنيراً أو ضيق الأفق، يمينياً أو يسارياً، مثقفاً أو جاهلاً، شغيلاً أو خاملاً، شريفاً أو مارقاً، عابساً أو مرحاً، حليماً أو حقيراً ـ وكذلك الجزائري.

أما تجاهل الفوارق الجسدية أو الثقافية فهو مناف للمنطق؛ على أننا نجانب الأمر الجوهري إذا اكتفينا بالفوارق الأشد ظهوراً بدلاً من المضي إلى أبعد، نحو الشخص بالذات، في فرديته.

فاحترام رجل أو امرأة هو التحدث إليه ككائن بشري كامل الحقوق، كائن حر وناضج، وليس ككائن تابع ينتمي إلى طائفته انتماء القن إلى أرضه.

واحترام المغتربة الجزائرية هو أن يُحترم فيها الشخص الذي وضع مشروعاً وتجاسر على أن يعرضه على السلطات،

وليس جرها من جلد عنقها لإعادتها إلى تحت سيطرة رئيسها العرفي.

لقد تعمدت الاستعانة بمثال حادثة أمستردام لأنها مدينة لعبت دوراً رائداً في مسيرة أوروبا البطيئة نحو التسامح الديني ابتداء من القرن السابع عشر. وأنا على قناعة، من جهة أخرى، بأن موظفة البلدية، حين استشارت إمام الحي، كانت تعتقد أنها منسجمة تماماً مع روح الانفتاح التي تميزت بها هذه المدينة على الدوام.

ذلك أنه على هذا النحو كان التسامح يمارس لأربعماية سنة خلت. كان مسموحاً للأقليات الدينية عهد ذاك أن تمارس طقوس عبادتها بحرية، وإذا ما تصرف أحد من أعضائها بشكل ذميم كان زعماء طائفته بالذات يبادرون إلى تأديبه. من ذلك مثلاً أن سبينوزا نبذه أبناء ديانته سنة 1656 لأن إلحاده المفترض كان من شأنه أن يضر بعلاقاتهم مع مواطنيهم المسيحيين. ومما كان يزيد من دقة المسألة أن كثيرين من اليهود وبينهم والد الفيلسوف كانوا قد وصلوا إلى أمستردام منذ عهد قريب نسبياً بعد أن طردوا من إسبانيا، فكانوا لا يريدون أن يرتاب أحد باستقامتهم تجاه مضيفيهم، الذين استقبلوهم بشهامة كانت غير مألوفة في ذلك الزمان.

لقد تغيرت الأمور اليوم، وباتت أشد تعقداً، ولم يعد للمواقف المعنى إياه. ففي عصرنا الذي يتعرض لانحراف طائفي على مستوى الكرة، يكون «تكبيل» النساء والرجال

بسلاسل طائفتهم الدينية تشديداً لخطورة المشاكل بدلاً من أن يكون حلاً لها. على أن هذا ما تفعله بلدان أوروبية عديدة إذ تشجع المغتربين على تنظيم أنفسهم في إطار ديني، وتسهل بروز محاورين طائفيين.

غالباً ما اقترف الغرب هذا الخطأ في علاقاته مع بقية العالم. فقد أثبت مدى قرون أنه عاجز عن أن يطبق على الشعوب الأخرى، خصوصاً تلك التي كان يمسك بزمامها، المبادئ التي يطبقها على شعوبه هو، والتي صنعت له عظمته. من هذا مثلاً أن فرنسا الاستعمارية، سعياً منها إلى تحاشي منح سكان محافظاتها الجزائرية حق المواطنية بصورة كاملة، قد حصرتهم في مكانة «فرنسيين مسلمين»، وهذه تسمية أقل ما يقال فيها إنها تسمية شاذة من جانب جمهورية علمانية.

إذا كان من المهم أن نذكر بأخطاء الماضي فذلك بغية تحاشي تكراره. لم يكن في وسع العصر الاستعماري أن يقيم سوى علاقات غير سليمة بين المسيطرين والخاضعين، نظراً إلى أن الرغبة الساذجة بـ «تمدين» الآخر كانت في نزاع دائم مع وقاحة إرادة استعباده. لا بد من أن نعاين، حسبما فعلت حنّة أرندت في «جذور الشمولية»، أن الولايات المتحدة تبدو بانية تافهة لأمبراطوريات، إذ إن مثل هذا المشروع يجب أن يصاحبه شيء من الاعتبار للذين يراد تجميعهم. لقد حلم الاسكندر بإقامة زواجات كثيفة بين الاغريق والفرس، وكانت

روما تحب أثينا والاسكندرية ومنحت المواطنية في آخر الأمر لكل رعايا الامبراطورية، من الدرويد إلى بدو شبه الجزيرة العربية. وفي زمان أقرب إلينا، أرادت كل من الامبراطوريتين النمساوية ـ المجرية أو العثمانية أن تكون جامعة بالفعل، وأصابت في ذلك نجاحات متفاوتة. وبالمقابل، فإن الأمبراطوريات الاستعمارية التي بنتها الأمم الأوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين لم تكن قط سوى امتدادات للذات، ومدارس لتطبيق العنصرية والاخلال بقواعد الأخلاق، عبدت الطريق إلى الحروب، والابادة الجماعية، والأنظمة الشمولية التي أغرقت أوروبا في الدم.

إن عصرنا يتيح للغرب فرصة ترميم صدقيته المعنوية؛ ليس بقرع الصدر ندماً، ولا بالانفتاح أمام «كل بؤس العالم»، ولا بالمساومة مع قيم وافدة، وإنما عكس ذلك، بأن يبين أخيراً أنه وفي نعيمه هو ـ يحترم الديموقراطية، وحقوق الانسان، ويحرص على الانصاف، وعلى الحرية الفردية، والعلمانية؛ وذلك في علاقاته مع باقي الكرة، وبالدرجة الأولى في علاقاته مع النساء والرجال الذين اختاروا العيش تحت سقفه.

6

إن موقف البلدان الغربية من المغتربين فيها ليس ملفاً من جملة ملفات. ففي رأيي ـ ليس فقط لكوني مغترباً ـ أننا هنا أمام مسألة مفصلية.

إذا كان العالم يجد نفسه اليوم منقسماً بين «حضارات» متنافسة، فإنه لفي ذهن المغتربين أولاً تتجابه هذه «الحضارات». ليس من قبيل المصادفة أن الاعتداءات الأشد فتكاً والأكثر مشهدية في السنوات الأخيرة، كاعتداءات نيويورك ومدريد ولندن وغيرها، كانت من صنع مغتربين جاء بعضهم من شبه القارة الهندية، وآخرون من المغرب، أو مصر، كذلك الاسلاموي الذي قاد الهجوم على برجي مركز التجارة العالمية وكان قد أنجز تواً أطروحة لنيل الدكتوراه في التنظيم الحضري من جامعة ألمانية. وهناك في الوقت ذاته مغتربون كثيرون يشاركون في الحياة الثقافية والفنية والاقتصادية والسياسية في بلدان اغترابهم حاملين إليها أفكاراً جديدة، وكفاءات نادرة، ونغمات ومذاقات وتحسسات

مختلفة، تتيح لها أن تتناغم مع العالم، وتمنحها القدرة على معرفته بصورة حميمة، بكل تنوعه، وبكل تعقده.

أكتب هنا بلا مواربة، وازناً كلماتي: إنه لهنا، عند المغتربين، سيكون من الواجب خوض معركة عصرنا، وهنا سيكون الفوز أو الخسارة في هذه المعركة. فإما أن يفلح الغرب في اجتذابهم إليه، واستعادة ثقتهم به، وحملهم على تبني القيم التي ينادي بها، جاعلاً منهم وسطاء أكفاء في علاقاته مع باقي العالم؛ وإما أن يغدو هؤلاء أخطر مشكلة له.

ستكون المعركة قاسية، والغرب لم يعد في موقع جيد جداً للفوز فيها. فبالأمس كانت تعرقل عمله القيود الاقتصادية وأفكاره المسبقة الثقافية. أما اليوم، فعليه أن يحسب الحساب لخصم كبير: تلك الهويات التي عانت الهوان طويلاً وها هي تغدو فتاكة. كان مغتربو الزمان الماضي، كما شعوب المستعمرات، لا يطلبون من الدولة الوصية عليهم أكثر من معاملتها لهم كأم لا كزوجة أب. أما أبناؤهم، فلم يعودوا يريدون هذه القرابة، وذلك بدافع من النقمة، أو الأنفة، أو الاحباط، أو فقدان الصبر. فراحوا يشهرون علامات انتماءاتهم الأصلية ويتصرفون أحياناً كما لو أن البيت الذي تبناهم أرض عدوة. إن ماكنة الاندماج، التي كانت ناجعة فيما مضى، رغم بعض البطء، باتت متعثرة، ويجري تخريبها عمداً بعض الأحيان.

إن إغراء الاستسلام لليأس كبير بالنسبة إلى شخص مثلي يعيش في أوروبا منذ أكثر من ثلاثين عاماً ولاحظ التردي البطيء للتعايش في العديد من البلدان، هذه التي تمارس مع ذلك سياسات مختلفة في حقل الهجرة. لا بد أنني لست الوحيد الذي انتابه هذا الشعور بالاحباط حيال عدم وصول أي من المقاربات إلى النتيجة المرجوة، لا أكثرها تشدداً ولا أكثرها تساهلاً، لا «النموذج الجمهوري» الطموح الذي يفترض به أن يجعل من كل مغترب فرنسياً كامل الحقوق، ولا البراغماتي المعمول به في ما وراء المانش، الذي يسلم بنوعية الطوائف المختلفة دون أن يحاول جعلها إنكليزية.

وليس بأقل إيلاماً بالنسبة إلي كراصد معني بالأمر، ما جرى في سنوات القرن الأولى هذه، كاغتيال السينمائي الهولندي تيو فان غوغ، والتظاهرات المتصلة بالرسوم الكاريكاتورية الدانمركية، وعشرات بل مئات الأعراض المقلقة، الحاملة للعنف الجسدي أو المعنوي، التي جرت في جميع البلدان تقريباً.

فمن هنا إلى استخلاص أن لا فائدة من محاولة استيعاب المغتربين الذين جاؤوا من العالم الاسلامي، لا يبقى سوى خطوة، خطاها حتى الآن كثيرون في صمت، ولو شعروا بأنهم مكرهون على ادعاء العكس. أما أنا، فما زلت أؤمن بأن التعايش المتناسق ممكن، وأنه في كل الأحوال لا غنى عنه إذا أردنا أن ننسج روابط متينة بين أبناء الثقافات

المتنوعة، بدلاً من الاستسلام لقيام حواجز فاصلة فيما بينها ومولدة للمجابهات، والكراهية، والعنف؛ والحال أنه قد لا يكون هناك من هو أكثر أهلية لكسر هذه الحواجز من مغتربين يضطلعون بانتمائهم المزدوج اضطلاعاً كاملاً.

أقول هذا وأنا مدرك لواقع أن نجاح الاستيعاب بات اليوم عسيراً، وأنه سيزداد عسراً في العقود القادمة، وأن الأمر سيستوجب عملاً رزيناً، رهيفاً، صبوراً، وحتى إرادوياً حازماً، من أجل تدارك الكارثة التي تذر قرنها.

في فرنسا، تقول نفوس كريمة، بقدر ما من القناعة، إن الموجات المتعاقبة بين المغتربين ـ إيطاليين، بولونيين، أو لاجئين من الحرب الاسبانية ـ كانت قد اصطدمت بأفكار مسبقة معادية في بادىء الأمر قبل أن تندمج كلياً؛ وأن المغتربين الوافدين من العالم الاسلامي سيسلكون هذا السبيل في آخر الأمر. هذا كلام جدير بالثناء، لكنه قليل الصدقية. ففي الحقيقة سيكون من الصعب على بلد أوروبي، أياً يكن، أن يحل مشاكله الاستيعابية ما دام الجو العالمي موسوماً، كما هو اليوم، بالريبة والضغينة.

إن ما يجري في كل بلد من البلدان يتوقف جزئياً على السياسات المعمول بها عنده، لكنه يتوقف أيضاً وبقدر واسع على عوامل لا قبل له بأن يتحكم فيها. فحين يهاجر مغربي إلى هولندا، يصلها حاملاً صورة ما عنها استقاها من أقارب له جاؤوا إلى هذا البلد من قبل، ولكن حاملاً أيضاً صورة

للغرب بمجموعه، صورة أكثر ارتباطاً بسياسة الولايات المتحدة أو بذكرى الاستعمار الفرنسي منها بتاريخ هولندا بالذات. وفي هذه الرؤية وجوه إيجابية ـ وإلا لما جاء للعيش فيها ـ ووجوه سلبية أمسى عددها اليوم أكبر بما لا يقاس منه قبل ثلاثين سنة.

الوافدون الجدد يرصدون تصرفات مضيفيهم بكثير من الانتباه؛ وهم يرقبون دوماً النظرات، والحركات، والكلمات، والوشوشات، والصمت، التي قد تأتي لتؤكد لهم أنهم في بيئة معادية، أو متعالية. ردات فعل المغتربين ليست من نوع واحد طبعاً. فبينهم المشاكسون الذين يفسرون بصورة سلبية كل ما يصدر عن «الآخرين»؛ وبينهم السذج الذين لا يلاحظون سوى ما يبدو يبين أنهم مقبولون، أو محترمون، أو محبوبون. وينتقل الأشخاص إياهم أحياناً من شعور إلى آخر؛ فتكفي ابتسامة ودية لكي تقابل بفيض من الامتنان؛ وبعد لحظة، تصدر كلمة أو إشارة تنم عن العداء أو الاحتقار، أو عن مجرد تعال، فيشتهي المرء فجأة أن يضرب، أن يحطم كل شيء، وحتى أن يدمر نفسه، لأنه يمقت صورته بالذات بمقدار ما يمقت المرآة التي تعكسها.

إن سبب هشاشة العلاقات بين المغتربين والمجتمع الذي استقبلهم وهشاشة التعايش بالتالي، هو كون الجرح حاضراً على الدوام. والبشرة التي تكونت على سطحه لم تستطع قط أن تقسو. فأتفه الأمور توقظ الوجع، وبعض الأحيان حكة

بسيطة أو مداعبة خرقاء. في الغرب أناس كثيرون لا يعيرون هذا القدر من الحساسية أي اهتمام. فإن الاستعمار، والتمييز العنصري، والنخاسة، وإبادة البوشمان أو التاينوس أو الأزتيك، أو حرب الأفيون، أو الحروب الصليبية، أمست بعد الآن من الماضي ـ أليس من الواجب أن ندع الموتى يدفنون موتاهم؟ إلا أن الماضي لا يشغل المساحة الذهنية إياها عند كل الناس، ولا عند كل المجتمعات البشرية.

ليس يكفي أن يمر الوقت حتى يمسي الماضي ماضياً. فلكي يقدر مجتمع ما أن يرسم حداً فاصلاً بين يومه وأمسه، يجب أن يتوافر له في هذه الجهة من الحد الافتراضي ما يبني عليه كرامته، واحترامه لذاته، وهويته؛ يجب أن يكون في رصيده اختراعات علمية حديثة العهد، أو نجاحات اقتصادية حاسمة، أو منجزات ثقافية تثير إعجاب الآخرين، أو انتصارات عسكرية.

وليس لزاماً على أمم الغرب أن تبحث في القرون البعيدة عن أسباب لافتخارها. فإن مساهمة رجالها في الطب، أو الرياضيات، أو علم الفلك، تجدها في جريدتها الصباحية، فلا تحتاج إذن للتذكير بمعاصري ابن سينا، ولا أن تذكر على الدوام بأصل مفردات «صفر» و «أوج» و «الجبر» و «الألفورتم». كما أن انتصارها العسكري الأخير يعود إلى سنة 2003 أو 2001 أو 1999. فلا حاجة للرجوع إلى زمن صلاح الدين أو هنيبعل أو أشوربانيبال. لهذا السبب، لا

يشعر الغربيون بالحاجة إلى التطلع دوماً نحو ماضيهم. وإذا هم درسوه قليلاً، فذلك ليكتسبوا رؤية أفضل لمسارهم، لكي يكتشفوا نزعات، لكي يفهموا أو يتأملو، أو يستقرئوا. لكن هذا ليس ضرورة حيوية، ولا مطلباً هووياً، إذ إن لهم في حاضرهم ما يكفي لتعزيز احترامهم لذاتهم.

وبالمقابل، فإن الشعوب التي ليس حاضرها مصنوعاً إلا من إخفاقات، وهزائم، وحرمانات ومذلات، تبحث بالضرورة في ماضيها عن أسباب للاستمرار في إيمانها بنفسها. فالعرب يشعرون بأنهم منفيون في عالم اليوم، غرباء في كل مكان، غرباء في بلدانهم أقل بقليل منهم في الشتات. يحسون بأنهم مقهورون، مجرَّسون، مهانون؛ وهم يقولون هذا، ويصيحون به، وينوحون عليه، ويتساءلون على الدوام، في السر وفي العلانية، كيف يمكن لهم أن يعكسوا حركة التاريخ.

لقد عرفت كل شعوب الشرق مشاعر كهذه خلال القرون الأخيرة. واضطرت كلها أحياناً أن تنازل الغرب، ودفعت كلها ثمن طاقته الخارقة، ونجاعته الاقتصادية والعسكرية الرهيبة، كما ثمن روح الفتح عنده. وأعجبت كلها به، وهابته، وكرهته، وقاتلته، بمقادير متفاوتة من النجاح ـ الصينيون، والهنود، واليابانيون، والايرانيون، والأتراك، والفييتناميون، والأفغان، والكوريون، والأندونيسيون، أسوة بالعرب.

ليس في وسع أي من هذه الشعوب أن يحكي مسيرته دون الرجوع ألف مرة إلى مقارعته الغرب طوال عدة قرون. فيمكن اعتبار أن كل تاريخ بلاد كالصين يتمحور حول مسألة مركزية: كيف يمكن الرد على التحدي الهائل الذي يطرحه الانسان الأبيض؟ وسواء تعلق الأمر بثورة البوكسير، أو بصعود ماو تسي تونغ، أو بـ «الوثبة الكبرى إلى أمام»، أو بالثورة الثقافية، أو بالسياسة الاقتصادية الجديدة التي باشرها دينغ كسياو بنغ، فإن كل التحولات يمكن تفسيرها، بقدر كبير، على أنها كانت البحث عن جواب لهذا السؤال، الذي يمكن أن يصاغ كما يلي: بماذا يجب علينا أن نحتفظ من ماضينا وماذا يجب أن ننبذ منه كي نتمكن من الاندماج في العالم الحديث دون أن نفقد كرامتنا؟

هذا سؤال لا يبرح أبداً وجدان كل مجتمع بشري كلياً، لكنه لا يطرح بدرجة واحدة من الحدة في كل مكان.

حين تحرز أمة ما نجاحات، تتغير نظرة الآخرين، وتؤثر في رؤيتها لذاتها. أفكر خصوصاً هنا في الموقف الذي اتخذه العالم إزاء اليابان، ثم إزاء الصين. فهذان البلدان، اللذان يتعرضان للانتقاد واللذان يخشى جانبهما، لكنهما يتمتعان بالاحترام نظراً لقدرتهما على القتال، وينتزعان الاعجاب بمعجزاتهما الاقتصادية، باتا يشهدان تزايد الاعتبار لكل مكونات ثقافتهما.

وإن لغاتهما، وأعمالهما الفنية، وآدابهما القديمة أو الحديثة، وأنواع الطب القديمة عندهما، وطرائقهما الروحية، وتقاليدهما الغذائية، ورقصاتهما الطقوسية، وفنونهما الحربية، وحتى خرافاتهما، تسحر الألباب. متى اكتسب بلد ما صورة فائز، فإن كل مدنيته تغدو محط أنظار العالم بأسره ويحظى بالاعتبار فوراً. حينذاك يتاح له أن يتمتع بترف الزهد والانتقاد. فالصينيون اليوم غالباً ما يبدون غير مبالين بماضيهم، ويتظاهرون بالتسلية وعدم الفهم حين يبدي الزائرون الغربيون إعجابهم الكبير بـ «الأشياء القديمة» في حضارتهم المغرقة في القدم.

ليست هذه حال العرب. فبما أنهم يتلقون الهزيمة تلو الهزيمة، فكل ما يشكل حضارتهم ينظر العالم إليه من فوق. لغتهم موضع ازدراء، وأدبياتهم قليلة القراءة، وإيمانهم يثير الارتياب، والمعلمون الروحيون الذين يقدسونهم موضع سخرية. ويشعرون هم أنفسهم في أعماق وجدانهم بنظرة الآخرين إليهم، وقد انتهى بهم الأمر إلى استبطان هذه، وتبنيها. ويشيع بين كثيرين منهم هذا الاحساس المدمر الذي هو كره الذات. أقول «هم» وكان بوسعي أن أقول «نحن» إذ إنني أحس بنفسي على مسافة واحدة بين الضميرين، قريباً وبعيداً في آن؛ ولعل فاجعة أهلي الاضافية تنعكس في هذا التأرجح.

لا حاجة بنا على الاطلاق إلى الغوص في تحليل نفساني متوحش كي نعاين أن هذا الموقف السقيم يثير نوازع متناقضة، كإرادة اتهام العالم القاسي، وإرادة إلغاء الذات، والرغبة في التخلص من الهوية، والرغبة في توكيدها في وجه الجميع، وفقدان المرء الثقة بماضيه، مع أنه يتشبث به، لأنه يمثل، بالنسبة إلى الهوية المهانة خشبة خلاص، وملاذاً، ومنفى.

ما يصح على الماضي يصح أيضاً على الدين. فالاسلام حرم للهوية، كما للكرامة. واعتقاد المسلم بأنه يملك الايمان الحقيقي وبأنه موعود بعالم أفضل، بينما الغربيون هم على ضلال. يخفف من العار والألم الناجمين عن شعوره بأنه منبوذ وخاسر ومغلوب أبدي في هذه الدنيا. وربما كان هذا حتى أحد الحقول النادرة، وربما الحقل الوحيد، الذي ما زال يحتفظ المسلمون فيه بالشعور بأنهم مباركون بين جميع الأمم، وأن الخالق «اختارهم»، بدلاً من أن يكونوا ملعونين ومنبوذين.

وكلما تردى وضع العرب على الأرض، وكلما انهزمت جيوشهم، واحتلت أراضيهم، وحل الاضطهاد والاذلال بهم، وبدا أعداؤهم كليي القدرة، ومتغطرسين، يغدو الدين الذي أعطوه للعالم آخر أرض يبقى اعتبارهم لنفسهم حياً فيها. فالتخلي عن هذه الأرض معناه التخلي عن إسهامهم الرئيسي في التاريخ العالمي، والتخلي، بمعنى ما، عن علة وجودهم.

فبالنظر إلى هذا الواقع، تكون المسألة المطروحة أمام المجتمعات الاسلامية في زمن الألم هذا ليست العلاقة بين الدين والسياسة بقدر ما هي العلاقة بين الدين والتاريخ، بين الدين والهوية، بين الدين والكرامة. إن كيفية ممارسة الدين في البلدان الاسلامية تعكس المأزق التاريخي الذي تواجهه هذه الشعوب؛ فإذا خرجوا منه، سيجدون الآيات المناسبة للديموقراطية، والحداثة، والعلمنة، والتعايش، وأولوية المعرفة، وتمجيد الحياة؛ وستكون علاقتهم مع قراءة النصوص أقل صرامة، أقل تهيباً، أقل جموداً. بيد أنه من التوهم أن نرتجي تغيراً بفضل إعادة القراءة وحدها. أعتذر عن ترداد هذا مرة أخرى: المشكلة ليست في النصوص المقدسة. ولا الحل أيضاً.

لا ريب في أن هذا المأزق التاريخي الذي يواجه العالم الاسلامي هو أحد أبرز أعراض هذا التقهقر الذي تتجه البشرية كلها نحوه معصوبة العينين. هل هذا ذنب العرب، ذنب المسلمين وكيفية عيشهم لدينهم؟ أجل، بصورة جزئية. أو لم يكن ثمة، في العقود الأخيرة، مسؤولية أكثر نوعية تقع على عاتق الأميركيين، كما الاسرائيليين؟ لا شك في هذا. فينبغي إذن لكل هذه الأطراف أن تعدل سلوكها بصورة جذرية إذا كان هناك رغبة في إنهاء وضع بات يهدد، انطلاقاً من الجرح المفتوح الذي هو اليوم الشرق الأدنى والذي أخذ يغنغر الكرة بكاملها، بإطاحة كل مكتسبات حضارتنا.

إن هذا الأمر بديهي ويحاكي نذراً تقياً، لكننا لا نستطيع استبعاده بهزة كتفين. فهل فات الأوان على استنباط تسوية تاريخية تأخذ في الحسبان معاً مأساة الشعب اليهودي، ومأساة الشعب الفلسطيني، ومأساة العالم الاسلامي، ومأساة مسيحيي الشرق، كما المأزق الذي زج الغرب نفسه فيه؟

إن التشبث بالبحث عن بضعة سبل للحل أمر لا بد منه، رغم كون الأفق يبدو مكفهراً في بداية هذا القرن.

من بين هذه السبل التي قد تبدو واعدة، ذاك الذي بموجبه يأخذ عرب ويهود الشتات بالذات المبادرة إلى إيجاد تقارب ناجع، بدلاً من أن يطيلوا، تحت كل سماء، المجابهة المنهكة والعقيمة التي تبث الوهن في أوصال الشرق الأدنى.

أليس من الأسهل اليوم، بالنسبة إلى عربي ويهودي، أن يلتقيا، ويتحادثا بهدوء، ويتقاسما وجبة طعام، ويتآخيا، إذا كانا يعيشان في باريس، أو روما، أو غلاسكو، أو برشلونة، أو شيكاغو، أو ستوكهولم، أو ساوباولو، أو سيدني، وليس في بيروت، أو مدينة الجزائر، أو القدس، أو الاسكندرية؟ أوليس هنا، في العالم الوسيع حيث يتعايش أبناء شتاتهم، يمكن لهم أن يقعدوا جنباً إلى جنب، ويبدأوا من جديد في نسج روابط، ويتبصروا معاً في صنع مستقبل آخر للشعوب العزيزة عليهم في الشرق الأدنى؟

قد يجيب بعضهم ـ بالقول إنهم بدأوا يفعلون هذا. لا

ريب في ذلك، لكن ما يقومون به يبقى أدنى من المطلوب بكثير. سأقول حول هذا الملف المفصلي ما قلته من قبل حول بضعة ملفات أخرى: المسألة ليست مسألة معرفة ما إذا كان العرب واليهود يتبادلون الكلام أكثر بقليل من ذي قبل، وإذا كانت تقوم روابط بين الأفراد؛ وإنما هي معرفة ما إذا كانوا سيعرفون أن يجدوا حلاً لنزاع متماد، ينغص عليهم حياتهم ويسهم في اختلال العالم.

8

هذا التمني الذي أعربت عنه تواً بشأن دور عرب ويهود الشتات يتصل عندي بأمل أرحب، يتعلق بمجموع الأقوام المغتربة، أينما كانت، وأياً كانت البلدان التي جاءت منها، وأياً كان يمكن أن تكون مساراتها.

فإن لهذه المجموعات كلها، روابط قوية بعالمين في آن واحد، وهي مهيئة لتكون أدوات ناقلة، أدوات تبادل، في الاتجاهين. وإذا كان من الطبيعي أن يدافع المغترب، في بلد الاغتراب، عن حساسية نابعة من مجتمعه الأصلي، فيكون من الطبيعي أيضاً أن يدافع، في بلده الأصلي، عن حساسية اكتسبها في كنف مجتمعه الاغترابي.

يقال أحياناً إنه لو كان المغتربون العرب المسلمون في أوروبا يؤلفون أمة لكانت هذه أكبر من معظم أمم الاتحاد الأوروبي، وأكثر فتوة، وبالتأكيد أسرع نمواً. ينسى أصحاب هذا القول أن يلاحظوا أنه لو كان أولئك المغتربون أمة شرقية، لما كان يستهان بها عددياً أيضاً، ولكانت تحتل مكانة رفيعة من حيث المقاييس النوعية: مستواها التعليمي،

روح المبادرة عندها، خبرتها بالحرية، إلمامها النشيط باستعمال الأدوات المادية للحداثة، ممارستها اليومية للتعايش، قدرتها على التعرف العميق لأكثر الثقافات تنوعاً، الخ. كل هذا يمنح أولئك المغتربين تأثيراً ممكناً لا يتوافر لأية مجموعة أخرى، غربية كانت أو شرقية.

وهذا تأثير من واجبها أن تمارسه أكثر مما تفعل الآن. وأن تمارسه بمزيد من الثقة بالنفس، وبأنفة، «على الضفتين» معاً.

هناك ميل مبالغ فيه إلى نسيان أن المغترب هو أولاً مهاجر. ليس في هذا التمييز مجرد تمايز عادي بين مفردات، إذ إن الشخص مزدوج حقاً ويرى نفسه على هذه الصورة. فهو ينتمي إلى مجتمعين مختلفين، ولا يحتل المكانة إياها في كل منهما. فحامل الشهادة الجامعية الذي يقنع بإشغال موقع دوني في مغتربه، يمكن أن يكون وجيهاً في القرية التي جاء منها. وهذا العامل المغربي، الذي لا يتكلم، في ورشات الشمال، إلا بخجل وعيناه تنظران إلى الأرض، يتكشف حين يعود إلى ذويه، ويتمكن من التكلم مزهواً بلغته، عن أنه راوية طلق اللسان، فخم الحركات، عالي النبرة. وتلك الممرضة الكينية، التي تمضي لياليها في أحد مستشفيات الضاحية وتقنع من وجبات الطعام بحساء فاتر وقطعة خبز، هي شخص محترم في بلدها الأصلي لأنها ترسل إليه كل شهر ما يلزم لإطعام اثني عشر شخصاً من أهلها.

في وسعي أن أسوق أمثلة إلى ما لا نهاية. فإن ما أحاول قوله هو أننا نضل الطريق كلما أغفلنا رؤية «المهاجر» خلف «المغترب». وإننا لنرتكب خطأ استراتيجياً كبيراً حين نقيم مكانة المغتربين تبعاً للمكان الذي يشغلونه في المجتمعات الغربية، أي غالباً في أدنى درجات السلم الاجتماعي، لا تبعاً للدور الذي يؤدونه ـ والذي يمكن أن يؤدوه مئة مرة أكثر ـ في مجتمعاتهم الأصلية، دور ناقلي التحديث، والتقدم الاجتماعي، والتحرر الفكري، والتنمية والمصالحة.

ذلك أن هذا التأثير يمكن ـ أكرر القول ـ أن يمارس في اتجاهات متعاكسة. يمكن أن يقيم المغترب في أوروبا، ولا يكف عن الحديث عن نزاعات الجزائر أو البوسنة أو الشرق الأدنى، كما يمكن له أن يريد نقل التجربة الأوروبية خلال الستين سنة المنصرمة، إلى كل من الشرق الأدنى أو البوسنة، أو الجزائر، تجربة المصالحة الفرنسية ـ الألمانية، وبناء الاتحاد الأوروبي، وسقوط الجدار، والتجاوز النهائي، بمعجزة، لعصر الدكتاتوريات، والحروب الاستعمارية، عصر المجازر الحربية، والمذابح، والابادة الجماعية، والأحقاد القديمة، نحو عصر السلام، والوئام، والحرية، والازدهار.

فما المطلوب كي يحصل مثل هذا التغير في تيارات التأثير؟ أن يريد المغتربون أن ينقلوا إلى مجتمعاتهم الأصلية رسالة بناءة، وأن يتمكنوا أيضاً من القيام بذلك. هذا جواب

يسهل إعطاؤه لكن يصعب تطبيقه، لأنه يتطلب تغيراً جذرياً في عادات التفكير والسلوك.

وهكذا، فلكي يطيب للمغتربين أن يصبحوا رسل التجربة الأوروبية، يجب إشراكهم بصورة كاملة في هذه التجربة، وأن لا يتعرضوا لضروب التمييز، والاهانات، والأبوية، والتعالي، كلما بينوا وجوههم «الغريبة الملامح» أو ذكروا أسماءهم، أو تكلموا بلكنة لغتهم، بل أن يستطيعوا، على العكس، أن يتماهوا عفوياً مع المجتمع الذي يعيشون فيه، وأن يحسوا بأنهم مدعوون للانصهار فيه قلباً وقالباً.

غير أنه لا يكفي أن يتماهى المغترب مع المجتمع الذي يعيش فيه؛ فلكي يتوصل إلى التأثير في مجتمعه الأصلي، يجب أيضاً أن يستمر هذا المجتمع على الاعتراف به، وعلى التعرف على نفسه فيه، الأمر الذي يفترض أنه قادر تماماً، وبأكثر ما يمكن من الصفاء، على الاضطلاع بانتمائه المزدوج. هذا غير موجود اليوم، لا في المقاربة الفرنسية للمسألة، ولا في المقاربة البريطانية ـ نستعيد هنا هذين النموذجين الرمزيين.

فالفكرة التي تسوس معالجة مسألة المغتربين في فرنسا لا تزال، كما كانت في الماضي مع شعوب المستعمرات، تقول بأن في وسع كل كائن بشري أن يصير فرنسياً، وأن من الواجب مساعدته لأجل ذلك. هذه فكرة كريمة، ولدت في عصر الأنوار ولكانت على الأرجح غيرت وجه العالم لو أنها

طبقت باستقامة في أراض شديدة التنوع كالهند الصينية أو الجزائر أو مدغشقر. إنها فكرة لا تزال جديرة بالاحترام من حيث جوهرها، وحتى لا بد منها، أكثر من أي وقت مضى. فعندما يقرر شخص ما أن يقطن بلداً غير بلده الأصلي، يكون من المهم أن يعلم أنه وأولاده سيكونون قادرين بعد فترة قصيرة أن ينتموا بصورة كاملة إلى الأمة التي استقبلتهم. إن هذا الوجه في المقاربة الفرنسية يبدو لي، والحالة هذه، ذا قيمة عالمية. على كل حال، أنا أفضل هذه الرسالة على الرسالة المضادة، التي تجعل المغترب يفهم أن بإمكانه أن يحتفظ بثقافته، وتقاليده، وأنه سيحظى بحماية القانون، لكنه سيظل خارج الأمة التي استقبلته.

على أنه في الحقل العملي، لا تبدو لي أية واحدة من هاتين المقاربتين مناسبة للقرن الذي نحن فيه، ولا قادرة على تأمين تعايش متناغم لأمد طويل. ذلك أن هاتين السياستين، رغم تباعدهما، تنطلقان من افتراض مسبق وهو أنه لا يمكن لأحد أن يكون منتمياً بشكل كامل إلى ثقافتين معاً.

لكن المغترب يحتاج إلى سماع خطاب آخر في هذا القرن الجديد؛ يحتاج إلى أن يقال له، بالكلام، والمواقف، والقرارات السياسية: «في وسعك أن تغدو واحداً منا، بشكل كامل، دون أن تكف عن أن تكون أنت ذاتك». هذا يعني مثلاً: «يحق لك ويجب عليك أن تتعلم لغتنا، بعمق. لكن

من حقك ومن واجبك أيضاً أن لا تنسى لغتك الأصلية، لأننا نحن الذين أمتك بالتبني، نحتاج إلى أن يكون بيننا أشخاص يشاطروننا قيمنا، يفهمون هواجسنا، ويجيدون التكلم بالتركية، أو الفييتنامية، أو الروسية، أو العربية، أو الأرمنية، أو السواحيلية، أو الأوردو، وبكل اللغات الأوروبية والآسيوية والافريقية، دون استثناء، لكي نتمكن من إسماع صوتنا لجميع شعوب الكرة. فبين هذه الشعوب وبيننا، في جميع الميادين ـ الثقافة، السياسة، التجارة ـ ستكون أنت الوسيط الذي لا بديل له».

وما يتعطش إليه المغترب هو أولاً الكرامة، وبصورة أدق، الكرامة الثقافية، فالدين واحد من عناصر هذه الكرامة، ومن المشروع أن يريد المؤمنون ممارسة دينهم مطمئنين. إلا أن المكون الذي لا بديل له على الاطلاق في الهوية الثقافية هو اللغة. إذا كان المغترب يشعر بحاجة إلى إشهار علامات معتقده، فذلك يعود غالباً إلى كون لغته مهملة، وكون ثقافته مزدراة، حتى من قبله. كل شيء يدفعه إلى ذلك ـ الجو الكروي، عمل المناضلين الأصوليين، كما سلوك البلدان التي يعيش فيها، حيث تحجم السلطات، التي تعمي بصيرتها انتماءات المغتربين الدينية، عن أن تأخذ بعين الاعتبار تعطشهم إلى الاعتراف بثقافتهم.

وتذهب السلطات أحياناً، إلى ما هو أسوأ، إذ تبدو إزاء

التعددية اللغوية، التي هي طفيفة اعتيادياً، أكثر ارتياباً منها إزاء الطائفية الدينية، التي تبين على الدوام، وفي جميع المجتمعات التعددية، أنها عامل تزمت وطغيان وتفكك.

إني أستعمل عمداً في إحدى الحالتين لفظة «طائفية» التي لها في نظري رنة سلبية، وفي الحالة الأخرى لفظة «تعددية» التي لها رنة إيجابية. ذلك لأنه يوجد بين عنصري الهوية القويين اللذين هما الدين واللغة، فرق في الطبيعة: الانتماء الديني حصري، والانتماء اللغوي ليس حصرياً؛ كل كائن بشري مؤهل لأن يجمع في ذاته عدة تقاليد لغوية وثقافية.

لست أنكر أن يكون ارتيابي المبدئي حيال الطائفية الدينية مرتبطاً بأصولي. فلبنان الذي ولدت فيه هو على الأرجح المثال النموذجي لبلد مفكك من جراء «الطائفية»، ولذا فإني في الواقع لا أتعاطف مطلقاً مع هذا النظام الهدام. لعله كان في زمن غابر دواء لداء ما، إلا أنه أثبت مع مرور الزمن كونه أشد ضرراً من الداء؛ وهو في ذلك أشبه بعقار أعطي لمريض للتخفيف من أوجاعه، لكنه خلق عنده إدماناً غير قابل للشفاء، يضعف جسده وذكاءه يوماً بعد يوم، بحيث «يرد» إليه كل الآلام التي كان قد جنبه إياها موقتاً.

لو عدت إلى شبابي لكنت أقبل ميلاً إلى التوسع في الكلام عن هذه المسألة، إذ إن الطائفية آنذاك كانت تبدو مجرد راسب مشرقي. واليوم، أمست الظاهرة عالمية. ولم

تعد للأسف مجرد راسب. ومن الممكن أن يكون لمستقبل الانسانية جمعاء هذا اللون المقيت.

ذلك أن إحدى أشد عواقب العولمة وبالاً هي كونها عولمت الطائفية. فإن صعود الانتماءات الدينية لحظة كانت الاتصالات تتعولم قد ساعد على تجمع البشر في «قبائل عالمية» ـ هذه عبارة تناقضية في الظاهر لكنها تعكس حقيقة الأمور؛ يصح هذا خصوصاً بالنسبة إلى العالم الاسلامي. حيث يلاحظ انفلات غير مسبوق لتوكيد الخصوصيات المذهبية تجلى بأكثر أشكاله دموية في النزاع بين السنة والشيعة في العراق، كما يلاحظ نوع من الأممية يجعل الجزائري يمضي ليقاتل ويموت في أفغانستان، أو التونسي في البوسنة، أو المصري في باكستان، أو الأردني في الشيشان، أو الأندونيسي في الصومال. إن حركة الانغلاق والانفلات المزدوجة هذه ليست أصغر مفارقات عصرنا.

إنه تطور مثير للقلق يجد تفسيره، على ما يبدو لي، في تأثير تلك التحولات الكبرى المتمثلة في إفلاس الايديولوجيات ـ ما شجع على صعود التأكيدات الهووية والمروجين لها ـ بالاضافة إلى ثورة المعلوماتية ـ ما سمح بنسج روابط متينة ومباشرة عبر البحار والصحارى والجبال، وكل الحدود، كما بالاضافة إلى كسر التوازن بين الكتل ـ الأمر الذي طرح بحدة مسألة الحكم وشرعيته على مستوى الكرة. يضاف إلى هذه العوامل المتضافرة أن بروز دولة

عظمى مهيمنة كان ينظر إليها من أمد بعيد على أنها الداعية الأولى لقيام «قبيلة» واحدة، قد أسهم دون شك في إسباغ لون هووي على الخصومات الاستراتيجية.

ففي ضوء كل هذه العناصر أتمتم والجزع ينتابني على لبنان، الذي رأيت فيه النور: الطائفية كانت في آخر الأمر مأزقاً، وما كان ينبغي لآبائنا أبداً أن يغرقوا فيه! وأضيف، بالنبرة ذاتها، لكن مفكراً هذه المرة بفرنسا، وطني بالتبني، وبأوروبا كلها التي هي اليوم موطن آخر آمالي: ليس عن طريق «تطييف» المغتربين يمكن تسهيل اندماجهم وتفادي «المجابهات» التي تلوح في الأفق، وإنما عن طريق الاعادة لكل شخص كرامته الاجتماعية، وكرامته الثقافية، وكرامته اللغوية، وتشجيعه على أن يضطلع مطمئناً بازدواجية هويته ودوره كهمزة وصل.

9

لقد انتقدت أكثر من مرة، بصورة عابرة، فكرة «صدام الحضارات»؛ وربما كان علي أن أتوقف لحظة عند هذه الفكرة لإجراء تقييم لها أكثر توازناً وصوابية.

المشكلة في هذه النظرية المتداولة بشكل واسع في وسائل الاعلام ليس «تشخيصها السريري». فشبكة قراءتها تسمح فعلاً بتحسين فهم الأحداث التي أعقبت سقوط جدار برلين. وبعد أن تقدمت الهويات على الايديولوجيات، صارت المجتمعات البشرية تتحرك إزاء الأحداث السياسية، أحياناً كثيرة، تبعاً لانتماءاتها الدينية؛ فروسيا عادت أرثوذكسية جهاراً؛ والاتحاد الأوروبي يعتبر نفسه ضمنياً تجمعاً لأمم مسيحية؛ والدعوات إلى الكفاح تدوي في جميع البلدان الاسلامية؛ وعليه، لا يكون من غير الحصيف وصف عالم اليوم بأنه «ساحات حضارية» تتجابه.

على أن أنصار هذه النظرية يضلون الطريق، في رأيي، حين ينطلقون من رصدهم للحاضر ليبنوا نظرية عامة للتاريخ، كأن يشرحوا لنا مثلاً أن الأعلوية الحالية للانتماءات الدينية

هي الحالة الطبيعية للجنس البشري، والتي عاد إليها أخيراً بعد تعريجة طويلة على الطوباويات المسكونية؛ أو أن المجابهة بين «الساحات الحضارية» هي المفتاح الذي يسمح لنا بفك رموز الماضي واستباق المستقبل.

كل نظرية للتاريخ هي بنت زمانها؛ فهي كثيرة الفائدة لأجل فهم الحاضر؛ لكنها إذا طبقت على الماضي بدت تقريبية، ومتحيزة؛ وإذا أُسقطت على المستقبل، باتت مجازفة، وأحياناً مدمرة.

إن اعتبار النزاعات الراهنة مجابهة بين ست أو سبع «ساحات حضارية» كبيرة ـ الغربية، الأرثوذكسية، الصينية، الاسلامية، الهندية الافريقية، الأميركية اللاتينية ـ هو بمثابة إضاءة منشطة للفكر، على نحو ما تشهد النقاشات الكثيرة جداً التي يثيرها. لكن هذا المفتاح لا يساعدنا كثيراً على فهم النزاعات الكبيرة في التاريخ البشري، ولا حتى فهم الحرب العالمية الأولى والثانية، اللتين كانتا بالدرجة الأولى شجارين بين الغربيين، وحددتا مع ذلك شكل الفضاء الذي نحيا فيه، ولا يساعدنا كذلك على تفسير الظاهرات الرهيبة التي أثقلت الضمير المعاصر. كالشمولية اليسارية واليمينية، أو المحرقة، ناهيك عن المجابهة الكروية الكبرى بين الرأسمالية والشيوعية التي قسمت بشكل عميق المجتمعات المنتمية إلى جميع «الساحات الحضارية».

وبصورة أعم، إذا جلنا بأبصارنا على مراحل متنوعة من

الماضي القريب أو البعيد، لوجدنا في كل العصور أحداثاً. كالحروب الصليبية، تبدو بالفعل متصلة بمجابهة بين الحضارات؛ لكننا نجد أيضاً أحداثاً كثيرة أخرى، لا تقل مغزى ولا فتكاً عن تلك، تدور داخل الساحة الثقافية الغربية، أو الساحة الاسلامية، أو الساحة الافريقية، أو الساحة الصينية.

وحتى في عصرنا، الذي يبدو ذلك خاضعاً للرسم التخطيطي المدرسي المتعلق بمجابهة بين الحضارات، فإن حدثاً كحرب العراق يبدو صراحة حدثاً متعدد الوجوه: وجه نزاع دموي بين الغرب والاسلام، وجه نزاع أشد دموية داخل العالم الاسلامي بالذات، بين الشيعة والسنة والأكراد؛ وجه منازلة بين الدول حول مسألة الهيمنة العالمية، الخ.

وبما أن التاريخ مصنوع من عدد لا يحصى من الأحداث المفردة. فإنه لا يتقبل التعميمات. وإذا شئنا الاهتداء إلى حقيقة الأمور فيه، فإننا نحتاج إلى حمالة مفاتيح؛ وإذا كان مشروعاً أن يضيف إليها باحث ما مفتاحاً من صنعه هو، فليس من باب الحصافة إبدال الحمالة كلها بمفتاح واحد، مفتاح يفترض به أن يفتح كل الأبواب.

لقد استعمل القرن العشرون كثيراً الأداة التي اقترحها ماركس، وبتنا الآن نعرف الضلالات التي ترتبت على ذلك. فالصراع الطبقي لا يفسر كل شيء، ولا صراع الحضارات، لا سيما وأن الكلمات بالذات ملتبسة، وخداعة. إذا كان

يوجد عند كل شخص شعور ما بانتماء اجتماعي يولد بعض التضامنات «الطبقية» كما بعض الكراهيات «الطبقية»، فإن حدود هذه الفكرة غير واضحة. كان من المشروع في عصر الثورة الصناعية أن يؤمن المرء بأن البروليتاريا الوليدة ستعي هويتها و «تعمل» كماهية متميزة. بوصفها «طبقة»، وتلعب دوراً حاسماً في التاريخ إلى الأبد.

يمكن أن نطلق كلاماً مماثلاً عن «المفتاح» الجديد.

إذا كان يوجد عند كل إنسان شعور بانتماء إثني أو ديني يولد بعض «التضامنات» الحضارية، كما الكراهيات المصاحبة لها، فإن حدود هذه الفكرة لا تقل غموضاً عن الحدود «الطبقية». إن «روح العصر» في أيامنا هذه، تحملنا على الاعتقاد بأن هذه «الحضارات» هي ماهيات محددة، متنامية الادراك لنوعيتها، وستلعب دوراً حاسماً في تاريخ البشر.

في هذا شيء من الحقيقة بالتأكيد. فمن يمكنه أن ينكر أن الحضارة الغربية لا تتطابق مع الحضارة الصينية، ولا مع الحضارة العربية ـ الاسلامية؟ لكن ليس بين هذه الحضارات حضارة مغلقة بإحكام، ولا حضارة غير قابلة للتحول، والحدود فيما بينها اليوم أكثر نضحاً منها في الماضي.

إن حضاراتنا، منذ آلاف السنين، تولد، وتنمو، وتتحول، وتتجاور، وتتعارض، وينقل بعضها عن بعض، وتتمايز، وتستسلم للتقليد؛ ثم تندثر على مهل أو بصورة فظة، أو يندغم بعضها بالبعض الآخر. إن حضارة روما التحقت في

يوم من الأيام بحضارة الاغريق؛ واحتفظت كل منهما بشخصيتها، لكنهما دخلتا في توليف مبتكر أمسى عنصراً كبيراً في الحضارة الأوروبية؛ ثم جاءت المسيحية ـ التي ولدت داخل حضارة أخرى، يهودية بالدرجة الأولى، ومعها تأثيرات مصرية ومن بلاد ما بين النهرين، ومشرقية بصورة أعم ـ فأمست بدورها مكوناً أساسياً لحضارة الغرب. ثم وفدت من آسيا الشعوب المسماة البرابرة، والفرنجة، والألمان، والهون، والفاندال، والقوط، وكل الشعوب الجرمانية، والألتايية، والصقالبة، وانصهرت مع اللاتين والسلت وكونت الأمم الأوروبية.

وتكونت الحضارة العربية الاسلامية بالطريقة ذاتها. فعندما خرجت القبائل العربية، ومن بينها أسلافي، من شبه جزيرتها الصحراوية والخشنة، راحت تتعلم من بلاد فارس، والهند، ومصر، وروما، والقسطنطينية. ثم جاءت من تخوم الصين القبائل التركية التي ظل زعماؤها سلاطيننا وخلفاءنا إلى ما بعد ولادة أبي، قبل أن تطيح بها حركة قومية حداثية كانت تريد أن تربط شعبها ربطاً وطيداً بالحضارة الأوروبية.

أقول كل هذا لأذكر بأمر بديهي وهو أن حضاراتنا هي منذ القدم حضارات مركبة، متحركة، ناضجة، ولكنني أندهش، فيما هي اليوم متمازجة أكثر منها في أي وقت مضى، حين يأتي أحدهم ويدعي أنها غير قابلة للتحول فيما بينها، ومقدر لها أن تبقى هكذا.

اليوم؟ فيما آلاف الكوادر الصينيين يدرسون في كاليفورنيا، وآلاف من سكان كاليفورنيا يحلمون بالاستقرار في الصين؟ وفيما أن المرء الذي يطوف العالم، عليه أن يبذل جهداً ليتذكر ما إذا كان قد استيقظ في شيكاغو، أو شانغاي، أو دبي، أو بيرغن، أو كوالا لامبور؟ نعم، اليوم يأتي بعضهم ليقول لنا، مستشهداً ببضعة تصرفات مضللة، إن الحضارات ستبقى متمايزة ومجابهاتها ستكون أبداً محرك التاريخ؟

إذا كانت حضاراتنا تشعر بالحاجة إلى توكيد نوعيتها بصورة صاخبة، فذلك بالضبط لأن نوعيتها آخذة في التلاشي.

وما نشهده اليوم هو غسق الحضارات المتمايزة وليس قيامها، ولا ظفرها. فقد ولى زمانها، وأزفت ساعة التسامي عليها جميعاً، ساعة ترويض تقديماتها، وإشاعة نِعم كل منها في العالم قاطبة، وتقليص قدرتها على الايذاء، وذلك لكي نبني شيئاً فشيئاً حضارة مشتركة، مبنية على المبدأين اللذين لا يمكن المس بهما ولا الفصل بينهما، ألا وهما مبدأ مسكونية القيم الأساسية وتنوع التعابير الثقافية.

منعاً لأي التباس، أوضح: احترام ثقافة ما هو في نظري تشجيع تعليم اللغة الحاملة لها، تشجيع التعرف على آدابها، على تعابيرها المسرحية، والسينمائية، والموسيقية، والتصويرية، والمعمارية، والحرفية، والمطبخية، الخ. وبالمقابل، فإن التغاضي عن الطغيان، والظلم، وعدم التسامح أو نظام الطبقات المغلقة، عن الزواج الاكراهي،

وختان الاناث، و «جرائم الشرف» أو استعباد النساء؛ عن القصور، واللامبالاة، والمحسوبية، والفساد المستشري، عن كره الغريب أو العنصرية، بذريعة أنها آتية من ثقافة مختلفة، فهذا في نظري ليس احتراماً بل احتقار مقنّع، وتصرف نابع من التمييز العنصري ـ حتى مع أفضل النيات. لقد قلت هذا من قبل، وأتمسك بقوله في هذه الصفحات الأخيرة منعاً لكل التباس حول ما هو التنوع الثقافي، في نظري، وما ليس هو.

أما لفظة «الحضارة» الكثيرة البساطة، فسأثابر على استعمالها بصيغة الجمع وصيغة المفرد في آن. ذلك أنه يلوح لي أن من المشروع تماماً أن تستعمل بصيغة «حضارات» تارة، وبصيغة «حضارة» طوراً، إذ إن هناك مسارات خاصة بالأمم، والاثنيات، والأديان، والأمبراطوريات، وهناك المغامرة الانسانية التي نحن جميعاً سائرون فيها، أفراداً وجماعات.

إنه فقط إذا كنا نؤمن بهذه المغامرة المشتركة نستطيع أن نجعل لمساراتنا النوعية معنى. وإنه فقط إذا كنا نؤمن بما للثقافات من كرامة متساوية يحق لنا أن نقيّمها، وحتى أن نحكم عليها، تبعاً للقيم المرتبطة بهذا المصير المشترك والتي هي فوق كل حضاراتنا، وكل تقاليدنا، وكل معتقداتنا. ذلك أنه ليس هناك ما هو أقدس من احترام الكائن البشري، وصون شخصه الجسدي والمعنوي، صون قدرته على التفكير والتعبير عن ذاته، وصون الكرة الأرضية التي تحمله.

وإذا شئنا لهذه المغامرة الخلابة أن تستمر، فيكون علينا أن نتجاوز مفهومنا القبلي للحضارات كما للأديان، وأن نحرر الأولى من السلاسل الاثنية والثانية من السم الهووي الذي يشوهها، ويفسدها، ويحرفها عن غايتها الروحية والأخلاقية.

سيكون علينا في هذا القرن أن نختار بين رؤيتين للمستقبل.

الأولى رؤية بشرية موزعة بين قبائل عالمية تتقاتل، وتتبادل البغضاء، لكنها، بفعل العولمة، تتغذى أكثر فأكثر يومياً بحساءٍ ثقافي واحد غير متمايز.

والثانية هي رؤية بشرية مدركة لمصيرها المشترك، ومجتمعة بالتالي حول قيم أساسية واحدة، إلا أنها تثابر أكثر منها في أي وقت مضى، على تنمية التعابير الثقافية الأكثر تنوعاً، والأكثر غزارة، محافظة على كل لغاتها وكل تقاليدها الفنية، وتقنياتها، وحساسيتها، وذاكرتها، ومعرفتها.

فمن جهة، إذن، عدة «حضارات» تتجابه، إلا أنها على الصعيد الثقافي تتحاكى وتتنمط؛ ومن جهة أخرى، حضارة إنسانية واحدة، إلا أنها تنتشر عبر تنوع لا نهاية له.

للسير في أولى هاتين الطريقين، يكفي لنا أن نثابر على الانجراف الكسول تبعاً للهزات، حسبما نفعل الآن. أما اختيار الطريق الثانية فيتطلب منا بالضرورة صحوة ـ هل سنكوون قادرين على ذلك؟

10

في هذا الحقل كما في حقول أخرى، لا أكف عن التأرجح بين الجزع الأقصى والأمل. فأقول في نفسي حيناً إن الانسانية قد عرفت دوماً، في اللحظات الأكثر حلكاً، أن تجد في ذاتها الوسائل اللازمة للخروج من هذه اللحظات ولو لقاء تضحيات جسيمة جداً؛ وأقول حيناً آخر إنه من عدم المسؤولية أن ينتظر المرء حصول معجزة كل مرة.

قناعتي اليوم هي أن سبل الحل تضيق بلا مراء، لكنها ليست مغلقة بعد. وعليه، لا يجوز التبشير باليأس بل بالعجلة. هذه بالذات، على كل حال، علة وجود هذا الكتاب من أول إلى آخر صفحة فيه، أي القول بوجود تأخر لكن ليس فوات أوان؛ القول بأنه من قبيل الانتحار والاجرام أن لا يبادَر إلى تعبئة كل الطاقات لأجل اتقاء الانهيار والتقهقر؛ القول بأنه لا يزال يمكن القيام بعمل ما، وأنه لا يزال يمكن تغيير مسار الأمور، غير أن هذا يستلزم التحلي بالجرأة والتخيل، بدلاً من التمني، والتهيب، والرضى؛ وأنه يجب التجاسر على نبذ طرائق تفكيرنا الروتينية وعاداتنا

السلوكية، والاقلاع عن تيقناتنا الخيالية، وإعادة بناء سلم أولوياتنا.

إن التهديد الآتي من الاحتباس الحراري هو الأشد ظهوراً، والأفضل درساً وتوثيقاً من بين التهديدات التي تتربص بنا اليوم؛ فكل شيء يحمل على الاعتقاد بأنه سيسبب في العقود المقبلة اضطرابات كارثية هائلة لا نستطيع التكهن بضخامتها اليوم: يمكن أن يرتفع مستوى البحار عدة أمتار بحيث يبتلع العديد من المدن المرفأية، ومناطق ساحلية يقطنها مئات الملايين من الناس؛ ونتيجة لذوبان الحقول الجليدية وتغير نظام الأمطار، يمكن أن تجف أنهر كبيرة، ما سيسبب تصحر بلدان بأسرها. ويمكن أن نتصور هنا ما ستكون الفواجع، وموجات نزوح السكان الكثيفة، والصراعات الفتاكة التي قد تنتج عن مثل هذا الهيمان.

هذا التطور ليس بعيداً في الزمن ولا غامضاً. فنحن نعلم أن وجود أبنائنا وأحفادنا سيتأثر به بصورة مفجعة؛ وأتجاسر وأقول إنه من المرجح أن الأجيال التي ستولد في النصف الثاني من القرن الواحد والعشرين سيتسنى لها أن تعاني ذلك هي أيضاً.

أنا متشكك بالسليقة. فعندما أسمع صيحات تنذر بالويل، أتوتر، وأنتحي جانباً، وأحاول أن اتثبت بصفاء ذهن مما إذا كنت ومعي كل معاصريّ ضحايا تلاعب ما. فقد جرى في أحيان كثيرة إنذارنا بزلازل رهيبة كانت تتلاشى، والحمد لله،

بعد بضعة أشهر أو بضعة أسابيع، دون أن تترك أثراً وراءها! أفلا يمكن أن يكون الأمر هكذا فيما خص الاحتباس الحراري؟ أفلم يُقل لنا إنه بعد بضعة عقود سيعرف العالم عصراً جليدياً جديداً؟ وقد عالج هذا الموضوع كتاب وسينمائيون بنجاح متفاوت.

أستشهد بكل هذا لأقول إنني حينما بدأت أسمع تنبيهات تتعلق، هذه المرة، لا ببرودة بل بحماوة مناخية، أيقظ الأمر بالطبع فضولي، دون أن يمس تشككي.

وعندما تكاثرت دراسات العلماء، وباتت أكثر تلاقياً، وأكثر إصراراً، أردت أن أعرف المزيد عن الأمر.

ولما كنت لا أحوز ثقافة علمية جديرة بهذه التسمية، رحت أغوص بداية في درس المؤلفات الأكثر بساطة، محاولاً فهم ما كان يقال، فهم ذاك «الاحتباس الحراري» الذي يكثر الكلام عنه، وكيفية عمله، ودوافع القلق الكبير الذي يثيره منذ بضع سنوات؛ وفهم ما يعني ازدياد نسبة الكربون في الجو، وما هي أسبابه، وما يمكن أن تكون عواقبه؛ وفهم دوافع الخوف من ذوبان جليد غرووانلاند والقطب الشمالي والخوف الأقل إزاء ذوبان القطب الجنوبي ـ هو الذي بات يمكن لأول مرة منذ آلاف السنين اجتيازه من طرف إلى آخر على متن مركب في أشهر الصيف.

هل سأقول إن في وسعي بعد هذا الاستقصاء أن أجزم بجدية هذه الظاهرة وبأنها تشكل تهديداً للحضارة الانسانية؟

هذه هي بالفعل القناعة العميقة التي انتهيت إليها؛ غير أنه ليس لحكمي في هذا الموضوع قيمة كبيرة، وأقول هذا بكل صدق. فإنه في مسألة ذات طابع علمي، لا يستحق أن يكون رأي شخص غير اختصاصي مثلي جديراً بالاعتبار. وأستعيد هنا كلمة تتردد كثيراً في أبحاثي، فأقول إنه ليس لي في هذا المضمار أية شرعية فكرية. بيد أنني، لما كنت حريصاً على رفاه الأشخاص الأعزاء علي، ومواطناً يتحسس مسؤوليته، وتشغل باله ضلالات المغامرة الانسانية، وكاتباً متنبهاً للمناقشات الدائرة بين معاصريه، فإنه لا يسعني الاكتفاء بالقول في الخلاصة بأن المستقبل وحده سيقول لنا ما إذا كنا بالغنا في تضخيم الخطر أو على العكس بالغنا في عدم التصديق، بالغنا في التهيب، وأننا سنرى بعد ثلاثين سنة من منا كان محقاً ومن كان مخطئاً.

على أن انتظار حكم المستقبل يعني بحد ذاته مخاطرة كبيرة. فإذا كان صحيحاً أن الأضرار الناجمة عن الاضطرابات المناخية ستكون غير قابلة للتعويض بعد ثلاثين سنة، وإذا كان صحيحاً أن «العربة أرض» تكون آنذاك قد انفلتت من ضوابطها وأمسى أداؤها فوضوياً وغير قابل للتحكم نهائياً، فيكون من قبيل العبث، والانتحار، وحتى الاجرام، أن ننتظر حكم المستقبل.

فما العمل إذن؟ أيجب مباشرة العمل دون التيقن من حقيقة وجود الخطر؟ أيجب أن نفعل هذا حتى لو اكتشفنا بعد

ثلاثين سنة أن نذر الويل كانوا على خطأ؟ جوابي هو: نعم يجب القيام بعمل لدرء الخطر ـ مع اعترافي بأن في هذا مفارقة؛ وأنه حتى لو كانت لدينا شكوك، يجب أن نتصرف وكأنها غير موجودة.

قد يبدو هذا موقفاً غير معقول. لكنني أتمسك به، هذه المرة، دون أي تردد. ليس مرد ذلك إلى قناعتي العميقة، التي تكونت والتي لا تلزم أحداً غيري؛ ولا إلى كون العلماء بكثرتهم الساحقة اليوم موقنون بحقيقة ارتفاع الحرارة، وبأن أسبابه مرتبطة بنشاط الانسان. وموقنون أيضاً بحقيقة وجود أخطار مميتة يسببها هذا التطور على مستقبل الكرة الأرضية ومن عليها. إن هذا التوافق شبه الإجماعي لا يمكن الاستهانة به، وأنا آخذه بعين الاعتبار، لكنه لا يشكل الحجة العليا في نظري. ففي الحقيقة لا يُعتد بالأكثرية، وقد سبق للعلماء أن أخطأوا.

على أنني واثق بأنه في موضوع الاضطرابات المناخية يجب أن نصدقهم، وأن نعمل بمقتضى هذا التصديق، حتى قبل أن نتيقن من أنهم على حق.

توضيحاً لموقفي هذا، سأصوغ رهاناً مستوحىً من رهان صاغه، في مجال مختلف تماماً، بليز باسكال الذي لا يضاهى؛ لكن مع فارق كبير: نتيجة رهان باسكال لا يمكن التثبت منها إلا في العالم الآخر، بينما رهاننا نحن سيجري التثبت منه على هذه الأرض وفي مستقبل قريب نسبياً، لأن

معظم القاطنين في كوكبنا سيكونون لا يزالون على قيد الحياة آنذاك.

سأعرض إذن الموقفين الرئيسيين حيال خطر الاحتماء المناخي ـ الموقف غير المناسب، ثم الرد المناسب ـ محاولاً تصور العواقب التي يمكن أن تنشأ عن كل منهما.

الفرضية الأولى: عدم حصول أية صحوة حقيقية. ومحاولة عدد من البلدان الحد من انبعاثات الغاز المسبب للاحتباس؛ فيما تكون ردة فعل بلدان أخرى أكثر رخاوة، مع اتخاذ بضعة إجراءات «تجميلية» تحاشياً للظهور بمظهر التلامذة الارديباء في المدرسة؛ وفيما لا تقوم بلدان أخرى بعمل أي شيء، خشية الاضرار بنشاطها الاقتصادي، أو خوفاً من صدم عاداتها الاستهلاكية، فتثابر على التلويث بلا تحفظ. لذلك، فإن نسبة الكربون في الجو لن تكف عن الارتفاع.

كيف ستكون حال العالم، حسب هذه الفرضية، بعد ثلاثين سنة؟ إذا أخذنا بما يقوله معظم العلماء وكذلك منظمة الأمم المتحدة ومجمل المنظمات الدولية، التي لا تكف عن قرع ناقوس الخطر، سنجد أنفسنا آنذاك على أبواب الجليان، إذ إنه لن يعود في مقدورنا أن نحول دون «جنون الأرض». لن أتوسع هنا في عرض التفاصيل، بل أكتفي بالاشارة إلى عنصرين للتقييم يبدوان لي مثيرين للقلق بنوع خاص.

العنصر الأول هو أن ارتفاع حرارة الأرض الناجم عن الاحتباس سيزيد من تبخر مياه المحيطات الذي يزيد بدوره

من مفعول الاحتباس؛ بتعبير آخر، سندخل نتيجة لذلك في حلقة مقفلة من الاحتماء لا تعود تابعة لانبعاثات الغاز المرتبطة بالنشاط البشري، بل ستتسارع تلقائياً ويغدو من المستحيل أن تتوقف نظرياً. ومتى سنصل إلى عتبة عدم الرجوع إلى الوراء؟ الآراء هنا متفاوتة؛ يقول بعضهم إن هذا قد يحصل منذ الربع الأول من هذا القرن؛ لكن الشيء الأكيد هو أننا كلما تأخرنا في الرد على ذلك كانت الجهود التي سيتوجب بذلها أكثر مشقة وأبهظ ثمناً.

والعنصر الثاني، الذي يصب في الاتجاه ذاته، هو أن التحولات المناخية يمكن أن تحصل بصورة فظة أكثر مما كان يعتقد من قبل. من ذلك مثلاً أن يعتبر اليوم أن آخر تحول من مرحلة جليدية إلى مرحلة معتدلة، الذي حصل قبل أحد عشر ألفاً وخمسماية سنة تقريباً، قد جرى، ليس بموجب سيرورة بطيئة استغرقت ألف سنة أو ألفين، بل بشكل حاد، خلال نحو عشر سنوات لا أكثر. على كل حال، إن العلماء الكثيرين الذين يعكفون على درس جميع الظاهرات المرتبطة بالمناخ، منذ بضع سنوات، يبدون دائماً دهشتهم من سرعة هذه التغيرات التي كثيراً ما تذهب إلى أبعد من التوقعات التي كانت تبدو حصيفة. هذا يعني أنه لا يجوز الظن بأن كل ما يحكى عنه لن تظهر عواقبه إلا مع نهاية هذا القرن أو في القرون التالية. وبما أننا لا نعرف شيئاً من هذا، يكون من الحكمة أن نستعد لأسوأ الاحتمالات منذ الآن.

بعد ثلاثين سنة ـ أتمسك بهذا الرقم كي أبقى ضمن إطار مهلة لها معناها على صعيد حياة إنسان، وتسمح بعد لأبناء جيلي بأن يقولوا «نحن» ـ لن نكون بلا ريب شهوداً على كل الاضطرابات التي تلوح في الأفق. غير أننا سنشهد بعضاً من أمثلتها الماحقة؛ بل أخطر من هذا، إذ سيتوجب وضع الانسانية جمعاء في حالة طوارىء، مدى عشرات من السنين، وأن تفرض عليها تضحيات مؤلمة، عسيرة التحمل، دون أن نكون واثقين بأننا ما زلنا قادرين على تدارك النزول إلى الجحيم.

وماذا لو كان رأي الأكثرية باطلاً؟ وإذا أثبت المستقبل صحة رأي الأقلية المعارضة، التي تنبذ هذه التوقعات الزلزالية، وتسخر من ميلها المفرط إلى الذعر، وتشكك في وجود أي ارتباط بين انبعاثات الغاز واحتماء الأرض، وترفض أحياناً حتى وجود هذا الاحتماء بالذات، معتبرة أن في الأمر مجرد دورات حرارية طبيعية، تتأرجح بين الهبوط والصعود، ثم الهبوط مجدداً، لأسباب متنوعة كثيرة مرتبطة بنشاط الشمس أكثر من ارتباطها بنشاط البشر.

أقول مرة أخرى إنني لست مؤهلاً لتفنيد هذه الحجج، وأريد أن أفترض هنا أنها قد تتبدى صحيحة. وإذا صح هذا، فسيكون مدعاة للسرور. وفي هذه الحال سيكون على كثيرين من الناس أن «يلحسوا توقيعهم» بقليل أو كثير من الرضى، من علماء، وقادة سياسيين، وموظفين أميين، كما كل الذين

صدقوهم، ونقلوا مخاوفهم ـ وأنا منهم، إن كنت لا أزال في هذه الدنيا.

نصل الآن إلى الفرضية الأخرى، فرضية مبادرة البشرية إلى تعبئة نفسها. لعلنا سنشهد صحوة حقيقية بفضل التغيرات السياسية التي جرت في الولايات المتحدة. ستتخذ في هذه الحال تدابير صارمة لأجل الحد بقدر ملحوظ من استهلاك المحروقات الأحفورية وانبعاث الكربون في الجو. فيتباطأ الاحتماء. ويكف مستوى البحار عن الارتفاع، ولا تحصل أية مأساة كبيرة من جراء الاضطرابات المناخية.

من هذا المنظور، أتخيل أن يقوم نقاش بين اثنين من العلماء بعد ثلاثين سنة، ينتمي أحدهما إلى «التوافق الأكثري» ويؤكد أنه بفضل هذه الصحوة نجت البشرية من زلزال بضخامة الكرة الأرضية كان يمكن أن يشكل خطراً على بقائها؛ ويؤكد الآخر المنتمي إلى «الأقلية المعارضة» أن الخطر كان مبالغاً فيه جداً وحتى وهمياً بكل بساطة. لن يكون هناك بالتأكيد إمكانية للبت في الخلاف بينهما. إذ إنه كيف يمكن إثبات كون «المريض» في خطر أكيد وهو لا يزال حياً؟ يمكن «للطبيبين» المعالجين أن يواصلا النقاش إلى ما لا نهاية.

إلا أنه في لحظة ما من النقاش يمكن أن يقول الأول منهما للثاني: «لننس مشاحناتنا الماضية، ولنسأل أنفسنا: أليس كوكبنا بصحة أفضل بكثير بفضل العلاج الذي أستعمله؟

أنا ما زلت أؤكد أنه كان يواجه حالة خطر مميت، وأنت ما زلت تشك في ذلك، لكن ألم تكن بلداننا محقة في خفض استهلاكها للوقود الأحفورية، وفي الحد من تلويث المصانع والمراكز الحرارية؟».

هذا هو أساس الرهان الذي أصوغه فيما يتعلق بالاحتماء المناخي: إذا أظهرنا أننا عاجزون عن تغيير سلوكياتنا، وكان التهديد حقيقياً، فإننا سنخسر كل شيء؛ وإذا استطعنا أن نغير سلوكياتنا جذرياً وكان التهديد موهوماً، فإننا لن نخسر شيئاً على الاطلاق. ذلك أن التدابير التي تسمح بمواجهة التهديد المناخي، إذا فكرنا فيها جيداً، هي تدابير جديرة بأن تتخذ، على كل حال، بغية خفض التلوث والآثار التي يلحقها بالصحة العامة؛ وبغية الحد من أخطار أزمات الطاقة ومن الاضطرابات الاجتماعية التي قد تتأتى منها؛ وبغية تلافي النزاعات الضارية حول الهيمنة على المناطق النفطية، والمناطق المنجمية، ومجاري المياه؛ وأخيراً، بغية تمكين البشرية من مواصلة السير قدماً في مزيد من الصفاء.

لذلك ليس على أكثرية العلماء أن يثبتوا أن التهديد حقيقي. وإنما على الأقلية المعارضة منهم أن تبين، وبما لا يقبل الرد، أن الخطر وهمي تماماً. واجب تقديم الدليل ينعكس هنا حسبما يقول رجال القانون. فإنه فقط إذا كنا على يقين مطلق من عدم وجود هذا الخطر المميت، يحق لنا

معنوياً أن نستكين ونواصل السير في طريقنا دون أن نغير شيئاً من عاداتنا في العيش.

على أن مثل هذا اليقين غير وارد. والرهان هو من الضخامة على جانب لا يسمح لأي إنسان ـ أي باحث، أي صناعي، أي عالم اقتصادي، أي مسؤول سياسي، أي مثقف، أي كائن عاقل ـ أن يتحمل مسؤولية التأكيد، خلافاً لرأي أكثرية العلماء، أن الخطر المرتبط بالاضطرابات المناخية غير موجود وأنه ينبغي تجاهله ببساطة.

في هذا الموضوع أكثر مما في غيره، لا يسعنا إلا أن نتساءل والجزع يساورنا عن الطريق التي سيختارها البشر، هل هي طريق الصحوة أم طريق ترك الحبل على الغارب.

إن الزمن الذي نعيشه يحمل إلينا علامات متناقضة. فمن جهة، نرى أن اليقظة حقيقية، وأن وزن الولايات المتحدة الذي ظل زماناً طويلاً يضغط في الكفة السيئة للميزان، لا بد أن يجعله يميل الآن إلى الجهة الصالحة. على أن اليقظة المرتجاة تتطلب مستوى من التضامن وحتى مشاركة عميقة بين مختلف الأمم ليس بالسهل الحصول عليه. وهي تتطلب تضحيات. فهل بلدان الشمال جاهزة لتبديل نمط حياتها؟ والبلدان الصاعدة، خصوصاً الصين والهند، هل هي مستعدة لتعريض انطلاقتها الاقتصادية للخطر؟ إن هذا يفترض على الأقل عملاً كروياً واسعاً، يقاد بشكل جماعي، حيث يجد كل امرىء مصلحة له فيه، ولا يحس أحد فيه بالغبن.

أريد أن أصدق أن مثل هذه الوثبة أمر قريب الاحتمال، لكنني لا أقدر أن أتغلب بسهولة على دواعي قلقي حين أجول بنظري على عالمنا اليوم؛ هذا العالم الذي يتميز بعدم تكافؤ خطير في العلاقات الدولية؛ هذا العالم الذي يتخبط في قبلية هووية وفي أنانية مقدسة، حيث لا تزال الصدقية الخلقية مادة نادرة؛ هذا العالم الذي تدفع أزماته الكبيرة عموماً، الأمم، والمجموعات الاجتماعية، والشركات، والأفراد، إلى القيام بحماية ضارية لمصالحها الخاصة، عوضاً عن التحلي بالتضامن أو السخاء.



خاتمة

عهد سابق للتاريخ مفرط في الطول



1

ما يجري أمام عيوننا في بداية هذا القرن ليس اضطراباً عادياً. ولعله بالنسبة إلى العالم الكروي، الذي ولد على أنقاض الحرب الباردة، الاضطراب المؤسس، ذاك الذي سيهز ضمائرنا وعقولنا كي نخرج أخيراً من عهد سابق للتاريخ مفرط في الطول؛ لكنه قد يتبدى هداماً، مفكِّكاً، ويكون مقدمة لتقهقر شاق. هل سنعرف كيف نجعل كل هذه الشعوب، المختلفة من حيث الدين واللون واللغة والتأريخ والتقاليد، والتي اضطرها التطور أن تتجاور وتتدانى، قادرة على العيش معاً في سلام وانسجام؟ هذا السؤال يطرح في كل بلد، وكل مدينة، كما على مستوى الكرة بكاملها. والجواب لا يزال حتى اليوم غير أكيد. وسواء تعلق الأمر بمناطق تتعايش فيها أقوام مختلفة منذ قرون، أو بتلك التي تستقبل منذ عقود مجموعات هامة من المغتربين، فمن الواضح أن الارتياب وعدم الفهم يتطوران على نحو يهدد بالخطر كل سياسات الاندماج أو حتى المساكنة البسيطة. فكم من انتخابات وكم من نقاشات تقع تحت ضغط هذا

الملف الشائك، الذي يشجع التشنجات الهووية والانحرافات القائمة على كره الأجانب، خصوصاً في أوروبا، حيث رأينا بعضاً من المجتمعات الأكثر تسامحاً تغضب، وتغتاظ، وتتصلب. لكننا نشهد في الوقت ذاته تحولات مفاجئة في رؤية الغير تكشف عن توجهات خفية في أفكار معاصرينا، كان انتخاب باراك أوباما المثل الأكثر سطوعاً ومشهدية عليها.

هذا النقاش الكروي حول التعايش لن يغادرنا بعد الآن. وهو سيرافقنا طوال هذا القرن وفي القرون القادمة، ويكون عنيفاً أو لطيفاً، صريحاً أو ضمنياً. إن كوكبنا نسيج مرصوص من شعوب مختلفة، كل واحد منها واع لهويته، واع للنظرة التي تلقى عليه، واع للحقوق التي يجب عليه أن يكتسبها أو يصونها، موقناً بأنه في حاجة إلى الآخرين وبأنه أيضاً في حاجة إلى الاحتماء منهم. لا يجب أن نتوقع أن تتلاشى التوترات بينها بمجرد مرور الزمن. ألم نشهد شعوباً تتدانى طوال قرون دون أن تتمكن أبداً من الوصول إلى الاحترام المتبادل ولا إلى التعايش المتناغم؟ ذلك أن التغلب على الأفكار المسبقة والكراهية ليس من شيم الطبيعة البشرية. وقبول الآخر ليس بأكثر أو أقل طبعية من نبذه. والمصالحة، والجمع، والتبني، والتأليف، وإشاعة السلام، هي أعمال إرادية، أعمال حضارية، تتطلب صفاء الذهن والمثابرة؛ وهي أعمال تُكتسب، وتُتعلَّم، ويتربى الانسان عليها. تعليم البشر

أن يعيشوا معاً هو معركة طويلة ليس الانتصار فيها كاملاً أبداً. وهي تستلزم بالضرورة تفكراً صافياً، وتربية ماهرة، وتشريعاً مناسباً، ومؤسسات ملائمة. لقد أتاح لي عيشي في المشرق قبل أن أهاجر إلى أوروبا أن ألاحظ الفرق بالنسبة إلى مجتمع بشري ما بين أن تكون هذه المعركة تخاض بتصميم ودقة، أو أن تكون مهملة، أو تدار بشكل أخرق أو غير متماسك.

يجب أن تخاض هذه المعركة اليوم على مستوى البشرية جمعاء، كما داخل كل شعب. لكن من الجلي أنها لم تبلغ هذا المستوى بعد، وليس بقدر كاف. فنحن نتحدث دوماً عن «قرية كروية» وهذا واقع. فإنه بفضل التقدم الحاصل في حقل الاتصالات، أمسى كوكبنا فضاءً واحداً اقتصادياً، وفضاءً واحداً سياسياً، وفضاءً واحداً إعلامياً. لكن الكراهيات المتبادلة لا تنفك تزداد جلاءً.

يظهر هذا خصوصاً في القطيعة بين الغرب والعالم العربي ـ الاسلامي، التي لم تكف عن التفاقم خلال السنوات الأخيرة، وذلك إلى حد باتت معه تبدو غير قابلة للإصلاح. أنا من الذين يكدرهم هذا الأمر يومياً، لكن هناك أناساً يتقبلونه، وحتى يروقهم، دون أن يقدروا ضخامة العنف الكامن وراء هذه المجابهة والذي يشكل تهديداً لمستقبل الجميع. لقد شهدنا أمثلة على ذلك في الاعتداءات الفتاكة التي جرت خلال السنوات الأخيرة. فاعتداءات 11 أيلول/

سبتمبر 2001 تندرج كعنوان شنيع في تاريخ القرن الجديد. وجرت أحداث مماثلة في جميع القارات، من نيروبي، إلى مدريد، ومن بالي إلى لندن، مروراً بجربا ومدينة الجزائر، والدار البيضاء، وبيروت، وعمان، وطابا، والقدس، وبسلان، وموباي، ناهيك عن بغداد.

صحيح أن مثل هذه الاعتداءات، مهما كانت عنيفة، لا تشكل خطر إبادة كما كانت حال الترسانة النووية السوفياتية والأميركية أيام الحرب الباردة. غير أنها يمكن أن تكون فتاكة للغاية، خصوصاً إذا استعانت غداً بأسلحة تسمى «غير تقليدية» ـ كيميائية، بيولوجية، ذرية، وغيرها. يضاف إلى هذا أن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي قد تنجم عنها ستكون مدمرة.

على أنني أفضل افتراض أن اعتداءً كبيراً جديداً سيكون ممكناً تحاشيه، الأمر الذي لا يزال معقولاً لحسن الطالع. فالسلطات في البلدان الأكثر تعرضاً للخطر ترد بحزم ونجاعة، وتسعى جاهدة إلى اكتشاف وتدارك أدنى خطر كيلا تفاجأ أبداً بعد الآن. على أنه من البديهي، في مجتمع يشعر بضرورة حماية نفسه على الدوام من أعداء لا يتورعون عن أي شيء، أن يبتعد هذا المجتمع لا محالة عن الاحترام الدقيق للقوانين والمبادىء. ولهذا، لن يكون من شأن دوام الخطر الارهابي إلا أن يعكر أداء الديموقراطيات إلى أمد ما.

سيتذكر الناس يوماً ما هذه السنوات اللعينة كتلك السنة التي أقدمت فيها الشرطة الأكثر حضارة في العالم، شرطة لندن، على بطح مسافر شاب برازيلي على الأرض في مترو لندن، بريء لكن أسمر البشرة، وقتلته بسبع رصاصات في الرأس.

إن صراع الحضارات ليس نقاشاً حول مزايا إيراسم وابن سينا، والكحول والحجاب، أو النصوص المقدسة؛ وإنما هو زوغان كروي نحو كره الأجنبي، والتمييز العنصري، والتنكيل الاثني، والمجازر المتبادلة، أي نحو تآكل كل ما يشكل الكرامة الخلقية لحضارتنا الانسانية.

وفي مثل هذا الجو، فإن الذين هم على قناعة بأنهم يقاتلون البربرية أنفسهم، ينتهي بهم الأمر إلى السقوط فيها بدورهم. العنف الارهابي يولد العنف المضاد للارهاب، الذي يغذي الكراهية، ويسهل عمل المعبئين المتزمتين، ويعدّ لاعتداءات جديدة. هل يُنظر إلى هذه الجماعة بارتياب لأنها تضع متفجرات، أم أنها تضع متفجرات لأنه ينظر إليها بارتياب؟ إنها حكاية البيضة والدجاجة، التي لا تنتهي، ومن العبث البحث عن جواب صالح لأنه غير موجود؛ فكل طرف يدلي بالأجوبة التي تمليها عليه مخاوفه، وأفكاره المسبقة، وأصوله، وجراحه. يجب كسر هذه الحلقة المفرغة؛ إلا أنه متى تحركت التروس يغدو من العسير على المرء أن يسحب يده.

كيف يمكن، في هذه الظروف، عدم التخوف من حصول تقهقر؟ فإذا ما تمادى العداء الحالي بين مختلف «القبائل» العالمية، وتواصلت كل أنواع الاختلالات، سيشهد العالم خلال هذا القرن تفتتاً للديموقراطية، وللحالة القانونية وجميع القواعد المجتمعية.

أنا من جهتي أرفض اعتبار هذا الزوغان أمراً لا مناص منه، غير أنه من الواضح أنه يجب بذل كنوز من الحذق، وبعد النظر، والتصميم، كي تبقى هناك فرصة ما لتداركه.

2

تراودني منذ مباشرتي هذا العمل صورة رمزية، صورة فريق من متسلقي الجبال يتسلقون جرفاً وأخذوا يتعرضون للخطر بسبب هزة أرضية. أسعى جهدي كي أفهم لماذا يعرض هؤلاء الرجال أنفسهم للسقوط وكيف سيتمكنون من العودة إلى الالتصاق بالجرف الصخري كي يستأنفوا صعودهم، دون أن أتوقف كثيراً عند تصور ما قد يصيبهم إذا سقطوا في الهاوية.

أتكلم كما عن حادثة جبلية، وهذا ما أستشعره قليلاً حين أتأمل في مسيرة العالم. لا أجهل أن «الحادثة» في التاريخ هي في الغالب فكرة خداعة. لكنني مع ذلك لا أتخلى عنها تماماً. فمهما قال علماء الأخلاق اليوم كما بالأمس، فإن الانسانية لا تستحق القصاص الذي ستنزله بها العقود الآتية. لن أحتج بالبراءة، من جهة أخرى، ولا بسوء الطالع، ولا بصروف القدر. لكنني مقتنع بأن ما يحصل لنا، قبل أن يكون نتيجة إخفاقاتنا وتقصيراتنا، هو أولاً نتيجة نجاحاتنا، ومنجزاتنا، وطموحاتنا المشروعة، وحريتنا المشروعة، وعبقرية جنسنا التي لا تضاهى.

أنا لا أزال مفتوناً بالمغامرة البشرية، رغم أسباب غيظي وقلقي؛ فأنا أحب هذه المغامرة، وأقدسها، ولست مستعداً لمبادلتها بحياة الملائكة أو البهائم، مهما كان الثمن. نحن أبناء بروميثيوس، المؤتمنون على الخلق والمكملون له، وقد شرعنا نعيد قولبة الكون، وإذا كان فوق رؤوسنا من **خالق** أسمى، فإننا أهل لافتخاره كما لغضبه.

أو لسنا نقوم الآن بدفع ثمن هذه الجسارة الروميثية وهذا الجري المجنون نحو القمم؟ لا شك في هذا؛ لكن ليس علينا أن نندم على ذلك، لا على مخترعاتنا، حتى الأكثر جنوناً بينها، ولا على الحريات التي اكتسبناها. وإذا كان قد آن أوان أن نتساءل، بجدية أكبر بكثير مما في الماضي، وبعجلة أكثر من ذي قبل «إلى أين نحن سائرون على هذا النحو؟»، فليس هذا من قبيل الندم أو التحقير، ولا من قبيل الظن بأننا «سائرون بسرعة مبالغ فيها»، و «زائغون عن الطريق» و «فاقدون معالم الاهتداء»، وإنما من قبيل وضع علامة استفهام حقيقية.

إن هذا القرن يردد أصداء الأقوال الأكثر ماضوية؛ ولربما دق ساعة الانتقام بالنسبة إلى أولئك الكارهين لتحرر الانسان والكارهين أكثر لتحرر المرأة، أولئك الذين يرتابون بالعلم والفن والأدب والفلسفة. أولئك الذين يودون إعادة جماهيرنا التي ضلت الطريق، إلى الزريبة المطمئنة، زريبة أنظمة الطغيان الخلقي العتيقة، كقطيع سلس القياد. على أنه إذا

كان هناك من زوغان، فليس بالنسبة إلى الطريق التي رسمها آباؤنا، بل بالنسبة إلى الطريق التي علينا نحن أن نرسمها لأولادنا، طريق لم يتح لأي جيل قبل جيلنا أن يتبينها، ولم يكن لأي جيل حاجة حيوية لها كما لجيلنا.

أحرص على التنويه بهذا الأمر في هذه الخاتمة كما فعلت في كل الصفحات الأولى، لأن الرد على اضطرابات عصرنا يمكن أن يخضع للتجارب الأكثر تنوعاً، التي سأذكر ثلاثاً منها مع البقاء في إطار الصورة الرمزية لمتسلقي الجبال: تجربة الهاوية، تجربة الجدار، وتجربة القمة.

«تجربة الهاوية» هي تلك التي يتميز بها عصرنا. ففي كل يوم، يقفز أشخاص في الفراغ حالمين بأن يسحبوا الفريق كله في أثرهم ـ ظاهرة لا سابقة حقيقية لها في التاريخ. إن هؤلاء الأشخاص، رغم قلة عددهم، لا يمثلون سوى الفتيل المتأجج لبرميل ضخم من القنوط. إن مئات الملايين من معاصرينا، في العالم الاسلامي وغيره، يحسون بهذا الاغراء، الذي تحجم الأكثرية الساحقة عن السقوط فيه، لحسن الطالع.

إن ما يسبب قنوط هؤلاء الأشخاص ليس عضة الجوع قدر ما هو الهوان والتفاهة، ذلك الشعور بعدم وجود مكان لهم في العالم الذي يعيشون فيه، وبعدم كونهم إلا خاسرين، مظلومين، منبوذين؛ لذا فإنهم يحلمون بتخريب هذا العيد الذي ليسوا مدعوين إليه.

«تجربة الجدار» هي تلك التي لا يتميز بها عصرنا إلا أقل من ذلك بكثير. إلا أنها ترتدي فيه معنى جديداً. ما أطلق عليه هذه الصفة هو الموقف الذي قوامه الانحناء، والاحتماء، بانتظار مرور العاصفة. لعل هذا هو الموقف الأكثر احتراساً في ظروف أخرى. لكن مأساة جيلنا والأجيال الآتية هي أن هذه العاصفة لن تمر. وستظل ريح التاريخ تهب بقوة متزايدة، وسرعة متزايدة، ولن يقوى أحد أو شيء على تهدئتها أو تبطيئها.

لن أتحدث عن أتباع هذا الموقف كشريحة من البشرية، نظراً لكون هذه التجربة حاضرة داخل كل واحد منا. فإنه يصعب علينا أن نسلم بوجوب إعادة تصور العالم بشكل كامل، وبأنه يجب أن نعيد رسم الطريق بأيدينا نحن؛ يصعب التسليم مثلاً بأن سلوكياتنا الاعتيادية، الهادئة، التافهة، يمكن أن تسبب زلزالاً مناخياً كبيراً وتبدو، على هذا النحو، انتحارية قدر انتحارية القفز في الفراغ؛ يصعب التسليم بأن تشبثاتنا الهووية المغرقة في القدم يمكن أن تشكل خطراً على تقدم الجنس البشري. فنروح نسعى إلى إقناع أنفسنا بأنه لا جديد جوهرياً تحت الشمس، ونثابر على تشبثنا بالصوى المألوفة لدينا، بانتماءاتنا الوراثية، بخصوماتنا المتكررة، كما بتقنياتنا الهزيلة.

أما «تجربة القمة» فإنها مبنية على فكرة معاكسة، أي على أن البشرية بلغت في مسيرتها طوراً مأساوياً في جدته، حيث

أمست الوصفات القديمة معه بلا فائدة. هذا ليس نهاية التاريخ، كما قيل قبل الأوان عند سقوط الشيوعية، إلا أنه يرجح أن يكون غسق تاريخ ما، وهو أيضاً ـ كما أجرؤ على الاعتقاد والأمل ـ فجر تاريخ آخر.

إن التاريخ الذي ولى زمانه والذي يجب أن يختم الآن، هو تاريخ البشرية القبلي، تاريخ الصراعات بين الأمم، بين الدول، بين الجماعات الاثنية أو الدينية، كما بين «الحضارات». إن التاريخ الذي ينتهي أمام عيوننا هو ما قبل تاريخ البشر. أجل إنه عهد سابق للتاريخ مفرط في الطول، مشحون بتشنجاتنا الهووية، وانطواءاتنا الاثنية العمياء، وأنانياتنا المشهورة بـ «قدسيتها» أكانت وطنية، أو طائفية، أو ثقافية، أو إيديولوجية، أو غير ذلك.

ليس المتوخى هنا، إصدار حكم أخلاقي على آليات التاريخ المغرقة في القدم، وإنما هو معاينة أن الحقائق الجديدة تفرض الخروج من هذه الآليات بالسرعة القصوى، وذلك لأجل ولوج مرحلة جديدة من المغامرة الانسانية، مرحلة لا يعود فيها أحد يقاتل الآخر ـ الأمة المناوئة، الحضارة المناوئة، الديانة المناوئة، الجماعة المناوئة ـ بل يقاتل أعداء أكبر بكثير، أخطر بكثير، ويهددون الانسانية بمجملها.

متى تركنا جانباً تلك العادات الموهنة التي اكتسبت إبان «ما قبل التاريخ» هذا، لاحظنا بسهولة أن المعارك الحقيقية

الوحيدة التي تستحق أن يخوضها الجنس البشري خلال القرون القادمة ستكون معارك علمية وأخلاقية. ذلك أن التغلب على كل الأمراض، وتبطيء سيرورة الشيخوخة، وتأخير أوان الموت الطبيعي عدة عقود وربما عدة قرون يوماً ما؛ وتحرير البشر من الحاجة كما من الجهل؛ وإعطاءهم، بفضل الفنون، والمعارف، وبفضل الثقافة، الثروة الداخلية التي تتيح لهم أن يملأوا هذه الحيوات التي تزداد طولاً؛ وارتياد الكون الفسيح على مهل، مع الحرص على عدم التفريط بسلامة اللوح الذي نضع عليه أقدامنا ـ هذه هي الفتوحات الوحيدة التي يجب أن تحشد طاقات أولادنا وأحفادهم؛ وإني لأجدها أكثر إثارة للهمم من كل الحروب الوطنية، ومضاهية للتجارب الروحانية من حيث التحفيز الروحي. فإنه نحو مثل هذه الطموحات يجب أن نتوجه من الآن وصاعداً.

هذا نذر ورع قد يقال لي. فأقول لا، بل ضرورة بقاء، وبالتالي، الخيار الواقعي الوحيد. فالانسانية، بعد بلوغها هذه المرحلة المتقدمة في مسيرتها، المتميزة بدرجة عالية من الاندماج الكروي، لم يعد في وسعها إلا أن تنفجر أو أن تتحول.

3

إن «مرحلة التطور» التي ألمحت إليها ليست فكرة مجردة. فالانسانية ما كانت في يوم من الأيام أكثر حاجة إلى تضامن فعلي وأعمال متضافرة لأجل مواجهة الأخطار العديدة التي تحاصرها، وهي أخطار هائلة ناتجة عن تقدم العلم، والتقنولوجيا، والديموغرافيا، والاقتصاد، وتهدد بأن تبيد خلال القرن الحالي كل ما تم بناؤه منذ آلاف السنين. أفكر هنا بالأسلحة الذرية وببضع أدوات أخرى للموت. وأفكر بنفاد الموارد الطبيعية، وبعودة الأوبئة الواسعة الانتشار. ولا أنسى طبعاً الاضطرابات المناخية، التي قد تكون الخطر الأدهى الذي تعرضت له الانسانية منذ ولادة حضاراتنا الأولى.

غير أن كل هذه التهديدات يمكن أن تكون خيراً لنا لأنها تسمح لنا بأن نفتح عيوننا، وندرك ضخامة التحديات التي علينا أن نواجهها، والخطر المميت المتمثل بعدم تعديل سلوكياتنا، وعدم ارتفاعنا، ذهنياً وخصوصاً خلقياً، إلى المستوى المطلوب في مرحلة التطور هذه التي وصلنا إليها.

سأكون كاذباً إذا قلت إنني أثق ثقة كاملة بغريزة البقاء الجماعية عندنا. فإذا كانت هذه الغريزة موجودة عند الأفراد، فإنها تبقى افتراضية عند الأجناس. لكننا على الأقل نحتفظ بـ «الصفقة في يدنا» إذا صح التعبير، من جراء مختلف الأزمات التي تصيبنا في الصميم. فإما أن يكون هذا القرن بالنسبة إلى الانسان قرن التقهقر، وإما أن يكون قرن الصحوة، قرن تحول ناجع. وإذا كنا بحاجة إلى «حالة طوارىء» كي نتحرك، كي نعبىء أفضل ما فينا، فها نحن فيها.

أنا، من جهتي باق في انتظار قلق؛ لكنني أرى أيضاً أسباباً وجيهة للأمل، وهي ليست جميعاً ذات طبيعة واحدة، ولا تفعل بواسطة رافعات واحدة؛ إلا أنها بمجملها تسمح بتصور المستقبل على نحو آخر.

أول هذه الأسباب هو كون التقدم العلمي يتواصل ويتسارع، رغم التوترات، والأزمات، والنزاعات، والهزات. قد يبدو في غير محله أن أذكر، من بين العلامات الايجابية اليوم، نزعة تاريخية لوحظت منذ عدة أجيال. وإذا تكلمت عنها رغم ذلك، فلأن هذه النزعة الثابتة للعلم ستساعدنا بلا ريب في التغلب على اضطرابات هذا القرن. لن أذهب إلى القول بأن التقدم العلمي هو الترياق ضد التقهقر، بل إنه بالتأكيد أحد عناصر هذا الترياق؛ شرط أن نحسن استعماله طبعاً.

وعلى سبيل المثال، يمكن أن نفترض بصورة معقولة أن العلماء سيقدمون لنا، في العقود القادمة، مجموعة من «التقنولوجيات النظيفة» تسمح لنا بالتقليل من انبعاثات الكربون في الهواء، لكي نتمكن من الخروج من الحلقة المفرغة لارتفاع الحرارة. بيد أنه لا ينبغي لنا أن نتصور أن في وسعنا أن «نعيد» إليهم هذا الملف ببساطة، وأن نثابر على سلوكياتنا الراهنة، مرتاحي الضمير. من المرجح أن لا يكون قد بقي لعلمائنا وقت كاف لكي يجنبونا الاضطرابات المناخية التي قد تنتاب الكوكب في النصف الأول من هذا القرن؛ فيجب علينا أولاً أن نفلح في اجتياز هذه المرحلة العصيبة «بما تيسر من وسائل»؛ وحينذاك فقط سيكون في وسع العلم أن يعرض علينا حلولاً على المدى الطويل.

إن ثقتي بالعلم لا محدودة وضيقة في آن. فعلى المسائل التي هي من اختصاصه، أعتقد أنه قادر أن يقدم شيئاً فشيئاً كل الأجوبة، وأن يوفر لنا بالتالي وسائل تحقيق أحلامنا القصوى. هذا أمر يثير الحمية والرعب في آن، لأن في أحلام البشر أشياء كثيرة، من أفضلها إلى أسوأها، ولا يسعنا أن نتكل على العلم كي نغربلها. العلم حيادي خلقياً، وهو في خدمة حكمة البشر كما في خدمة جنونهم. وهو معرض غداً كما هو معرض اليوم كما كان بالأمس، لخطر الانحراف، والتحول لمصلحة الطغيان، أو الجشع أو الإغراق في القدم.

السبب الثاني للأمل ليس في منأى عن دواعي القلق هو أيضاً. لقد سبق أن تحدثت عنه، وهو كون الأمم الأكثر سكاناً في الكوكب سائرة نحو الخروج نهائياً من التخلف. فمن الممكن أن نشهد، في السنوات القادمة، تباطؤاً، وخضات خطيرة، وحتى نزاعات مسلحة. إلا أننا مع ذلك بتنا نعلم أن التخلف ليس قدراً مكتوباً، وأن استئصال القروح القديمة التي هي الفقر والجوع والجهل والأوبئة لم يعد ضرباً من الأحلام الساذجة. إن ما أمكن صنعه لثلاثة أو أربعة مليارات إنسان لا بد أن يمكن صنعه لستة أو لسبعة أو ثمانية مليارات إنسان في بضعة عقود.

ومن المفهوم أن هذا سيكون مرحلة كبرى من منظور بشرية متضامنة، منفتحة على الغد.

السبب الثالث عندي للأمل هو في تجربة أوروبا المعاصرة، لأنها تمثل في نظري صيغة أولية لما يمكن أن تعنيه حسياً «نهاية ما قبل التاريخ» التي أتمناها من كل قلبي: إدارة الظهر رويداً رويداً للأحقاد المتراكمة، والخلافات على الحدود، والخصومات القديمة؛ ترك بنات وأبناء أولئك الذين تقاتلوا يسيرون يداً بيد ويتصورون المستقبل معاً، الاهتمام بتنظيم عيش مشترك، بين ست أمم، ثم تسع واثنتي عشرة أو خمس عشرة، ثم بين ثلاثين؛ التسامي على تنوع الثقافات دون محاولة إلغائها؛ لكي يولد يوماً ما، انطلاقاً من الأوطان الاثنية العديدة، وطن أخلاقي.

كلما ارتفع، على مدى التاريخ، صوت يقول بأن على مختلف أمم الكرة الأرضية أن تتصالح، وتتقارب، وتدير الفضاء المشترك بصورة تضامنية، وأن تواجه المستقبل معاً، كان هذا الصوت ينعت دائماً بالسذاجة لأنه تجاسر ودعا إلى مثل هذه الطوباويات. على أن الاتحاد الأوروبي يقدم لنا مثالاً على طوباوية تتحول إلى واقع، وهي لذلك تشكل تجربة رائدة، وتصوراً أولياً معقولاً لكل ما يمكن أن يكون إنسانية متصالحة غداً، ودليلاً على أن الرؤى الأكثر طموحاً ليست ساذجة بالضرورة.

وبعد، إن هذا المشروع لا يخلو من الشوائب. فكل المشاركين فيه يعربون أحياناً عن شكوك. وأنا من جهتي أشعر حياله بشيء من قلة الصبر. فأنا أود أن تضرب أوروبا مثلاً في التعايش، وبين الشعوب التي أسستها كما إزاء المغتربين الذين تستقبلهم؛ أود أن تهتم أكثر بكثير ببعدها الثقافي، وأن تنظم على نحو أفضل تنوعها اللغوي؛ أود أن تصمد أمام إغراء أن تكون «نادياً» للأمم المسيحية، البيضاء والغنية، وأن تقدم على تصور ذاتها قدوة لمجموع البشر؛ وأود أيضاً أن تقدم، في الحقل المؤسسي، على بناء كيان ديموقراطي، معادل أوروبي للولايات المتحدة الأميركية، تكون فيه كل دولة تتمتع بنوعية ثقافية أكبر وتهتم بحماية وتشجيع هذه النوعية، لكن مع وجود قادة فدراليين يُنتخبون في يوم واحد في مجموع القارة ويعترف الجميع بسلطتهم؛

نعم، أنا أشعر بالقلق حيال البرودة التي أراها، وحيال بعض قصر النظر الخلقي.

على أن هذه التحفظات التي أبديها لا تقلل بشيء من إيماني بقيمة القدوة المتمثلة في «المختبر» الذي يمثله البناء الأوروبي في المرحلة المفصلية التي تمر بها البشرية اليوم.

وهناك عامل رابع، وهو ذاك الذي انطلق **في العالم الجديد** منذ بدء سنة 2008 المدهشة: صعود نجم باراك أوباما، الرمز والرجل، وعودة أميركا المنسية، أميركا ابراهام لنكولن، وتوماس جيفرسون، وبنيامين فرانكلن، وبتعبير آخر الصحوة الفجائية لأمة كبيرة، في أعقاب أزمتها الاقتصادية وتخبطاتها العسكرية.

كان الرئيس فرانكلن د. روزفلت قد ردّ على الأزمة الأخرى الوحيدة ذات الضخامة المماثلة والتي ابتدأت سنة 1929، بإطلاق **نيوديل**، والولايات المتحدة والعالم كله اليوم بحاجة إلى **خلط أوراق** مماثل جديد. لكن هذه العملية يجب أن تكون أوسع بكثير. وأكثر طموحاً من تلك التي جرت في ثلاثينات القرن الفائت. فالمطلوب هذه المرة لا يقتصر على تنشيط الاقتصاد وإعادة الاعتبار إلى بعض الاهتمامات الاجتماعية، بل المطلوب بناء واقع كروي جديد، وعلاقات بين الأمم جديدة، ونمط لأداء الكرة جديد يضع حداً للاختلالات الستراتيجية، والمالية، والأخلاقية والمناخية؛ ولكي تتمكن القوة العظمى من الاضطلاع بهذه المهمة

العملاقة، ينبغي لها قبل كل شيء، وبمثابة شرط مسبق، أن تستعيد شرعية دورها الكروي.

قلت من قبل إن الشعب يجد نفسه في القادة الذين يتبنون كفاحه. وأقول هذا القول هنا على الصعيد الكروي. فلكي تقبل مختلف الأمم بصدارة واحدة من بينها، يجب أن تكون واثقة بأن هذه الصدارة تمارس لمصلحتها لا على حسابها.

سيكون هناك على الدوام طبعاً خصوم للولايات المتحدة، ومنافسون، وحتى أعداء ألداء يحاربونها بمزيد من الاصرار إذا رأوا العالم يتجمع حولها بصورة إرادية. إلا أن أكثرية شعوب وقادة أوروبا وإفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية ستحكم عليها من خلال أفعالها. فإذا عرفت أن تتصرف على الساحة الدولية بدقة وإنصاف، والتزمت باستشارة الأمم الأخرى باحترام بدلاً من فرض مشيئتها عليها، وإذا تعهدت بأن تطبق على نفسها أولاً ما تطلب تطبيقه على الآخرين، وإذا أقلعت بوضوح عن الممارسات المنافية للأخلاق التي كثيراً ما شابت تصرفاتها عبر العالم، وتصدرت التعبئة العالمية ضد الأزمة الاقتصادية، ضد ارتفاع حرارة المناخ، ضد الأوبئة والأمراض الواسعة الانتشار، ضد الفقر والظلم وجميع أنواع التمييز بين البشر؛ حينذاك سيكون دورها كقوة أولى مقبولاً ومرحباً به. وحتى استخدامها لقدرتها العسكرية لن يثير ردود الفعل الرافضة إياها إذا لم يعد نمط أداء، إذا ظل استثنائياً

وخاضعاً لمبادىء يمكن الاعتراف بها، وإذا كان غير مصحوب بسلسلة من «الأخطاء» الدموية.

العالم اليوم بحاجة إلى أميركا أكثر منه في أي وقت مضى، لكن إلى أميركا متصالحة مع ذاتها، أميركا تمارس دورها الكروي في حدود احترامها للآخرين واحترام قيمها هي ـ باستقامة، وإنصاف، وشهامة، وأكاد أقول بأناقة، برشاقة.

لقد ذكرت بضعة عوامل تسمح بالاحتفاظ بالأمل. لكن المهمة المطلوب أداؤها عظيمة للغاية، ولا يمكن أن يعهد بها إلى قائد واحد، مهما تحلى بصفاء الذهن وقوة الاقناع، ولا إلى أمة واحدة، مهما بلغت من القدرة، ولا إلى قارة واحدة.

ذلك أن المطلوب ليس فقط إقامة نمط جديد من الأداء الاقتصادي والمالي، ونظام جديد للعلاقات الدولية، ولا تصحيح بضعة اختلالات ظاهرة للعيان؛ وإنما المطلوب أيضاً أن نتصور في الحال وأن نغرس في الأذهان رؤية مغايرة تماماً للسياسة، والاقتصاد، والعمل، والاستهلاك، والعلم، والتقنولوجيا، والتقدم، والهوية، والثقافة، والدين، والتاريخ؛ رؤية راشدة أخيراً لما نحن ولما هم الآخرون، وللكوكب الذي نحن شركاء فيه. وبكلمة، ينبغي لنا أن «نخترع» مفهوماً جديداً للعالم لا يكون مجرد ترجمة عصرية لأفكارنا المسبقة

القديمة، ويسمح لنا بإبعاد خطر التقهقر الذي يظهر في الأفق.

إن من واجبنا جميعاً، نحن الذين نعيش بداية هذا القرن الغريبة ونحوز، أكثر من جميع الأجيال السابقة، الوسائل اللازمة لذلك، أن نساهم في مشروع الانقاذ هذا، بحكمة، وصفاء ذهن، لكن بحمية، وبغضب بعض الأحيان أيضاً.

أجل، بالغضب المتوهج، غضب الأبرار.

ملاحظة

المواضيع التي تطرقت إليها في هذا الكتاب عولجت بالتأكيد من جانب مؤلفين كثر، وقد قرأت بعضاً من مؤلفات هؤلاء في السنوات الأخيرة، وسأقرأ المزيد منها بعد الانتهاء من هذا الكتاب. وقد بدا لي أن من المناسب، عوضاً عن إدراج مراجعي وملاحظاتي ومقترحاتي في هذا الكتاب المطبوع، أن أدونها في موقع ناشري كي تكون لائحة المراجع دوماً مكتملة لغاية تاريخه، ومشفوعة بوثائق وتقارير ومحاضرات ومقالات بنصها الكامل.

وأود في هذه الملاحظة أن أتوجه بالشكر إلى كل الذين قدموا لقرائهم، وأنا من هؤلاء، ثمار بحوثهم، وتأملاتهم، أكانت آراؤهم قريبة أو بعيدة عن آرائي. أنا مدين لهم بالكثير، وإن كان من الصعب علي أن أحدد قسط كل مصدر؛ حتى وإن كنت أتحمل كامل المسؤولية عن طروحاتي كما عن خلاصاتي.

أ. م.

صدر للمؤلف

الحروب الصليبية كما رآها العرب، 1990.

ليون الإفريقي، 1989.

سمرقند، 1989.

حدائق النور، 1989.

رحلة بالداسار، 2001.

صخرة طانيوس، ط1 2001، ط2، 2009.

القرن الأول بعد بياتريس، 2001.

موانئ المشرق، ط1 2001، ط2 2008.

الحب عن بعد، 2002.

الهويات القاتلة، 2004.

بدايات، 2004.

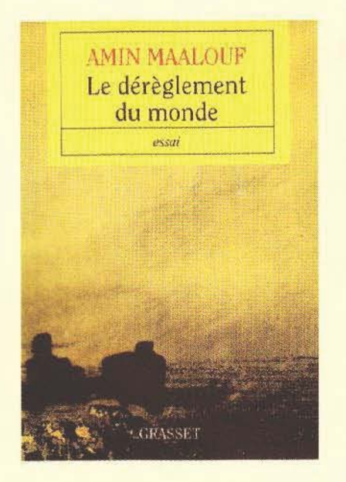
الأم أدريانا، 2006.



المحتويات







في مطلع القرن الواحد والعشرين تظهر على العالم علامات اختلال عديدة. اختلال فكري يتميز بانفلات المطالبات المتعلقة بالهويات من عقالها، مما يجعل من العسير استتباب أي تعايش متناغم وأي نقاش حقيقي. وكذلك اختلال اقتصادي ومالي يجر الكوكب بأسره إلى منطقة من الاضطرابات يتعذر التكهن بنتائجها ويجسد بحد ذاته عوارض اضطراب في نظامنا القيمي. وأخيراً اختلال مناخي ناجم عن فترة طويلة من الممارسات غير المسؤولة...

هل البشرية بلغت «عتبة إفلاسها الأخلاقي»؟

في هذا الكتاب يسعى الكاتب إلى فهم أسباب بلوغنا هذا الدرك وكيفية الخروج منه. إن اختلال العالم في نظره مرتبط بحالة الإنهاك المتزامنة للحضارات كافة وبخاصة المجموعتين الثقافيتين اللتين يدّعي العالم نفسه الانتماء إليهما ألا وهما الغرب والعالم العربي، أكثر مّن ارتباطه بـ «حرب الحضارات». المجموعة الأولى تعتورها قلة وفائها لقيمها الخاصة؛ أما الثانية فواقعة في شرنقة مأزقها التاريخي.

إنه لتشخيص مثير للقلق غير أنه يفضي إلى بارقة أمل: الفترة العاصفة التي دخلناها قد تقودنا إلى صوغ رؤية ناضجة في النهاية حول انتماءاتنا ومعتقداتنا وتبايناتنا وكذلك حول مصير الكوكب الذي يعنينا جميعاً.

أمين معلوف صاحب عدة روايات: منها ليون الإفريقي، سمرقند، صخرة طانيوس (جائزة غونكور 1993) وبدايات... يندرج هذا الكتاب الجديد في سياق كتابه السابق «الهويات القاتلة»، المنشور سنة 1998 والذي أصبح اليوم مادة تدريسية في برنامج العديد من الجامعات في العالم.

ISBN 978-9953-71-455-4
